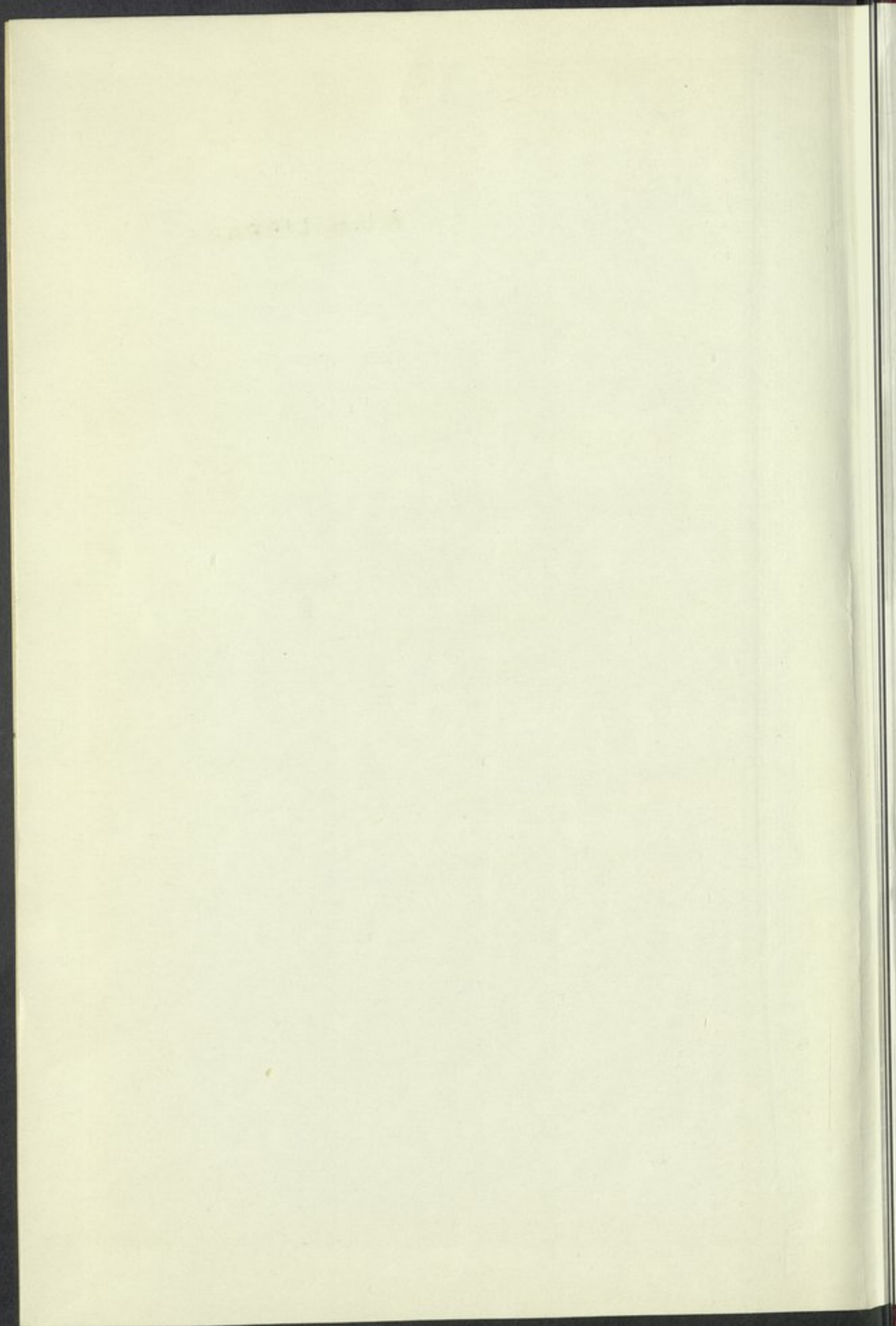
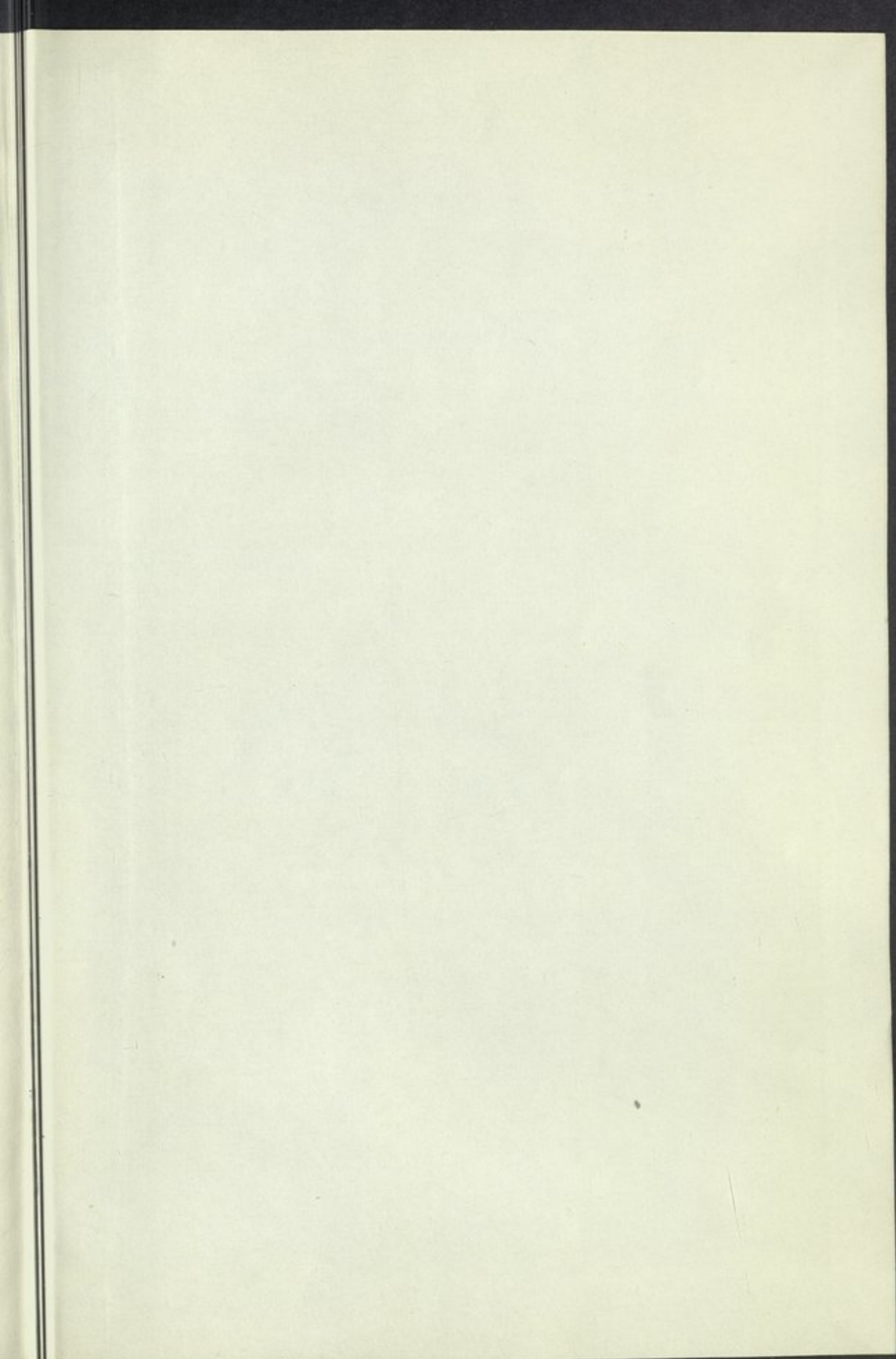


A. U. B. LIBRARY





الكتاب الثاني

في علم النفس

من تأليف

دكتور

عبد الله

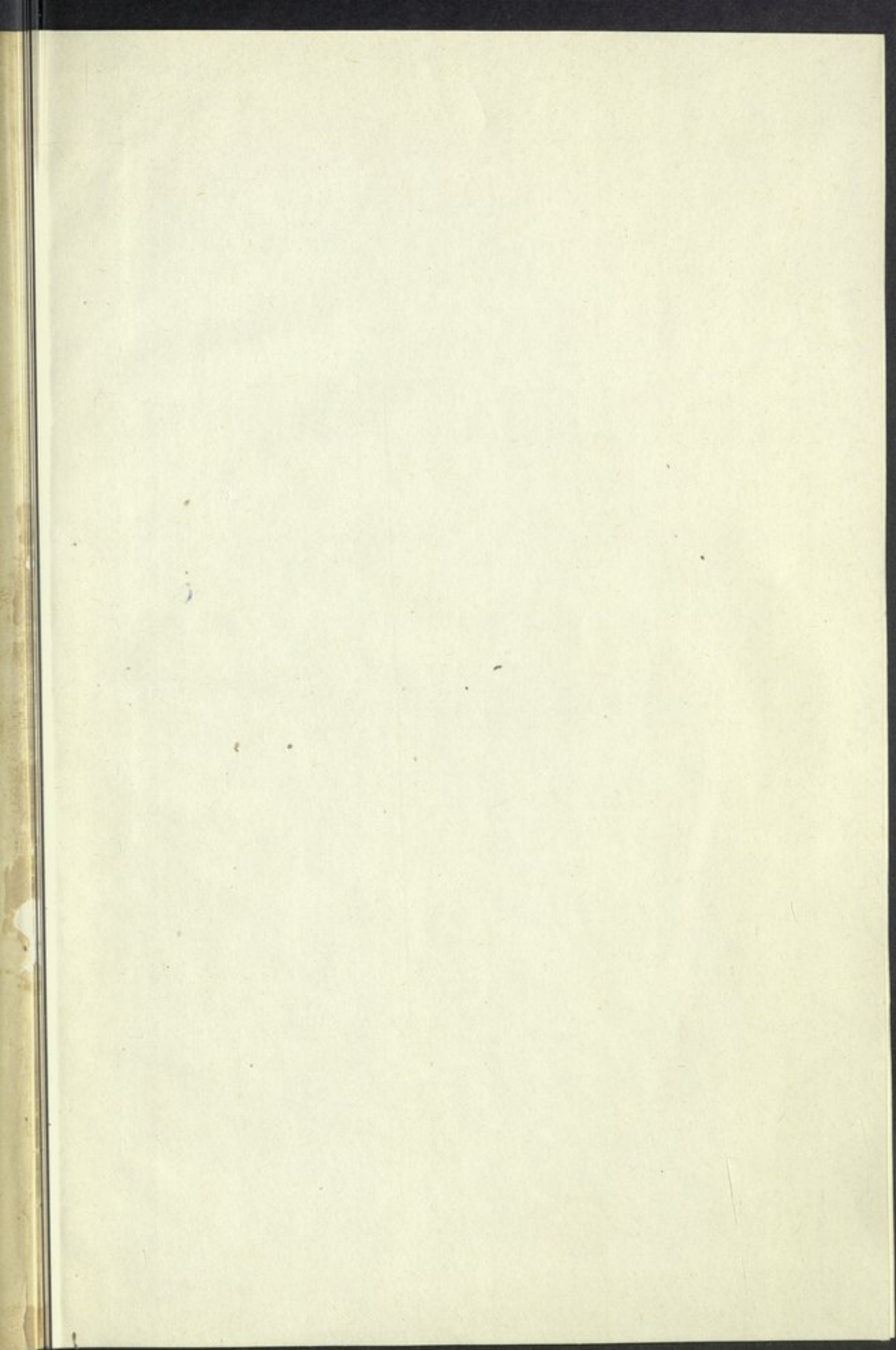
بن عبد الله

بن عبد الله

بن عبد الله

بن عبد الله

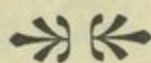
بن عبد الله



انشاء الصنائع والاعمال الصناعية

ونظم التسليف الصناعي

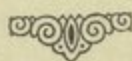
مشرى وكي بنك صناعى مصرى



تقرير مفصل مقدم

لجنة صناعية المجمع الى وزير المالية

من بنك مصر



38395

م. مصر ٧٤٥/٢٩/١٠٠٠

Gift. Cat. Nov. 1923



الباب الأول

انشاء الصناعات في مصر

مورخات احوال و احوال

البُصْلُ الْأَوَّلُ

الاهتمام بمصر بالاعمال الصناعية

أظهرت الحرب العالمية الأخيرة بجلء أن مصر عالة على البلاد الأجنبية في معظم احتياجاتها الصناعية . فترتب على هذه الحقيقة إحساس عام شمل جميع المصريين المفكرين وجعلهم يعتقدون بوجوب العمل على أحياء الصناعات وتشجيعها في البلاد المصرية . وتمثل هذا الأُحساس العام في ثلاث ظواهر هامة :

الاولى : تأليف لجنة للصناعة والتجارة اشترك فيها اثنان هما الآن من أعضاء مجلس ادارة بنك مصر . وقد خصت هذه اللجنة الحالة الصناعية والتجارية للبلاد ووضعت عنها تقريراً هاماً في سنة ١٩١٧ اقترحت فيه انشاء مصلحة للتجارة والصناعة . وقد انتهى هذا المجهود بايجاد هذه الاداة الحكومية . وانتهت وظيفتها بتعيين عدد من المفتشين فيها يطوفون القطر المصري ويكتبون التقارير عما يشاهدون من أعمال صناعية ويقترحون ما يرون اقتراحه لتحسين أحوالها ويجمعون المعلومات ليوافوا بها من يسألهم عنها من مصالح الحكومة أو سواها في الداخل أو الخارج والظاهرة الثانية : هي الجهود التي قام بها (بنك مصر) ليعاون على تأسيس

عدة شركات صناعية نافعة للبلاد تنفيذاً لبرنامج الوارد في خطبة افتتاحه . فقد شعر (بنك مصر) منذ ان بدأت قدماء تثبت في الأعمال المصرفية والمالية ان البلاد في حاجة قصوى إلى التوازن بين قواها الانتاجية وان السعى لتحقيق أعمال صناعية يساعد على هذا التوازن ويخلق ميداناً جديداً للأعمال ولاستثمار الأموال . فاقطع في كل عام من فائض أرباحه مبلغاً من المال خصصه لانماء الاعمال الصناعية وتشجيعها . واستطاع بفضل ما اقتطع من فائض أرباحه، وبفضل المصريين الذين أسرعوا دائماً إلى

تلبية ندائه إلى الاكتاب العام فى أى عمل من الاعمال ، نقول استطاع (بنك مصر) بفضل هذا كله تأسيس شركات صناعية مساهمة مصرية لم يألف المصريون تكوينها بانفسهم من قبل . وقد وزع بعض هذه الشركات أرباحا على المساهمين كان من المستطاع مضاعفتها لولا الخطة الحكيمة التى تقضى بالتوسع فى الاحتياطات وفى الاستهلاكات بادية الأمر . أما الشركات الأخرى التى لم توزع أرباحا حتى الآن فلأنها لازالت تحت التنفيذ لم يتم تركيب ما كيناتها بعد كشركة مصر لغزل ونسج القطن وهذا هو بيان الشركات الصناعية التى عاون بنك مصر على تأسيسها مع بيان رأس مالها الأولى ورأس مالها الحالى أى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مال الشركة الأولى	رأس مال الشركة الحالى
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥ ٠٠٠ ج.م	٥٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر لتجارة وحليج الاقطان	١٩٢٤	٣٠ ٠٠٠ ج.م	٢٠٠ ٠٠٠ ج.م
الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق	١٩٢٤	٣٠ ٠٠٠ ج.م	٣٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠ ٠٠٠ ج.م	١٠٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر للسينما	١٩٢٥	١٥ ٠٠٠ ج.م	١٥ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر لغزل ونسج القطن	١٩٢٧	٣٠٠ ٠٠٠ ج.م	٣٠٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠ ٠٠٠ ج.م	٣٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠ ٠٠٠ ج.م	٥٠ ٠٠٠ ج.م
شركة مصر للكتان	١٩٢٧	١٠ ٠٠٠ ج.م	١٠ ٠٠٠ ج.م
المجموع		٤٦٠ ٠٠٠ ج.م	٧٨٥ ٠٠٠ ج.م

والظاهرة الثالثة : هي ميول الحكومة المصرية نحو تشجيع الصناعات القائمة .
وتتمثل هذه الميول في عدة تدابير نذكر منها من قبيل المثال ما يأتي : -
أولا - قرارها بتخصيص مبلغ من المال لاستخدامه في السلف الصناعية
بواسطة (بنك مصر)

ثانيا - استدعاؤها ثلاثة من الخبراء الجركيين لوضع نظام جركي قابل للتنفيذ
ابتداء من سنة ١٩٣٠ لتلحظ فيه ضرورة حماية الصناعات الأهلية

ثالثا - استدعاؤها بعض الخبراء الاجانب لدراسة بعض الصناعات ووضع
التقارير للارشاد عن طرق تحسينها مثل خبير الدباغة وخبير الصباغة وخبير ضرب
الارز وتقشيره وخبير النجارة وصناعة الاثاث

رابعا - قرار مجلس الوزراء باعفاء بعض الصناعات مثل شركة مصر لغزل
ونسج القطن من الرسوم الجركية عند استيرادها من الخارج الماكينات اللازمة
لإقامة مصنعها وتفضيل منتجاتها على مثيلاتها في الخارج متى تساوت في النوع
والجودة ولو زادت في الثمن بمقدار عشرة في المائة

. وهذه الظواهر وحدها كافية لإثبات ما كان للحرب العامة الاخيرة من اثر
حسن في توجيه الرأي العام المصري وتوجيه التفات الحكومة الى العناية والاهتمام
بالاعمال الصناعية . وهي عربون حسن للتفاؤل بمستقبل للصناعات يفيض بالآمال
المشروعة . ويحمل على البحث عن حاجات البلاد الى الاعمال الصناعية لاختيار
العاجل منها وتقديمه في دائرة التنفيذ والامكان على سواء

الفصل الثاني

حاجات مصر الى الاعمال الصناعية

ان مصر وان تكن في الاصل - وستبقى دائما - بلدا زراعية الا انها لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها في حياتها الاقتصادية بالنظر الى عدد سكانها بالنسبة الى مساحة اراضيها الصالحة للزراعة . فان نسبة السكان تسبق نسبة المستصلح من الاراضي الزراعية هذا فضلا عن أن غلة الارض تقل في مجموعها عما كانت عليه منذ اعوام . وهو نقص يستطاع تداركه بوسائل العلم الحديث وتطبيقه التجريبي على مناطق البلاد المختلفة

والعناية بالصناعة في ذاتها واجب مفروض على الجميع حتى تنوع الثروة في ينابيعها فلا يبقى جهد الامة وقفا على عامل الزراعة المتأثر بعامل الجو والماء وعامل المضاربات بالمحاصيل في الاسواق . وحتى تكفي البلاد حاجاتها من مصنوعات ذاتية بقدر ما يتيسر لها ذلك على اساس تضافر قواها وتنظيم جهودها في الانتاج وقد قيل قديما إن مصر لا تصلح أن تكون بلادا صناعية لان اهلها زراعيون ولان الفحم ينقصهم . وهو قول يقال لتثبيط الهمم لا يصح ان يقام له وزن . فان المصريين في مختلف العصور القديمة والحديثة اثبتوا أن لديهم الملكات الصناعية والفنية التي تسمح لهم بان يكونوا أمة صناعية كما هم أمة زراعية . ولان الفحم الذي ينقصهم في بلادهم لا يصح أن يكون سببا لوقف جهودهم على الزراعة والا فان إنجلترا وأوروبا التي لا تصلح فيها زراعة القطن يجب ان لا تفزل منه شيئا لان بلادها لا تنتجه . وسويسرا التي لا تستخرج من جوف بلادها طنا واحدا من الفحم يجب أن تقفل مصانعها . والحقيقة هي أن الامم تتبادل المنافع وان لكل أمة مجهودا عاليا من الانتاج

تستطيع أن تصل اليه بقوة ارادتها . وان هذا المجهود العالى يلتقى بمجهود الامم الاخرى فيحصل التبادل من طبيعته بين خام ومصنوع أو خام وخام أو مصنوع ومصنوع . فكما أن إنجلترا لا تستطيع أن تستهلك ما تخرجه من فحم كذلك مصر لا تستطيع أن تستهلك ما تنتجه من قطن : فليتبادل الطرفان القطن والفحم . وكما أن سويسرا لا تستطيع أن تنتج شيئا من الفحم أو الحديد لصناعاتها فهي تستوردهما من الخارج وتدفع في مقابلهما ما فيض عن حاجتها من زبد وجبن وساعات مثلا وبذلك أصبحت بلادا صناعية تنتج أضخم الماكينات وادقها

ومع أن المجهود الذى قام به (بنك مصر) فى إيجاد الصناعات وتشجيع قيامها يعتبر مجهودا عظيما بالنسبة لما كانت عليه الأفكار قبل تأسيسه ، وبالنسبة لعدد الشركات الصناعية التى عاون على تأسيسها ، ورؤوس الأموال التى شجع على تكوينها ، فإن هذا المجهود لا يحسب شيئا كثيرا اذا قيس بمجموع الاعمال الصناعية الواجب السعى الى إنشائها فى صالح البلاد

واذا نحن نظرنا الى ما تقتقر اليه مصر من أعمال صناعية وجدنا أن حاجة البلاد ماسة الى صناعات عديدة يصعب تعيينها بالذات من غير دراسة سابقة خاصة بكل صناعة إلا أنه لا يصعب تحديدها فى مجاميعها العامة اذا اعتبرنا وجوه الشبه بين الصناعات المتقاربة كافية لاعتبارها مندمجة فى مجموعة صناعية واحدة

وعلى هذا الاعتبار نستعرض هنا مجاميع الصناعات التى تكاد بلادنا أن تكون محرومة من عدد منها حرمانا تاما أو ناقصة التكوين فى الباقي منها

١ - الصناعات الزراعية

ان مصر محرومة من الصناعات الزراعية حرمانا تاما . فهى ليس بها أى مجهود صناعى يذكر للعناية بالمراعى ولتربية الاغنام والدواجن والمواشى ولا استيراد الخيرات

منها بكيفية صناعية منظمة وفق الاساليب العصرية. فالالبان كمياتها قليلة لان المراعى ضعيفة ولان طرق العناية بالحيوان الحلوب عتيقة . والالبان تبقى في أيدي الفلاحين فيبذرون فيها تبذيراً أو يتصرفون فيها تصرفاً صناعياً سيئاً للغاية يجعل منتجاتهم الصناعية وقفاً على استهلاكهم الذاتي مع انه لو نظم استغلال الالبان تنظيمياً صناعياً لما لاستطاع الفلاحون أن يبيعوا ما يفيض عن حاجاتهم واستطاعت أوساط المدن أن تجد كفايتها من الألبان بطريقة نظيفة منظمة . وتنظيم استغلال الألبان كما هو معلوم يقتضى ترتيب نقلها من أوساط انتاجها بالسرعة الواجبة وتوجيهها الى معامل مركزية منتشرة في جهات القطر المصرى معدة بجهيزات التعقيم والتفريغ في الزجاجات المتعممة المقفلة وتصريف ما ينبغي تصريفه منها للاستهلاك واستخدام الباقي لتحويله الى زبد وسمن وجبن .

وقد ترتب على إهمال المراعى وعلى حرمان البلاد من صناعات الالبان ان زاد مقدار الزبد الصناعى والجبن الواردين من الخارج . مع أن القطر المصرى بمراعيه الواسعة في شمال الدلتا ينبغي أن يسد حاجات نفسه بنفسه في الزبد والجبن دون حاجة الى استيراد شئ منهما من الخارج

وترتب على إهمال المراعى ، وعلى الجهل بمعرفة أصول تغذية الحيوانات وتربيتها وتوالدها ، ان احتاج القطر المصرى الى اللحوم تأتية من الخارج حية ومجففة في حين أن البلاد تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها لو عرفت كيف تتخذ لها سياسة صناعية للعناية بحيواناتها والاكثر من توالدها وزيادة عدد رؤوسها على التوالى عاماً بعد عام .

وترتب على إهمال المراعى ، وعلى الجهل بأنواع المواشى ، ان اختلط الخابل بالنابل في أصوافها فأصبح الصوف الذى هو مصدر من مصادر الثروة الزراعية وعنصر هام من عناصر الصناعة النسيجية يخلط في مصر خلطاً يفقد من قيمته وينزل

به الى أدنى مرتبة . فصوف الجمل يخلط بصوف الماعز . وصوف الماعز يخلط بصوف الخراف . وصوف الخراف يخلط ببعضه ببعض مع أن لسكل من الخراف نوعا يجب الحرص عليه وفصله . بعضه عن بعض لضرورة النوع في ذاته ولمميزات صوفه من جانب آخر .

أما الآلات الزراعية فبالرغم من أنها على حالتها الفطرية الوراثة فانه لا يصنع منها الا القليل داخل البلاد . فالقأس والمحراث والتابوت والساقية والنورج تصنع في مصانع صغيرة للحداة والنجارة في الاقاليم . ولكن طلمبات الري ، والمحارث الميكانيكية ، والمواسير المعدنية ، وبعض الآلات الزراعية الصغيرة كمناشير الصلب الطويلة تصنع كلها أو معظمها في البلاد الأجنبية . ومن الغريب أن تكون مصر بلادا زراعية وان لا يوجد بها مصنع يذكر يختص بصنع الآلات الزراعية وبالسعى الى تحسينها وتخفيف عبء العمل عن الفلاح في استخدامها

٢ - صناعات المعادن والميطنيط

ونعني بالمعادن الحديد والنحاس والصلب والقصدير والرصاص وما يشابهها من مواد غفل أو مواد نصف مصنوعة منها
والمعادن نفسها لا وجود لها في مصر وقد لا يكون لها منابع في بطون الاراضى المصرية . فالحاجة اليها من الخارج حاجة دائمة . كما أن حاجة الخارج الى قطننا المصرى حاجة دائمة .

وصناعات المعادن موجودة في مصر وجودها في كل بلد متمدين . إذ أن حاجات كل بلد الى المنتجات المشغولة من هذه المعادن لا تعد ولا تحصى . ومهما بلغت المنافسة الدولية في المصنوعات المعدنية فانه يبقى دائما هناك محل للتحويل الصناعى في دائرة الاقتصاد القومى . وأقل هذا التحويل ضرورة لإصلاح ما يفسد من مصنوعات معدنية واردة من الخارج فان إصلاحها في مكانها أخف نفقة من نقلها لإصلاحها في

الخارج . وأكثر هذا التحويل صنع مثلها والبالغ في اتقان الصناعة الى مستوى التكاليف في البلاد الأخرى بما يسوغ تفضيل الشيء المصنوع في الداخل على ما يشابهه مما يرد من الخارج

والطبقات العاملة في الصناعات المعدنية في مصر تقدر في الاحصاءات الصناعية لسنة ١٩٢٧ بعشرات الآلاف من الأنفس بين حدادين وبرادين ومباكين وخراطى معادن وميكانيكيين وغيرهم من أمثالهم .

أما المصانع التي تشتغل بالصناعات المعدنية فهي تابعة للحكومة فيما يتعلق باشغالها . وتابعة للشركات الكبرى فيما يتعلق باشغال هذه الشركات . كورش شركة السكر وشركة كوم امبو وشركة كوك وغيرها . وتابعة للأفراد في مختلف البلاد بين كبيرة وصغيرة لقضاء حاجات الناس في إصلاح ما يحتاجون اليه من ماكينات تعطل جزء من أجزائها لأى سبب من الأسباب . وهذه الورش في مجموعها تقوم بالإصلاحات أكثر مما تقوم بالإنشاءات . والإنشاءات فيها تتناول أجزاء الماكينات أكثر مما تتناول الماكينات نفسها .

وربما يكون قد آن الأوان لتحديد سياسة صناعية عامة حيال الصناعات المعدنية ويلوح لنا أن هذه السياسة تقتضى تحديد حاجات القطر الى المعادن التي تلزمه لتشغيلها وتعيين أفضل نوع من كل معدن من هذه المعادن . والسعى عن أفضل الأسواق الخارجية للحصول عليها بأرخص ما يمكن من أسعار . وتفضيل الخام منها على نصف المشغول ما دام في استطاعة المصريين تحويل الخام الى أية درجة من درجات الصناعة بعين التكاليف ونفس الاتقان الذي تستطيع أن تقوم به البلاد الأجنبية

ومتى توافر الخام بهذه الشروط بأية طريقة من طرق الحصول عليها مما لا ندخل في تفصيله الآن وجب النظر الى الصناعات المعدنية في ذاتها وجعلها موزعة في الأقاليم والمحافظات بحسب احتياجات البلاد وتحسين وسائل عملها وتكوين كفاية رجالها

حتى يستمروا ويزدادوا تمكيناً فيما يقومون به من أعمال التصليح ويزيدوا تدريباً في الأعمال الصناعية الأنشائية بحيث تتحول الصناعات تدريجاً من صناعات صغيرة تصليحية الى صناعات كبيرة انشائية .

أى ان السياسة الصناعية حيال الصناعات المعدنية ينبغي أن تقوم على أربع قواعد اساسية (الاولى) السعى لتوافر المعادن الخام فى أحسن حال للصناعة وبارخص الائتمان (الثانية) تشجيع المصانع وتوزيعها فى البلاد بحسب حاجاتها وبحيث يتكون من مجموعها وحدة عامة منسجمة و (الثالثة) السعى لقطع مرحلة جديدة فى الصناعات المعدنية الحاضرة بزيادة اتقانها للأعمال التصليحية وتوسيع نطاق أعمالها الأنشائية و (الرابعة) السعى بالتدريج لتحويل بعض الصناعات المعدنية الصغيرة الى صناعات معدنية كبيرة

يضاف الى هذا أن التطور الصناعى الذى خلق طبقة من الصناع المصريين المشتغلين فى الاعمال الميكانيكية الكبيرة قد تهيأ لان يوجد طبقة جديدة من الصناع القادرين على الاشتغال بالميكانيكا الدقيقة . وبالتالي على تشجيع انشاء المصانع التى تختص بالاشتغال الميكانيكية الدقيقة

٣ - صناعة الكهرباء

ان التطبيقات الكهربائية تنسج باطراد فى البلاد المصرية . فالبرق والتليفون والترام والأنارة وتوليد القوة بالكهرباء من محركات كهربائية وخلافها واستعمال هذه القوى فى السيارات والبواخر وبعض المصانع وذيوع الجراموفونات وغيرها من آلات كهربائية عديدة ومحطات للبرق اللاسلكى ولتقل الاصوات على الابداع الشاسعة : كل هذه تطبيقات صناعية من قوة الكهرباء نتمتع بها ونعيش تحت تأثيرها فى حياتنا الاجتماعية الحاضرة

ان الكهرباء كعلم من العلوم أصبح في مقدور كل أمة أن تقف على أسرارها النظرية وأن تجعل من شبانها اكبر العلماء فيها . ولكن الصناعات المترتبة على الكهرباء فنون عملية لا يدرك مداها بالأبحاث النظرية قدر ما يدرك بالخبرة العملية والتركيبات الكهربائية الموجودة في الوقت الحاضر في البلاد المصرية آتية كلها من الخارج، والعاملون على ادارتها لا يزالون في أغليتهم العظمى كهربائيين من الاجانب . ويلوح أنه قد أزفت الساعة لتكوين المصريين بالعلم والخبرة لأدارة هذه التركيبات والوقوف على أسرارها، وتعويدهم على اصلاح ما يفسد منها، وتهيئتهم لصنع بعض أجزاء منها حتى يسهل صنعها داخل البلاد المصرية دون حاجة الى استيرادها من الخارج . واذا نجح المصريون في صنع أجزاء جهاز من الأجهزة الكهربائية فليس ما يمنع الأمل في نجاحهم في صنع الجهاز بأكمله ولو في مرحلة تالية من مراحل تقدمهم الصناعي

فالناية بالصناعات الكهربائية هي غناية بالعامل والعالم المصري فيها واعدادها للقيام باعباء المصنع أو المصانع التي يهدى البحث الى وجوب انشائها في البلاد المصرية تحقيقاً لغرض من أغراض هذه الصناعات الخاصة

وهناك وجه هام من وجوه التطبيقات الكهربائية . وهو استخدام مساقط المياه في النيل وفروعه فان هذه المساقط قوة ضائعة لا بد من الاحتفاظ بها من الضياع واقتناصها وتحويلها الى قوة كهربائية وتسييرها في مجاريها الى أبعد مدى يستطاع . والوصول الى هذه القوة هو الوصول الى ينبوع من ينابيع الثروة القومية الذي يجب السعى للانتفاع به أقصى انتفاع . والانتفاع به يؤدي حتماً الى رفاهية البلاد لأنه يساعد على احياء الصناعات وتشجيعها بتقديم ما يلزمها من قوى محركة

ان قيمة التكاليف في القوى المحركة الناشئة عن مساقط المياه في النيل بالقياس الى قيمة التكاليف في القوى المحركة الناشئة عن الفحم أو المازوت هي نقطة المقارنة

المالية التي تسوغ أو لا تسوغ توليد الكهرباء من مساقط النيل وفروعه . على أنه إذا ظهر أن تكاليف وحدة القوة (كيلو وات) بالمساقط أكبر من تكاليفه بالفحم أو المازوت فإنه ينبغي إعادة النظر في حساب التكاليف من حيث الإدارة والتجديد وحدها وبصرف النظر عن رأس المال فإن رأس المال في هذه الحالة يكون بمثابة إعانة مالية من الدولة للصناعات بصفه عامه بحيث لا تحسب له فائدة في الاستثمار ومما يسوغ هذه الإعانة ما قاسته البلاد من مشكلة الوقود زمن الحرب فقد دفعت في الحصول عليه اسعارا باهظة كانت توفر الشيء الكثير منه لو أنها كانت منتفعة بتوليد الكهرباء من مساقط المياه في النيل ولربما كان نفعها يوازي أمثال رأس المال المودع في تجهيز هذه المساقط بالماكينات والمعدات اللازمة لتوليد الكهرباء. هذا فضلا عن أن الأشجار القليلة التي كانت تستظل بها البلاد قد قطع أكثرها وأصبحنا محرومين حتى من هذا المورد في الوقود .

ان الانتفاع بمساقط المياه في النيل وفروعه بتوليد القوى الكهربائية منها ضرورة اقتصادية قومية توازي في النفع العام اضعاف الضرورات الحربية والبحرية التي تخصص البلاد الاخرى لها الملايين من الجنيهات

وهذه سويسرا قد تعلمت زمن الحرب كيف انها كانت عالة على البلاد الاخرى في الوقود فعملت على الانتفاع بمساقط مياهها وتوسيع سياستها فيها الى تعميم سير قطارات سككها الحديدية بعد بضعة أعوام بالكهرباء . وهى في هذا لم تنظر في تكاليف رأس المال بقدر ما نظرت الى ضرورة استخدام الطبيعة في تحقيق مصدر من مصادر ثروتها القومية وتقليل درجة تبعيتها في الوقود الى البلاد الاجنبية

٤ - الصناعات التعدينية

فوق سطح الأرض المصرية وفي جوفها ثروة معدنية هي ينبوع هام من ينابيع
الثروة القومية

أما الثروة الظاهرة فوق سطح الأرض مثل الفوسفات والمنجنيز والبوتاس
وملح الصودا والتلك والرخام والجرانيت فإن استكشاف قيمتها التجارية متوقف
على إدراك قيمة الخام ، وطرق استخراجها ، ووسائل نقله . فإذا تحققت هذه العوامل
الثلاثة وظهر أن الشيء المراد استغلاله استغلالاً صناعياً قابلاً لمنافسة مثله داخل
البلاد المصرية أولاً وخارجها ثانياً اعتمد إلى الاستغلال بإيداع ما يلزم من رأس مال لشراء
الماكينات وإقامة المباني اللازمة والتأمين على وسائل النقل الكافية .

فالفوسفات مثلاً موجود في جهات عديدة من القطر المصري بعضها بعيد
عن البحر الأحمر أو النيل وبعضها قريب من الأول والثاني . فمناجم الفوسفات
القريبة هي التي يصح أن تكون موضوع استغلال صناعي . وفي هذه المواضع
ينبغي اختيار الجهات التي يكون فوسفاتها محتوية على ٥٨ في المائة على الأقل من
ثالث كالسيوم الفوسفات . فإن بعض الجهات تحتوي على ٣٠ في المائة وبعضها
يحتوي على ٧٥ في المائة . وتصريف الفوسفات المصري داخل البلاد المصرية مرتبط
بتقدم الأساليب الزراعية وبتقدم الصناعات الكيماوية التي تكفل صنع الأحماض
اللازمة لتحويله إلى فوق فوسفات بأسعار غير قابلة للمزاومة . والمأمول أن يترتب
على استغلال مساقط المياه من خزان اسوان لتوليد الكهرباء استنباط بعض
الأحماض التي يعالج بها الفوسفات فيكون سماداً مرغوباً فيه أكثر من الفوسفات
الطبيعي الخام .

والجرانيت ثروة مهمة بين ينابيع الثروة القومية المصرية . فإن منطقة الجرانيت

الواقعة في مديرية اسوان لا يكاد يكون لها مثيل في تكوين الطبقات الجيولوجية في أية جهة أخرى من جهات العالم . ومن هذه المنطقة استخرج المصريون قديماً القطع الضخمة لصنع التماثيل الهائلة والمسلات الشاهقة . ولبناء المعابد والاهرامات ولنحت مقامات العبادة ومشاوي المعبودات ومقابر الفراعنة . ومن هذه المنطقة استخرجت الأحجار للأشغال العمومية العظمى كبناء الخزانات في اسوان واسنا واسيوط . ويستخرج منها الآن الحجر اللازم لبناء خزان نجع حمادى . ولكن الوسائط المستخدمة في هذا الاستخراج وسائط يدوية يعمل فيها كثير من النحاتين الايطاليين يعاونهم بعض المصريين الذين تدربوا قليلا في قسم الجرانيت الميكانيكى بمدرسة اسوان الصناعية ولم يتموا تعليمهم فدفعتهم الحاجة الى المال الى الاشتغال عمليا قبل إتمام دراستهم

ويظهر أن ظروف المقاولات لتشييد هذه الخزانات العظيمة هي التي كانت تجعل المقاولين يرون الشغل اليدوى مهما بلغ أجر العامل - وهو الآن جنيه مصرى للايطالى ٤٠ قرشاً للمصرى - أرخص من تنظيم الاستغلال بالماكينات لان مقاولتهم مرهونة بوقت معين . والماكينات تحتاج الى رأس مال وتصبح بدون فائدة للمقاول بعد انتهاء مقاولته .

اما التصريف من الجرانيت فمضمون بالأعمال البنائية العظيمة التي يتوقعها القطر المصرى في الأعوام القليلة القادمة : فتعلية الخزانات ، وتوسيع ميناء الاسكندرية ، والمباني العمومية للمستشفيات والمدارس والوزارات المختلفة ، ورصف الموانى وتجديد أرصفة المحطات وتدعيمها ، والمباني الخصوصية التي يميل المهندسون المعماريون إلى تجميل قواعدها بالجرانيت الجامع بين المتانة والرواء ، والبلاط الرقيق الذى يحاكي القيشانى في جماله ويزيد عليه في متانته : كل هذه أعمال عظيمة الأهمية تحمل على التفكير الجدى في الانتفاع بجرانيت أسوان انتفاعاً صناعياً منظماً . وذلك بتحويل

الاستغلال اليدوى البطيء الى استغلال ميكانيكى سريع بانشاء مصانع الاستغلال بجانب كل جهة يراد استغلالها وتسهيل طرق المواصلات بالنيل والسكة الحديدية وقد ضربت ادارة التعليم الصناعى والفنى بوزارة المعارف مثلاً صغيراً لما تكون عليه ما كينات هذه الصناعة بما أنشأت من قسم صغير للجرايت أنتجت منه نماذج جميلة تحمل على الثقة التامة بمستقبل هذه الصناعة وبما يترتب على إيجادها من الرخاء لأهالى مديرية أسوان

والرخام المصرى مصدر آخر من مصادر الثروة . والفرق بينه وبين الجرايت المصرى هو أن جرايت أسوان لا يزاحمه مزاحم من أى سوق من الأسواق الخارجية أما الرخام المصرى فقد يزاحمه فى السوق المصرية نفسها الرخام الايطالى . وليس هذا بما نعت أن يهتم بدراسة جبال الرخام فى بنى سويف والجيزة وأسيوط وفى غيرها من الجهات التى تعرف مصلحة المناجم أنها غنية بالرخام . وأن تدرس وجوه الانتفاع بها وتعين خواصه ومميزاته عن أمثاله من الرخام الأجنبى حتى اذا انكشفت وجوه البحث نظم الاستغلال الصناعى فى أصلح جهات الرخام للاستغلال فدبرت لها رؤوس الأموال اللازمة لشراء الماكينات وتسهيل طرق النقل والمواصلات . مع العلم بأن الماكينات التى تستخدم فى استخراج الرخام وتقطيعه ونشره وصقله تختلف عن الماكينات التى تستخدم لهذه الأغراض نفسها فى الجرايت

ومواد الألوان فى مصر جديرة بالاهتمام والدراسة والفحص للتحقق من قيمتها بالنسبة للأسواق الخارجية . وليس من المعقول أن يبرع المصريون فى تجهيز الألوان التى نقشوا بها المعابد والقبور والقناني والأوانى الزجاجية وان لا يدرك المصريون الحاليون على الأقل قيمة المواد التى اشتغل بها أجدادهم وما تكلمنا عن الفوسفات ، والجرايت ، والرخام ، والألوان الا من قبيل

المثال حتى لا نطيل الكلام فيما عدا ذلك مما هو مكشوف فوق سطح الأرض وطبقات المرتفعات من أسباب الثروة المصرية المهمة

أما الثروة المدفونة في جوف الأرض المصرية فلم يكشف العلم ، ولا التجارب العملية التي قامت بها الحكومة والشركات ، شيئاً تاماً عن حقيقتها . إذ لا يزال هناك ميدان واسع للبحث . والبحث عن الثروة المدفونة ليس كالبحث عن الثروة المكشوفة . فالثروة المدفونة خفية عن الانظار . وللوصول إلى وقوع العين عليها كثيراً ما تنفق الاموال الطائلة بدون فائدة . وهي شبيهة بالحفريات للعثور على الآثار . بل قد تكون أصعب من الحفريات في مخاطرها . ولهذا فإن السياسة الصناعية المصرية الرشيدة تقضى بأن لا يغفل البحث عن مصادر الثروة الدفينة تحت شروط أربعة (الأول) أن يكون البحث تحت مراقبة دائمة من الحكومة المصرية (الثاني) أن تكون نفقاته تحت مسؤولية القائم بالبحث ان كان فرداً أو شركة (الثالث) أن تقوم الحكومة من جهتها ببرنامج أبحاث جيولوجية قائمة بذاتها (الرابع) أن تقوم بأبحاث في حدود معينة من الاعتمادات المالية في كل عام قصد الوصول الى منابع الثروة المعدنية القابلة للاستغلال الصناعي

على أن في ميدان الثروة التعدينية المكشوفة : في صناعات الفوسفات والجرانيت والرخام والالوان وغيرها ما يملأ بمجهود الرجال الفكرى والمالى في هذه الناحية مدة جيل أو بعض جيل من الزمان

٥ - الصناعات الكيماوية

الصناعات الكيماوية متصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً لأنها قائمة جميعها على طريقة علمية متشابهة من التحليل والتركيز . بيد أنه من الوجهة الصناعية يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام :

(١) صناعة الكيمياء الزراعية. وهذه ينبغي أن يكون الغرض منها في مصر تحليل الاراضى المصرية تحليلاً علمياً شاملاً أقصى النماذج من طبيعة هذه الاراضى وتحديد ما ينقصها من عناصر الخصب . وتعيين ما يلزمها من الاسمدة العضوية أو الكيماوية واعطاء كل أرض وكل زراعة ما يناسبها من أسمدة حتى يصل الانتاج الزراعى الى أقصى ما يستطيع الوصول اليه

وتحليل الاراضى المصرية لمعرفة ما ينقصها من أسباب الخصب عملية تحضيرية مرتبطة بصناعة الاسمدة ولكنها قابلة أن تكون منفصلة عنها . وهى عملية واجبة يصح أن يقام لها معمل كيمياوى فى عاصمة كل مديرية لمباشرة اجرائها بصفة دورية دائمة وللمراقبة نتائج الاسمدة المستعملة فى مختلف الاصناف والجهات الزراعية . وهذه المعامل يصح أن تكون تابعة مباشرة لوزارة الزراعة

أما صناعات الاسمدة فى ذاتها فبحسب العناية والفحص للانتفاع بما هو موجود داخل القطر المصرى من مواد التسميد اقصى انتفاع . وهذه الصناعات يصح أن تقوم بها شركة كبرى مساهمة مصرية تعمل بالاتفاق والتفاهم مع المعامل الكيماوية الزراعية التابعة للحكومة المصرية . ويكون الغرض منها قومياً بتحقيق الخصب اللازم لاقصى انتاج يمكن الوصول اليه من الاراضى المصرية . لا العمل التجارى المحض الذى يسعى الى تحقيق ربح من تصريف صنف معين من الاسمدة

(ب) صناعات الكيمياء الصناعية . وهى الصناعات التى يقوم كيانها على تفاعل المواد والاحماض . والصناعات التى تتركب الاحماض وتنتجها وتعددها للتصريف وأهم ما تحتاج اليه مصر فى وقتنا الحاضر من هذه الصناعات هى صناعة حامض الكبريتيك . اذ أن هذا الحامض أساس لعدد كبير من الصناعات الكيماوية وغيرها وهو يستحضر من الخارج بأسعار عالية بسبب صعوبة النقل وخطاره . فى حين أنه يمكن صناعته فى القطر المصرى برأس مال قليل وأسعار غير قابلة للمنافسة.

وإذا نظرنا فقط الى أن من حامض الكبريتيك مع الفوسفات الموجود بكثرة هائلة في مصر يتكون فوق الفوسفات الصالح للزراعة كسماد وجدنا أنه لو أنشئ مصنع لاستخراج ثلاثين طناً في اليوم لكفى الناتج لاستخدامه في تحويل شئ من الفوسفات الى ما فوق الفوسفات الذي يسهل بيعه كسماد داخل البلاد، هذا فضلاً عن ضرورة استخدام حامض الكبريتيك في تطبيقات أخرى صناعية منها أنه يستخدم في مصانع الغاز بالقاهرة والاسكندرية لاستخراج سلفات النوشادر من المياه النوشادرية الناتجة من هذه المصانع. ومنها أنه يستعمل في مصانع السكر للحصول على حامض الكلووردريك. ويستعمل في صقل المعادن وفي مصانع الصابون. وهذا فضلاً عن امكان استعماله في استخراج أحماض كثيرة أخرى عن طريق التفاعل الكيميائي مع مواد أخرى. كاستعماله مع ملح البحر فإنه ينتج عنه سلفات الصودا والكلور اللازم في التبييض الضروري في صناعات الورق والصناعات النسيجية.

والكبريت هو المادة الأولية اللازمة لصناعة حامض الكبريتيك. والمعروف الآن أن اقرب جهة للحصول على الكبريت النقي هي جزيرة قبرص. ولما كان في مصر على بعد ٧٠٠ كيلو متر من السويس وبعد ستمائة متر من شاطئ البحر الأحمر جبل للكبريت به منجم يحتوى على كبريت الرصاص وطباشير الكبريت فإن البحث عن المادة الأولية لصناعة حامض الكبريتيك ينبغي أن يتجه أولاً نحو هذا المنجم لمعرفة ما إذا كان من المستطاع الحصول على المادة الأولية منه بأرخص مما يمكن الحصول عليه من مناجم قبرص. على أنه إذا دل البحث على أن الكبريت القبرصي أفضل من الكبريت المصري فيتحتم تفضيل الاول على الثاني لصالح صناعة حامض الكبريتيك التي هي صناعة ضرورية لحياء الصناعات الكيميائية الأخرى في البلاد المصرية.

وتدخل صناعة الزيوت وصناعة الصابون ضمن الصناعات الكيميائية. وللزيوت معاصر في القطر المصري. ولكنه لا يزال هناك متسع لايجاد معاصر أخرى في

البلاد ولمصر أقصى ما يمكن عصره فيها من بذرة وخلافها . والصابون المصرى يكاد يكون فى حالة صناعية غير راقية . والصناعة الواجبة لانتاج الصابون الجيد تفتقر اليها البلاد

(ج) صناعة المنتجات الصيدلية والاقرباذينية . فان مصر عالة على الخارج فى جميع ما يلزمها من أدوية ومنتجات أجزاءية . مع ان كثيراً من هذه الأدوية والمنتجات يمكن صنعه فى مصر بتكاليف لا تذكر . وقد كانت مصر قديماً مهبط الحكمة وكان أطباؤها يصفون من العقاقير ما تتركب مواده من الاعشاب والنباتات المصرية ومن مستخرجات الصناعة المصرية . فلو أن الاطباء والصيدليين القانونيين المصريين اتحدت كلمتهم على تنظيم الأبحاث العلمية فى النباتات المصرية لاستخراج نتائج عملية لوصلنا فى صناعة المنتجات الأجزاءية الى نتائج عظيمة . وهم لو انضمت اليهم هيئة مالية لتعزיד عملهم الذى يساهمون فيه بأموالهم لترتب على هذا الانضمام قوة كافية لضمان نجاحه . ولتحقيق رغبة عامة وهى أن يكون بيع الأدوية للججمهور بأسعار أرخص مما تباع به الآن وبضمان أكثر من حيث نوعها إذ ثبت أن هناك صلة تناسب بين نباتات كل اقليم وأحوال البنية لسكان هذا الاقليم

٦ - الصناعات النسيجية

اتجهت همه (بنك مصر) الى العناية بهذه المجموعة الصناعية فأنشأ فيها ثلاث شركات مساهمة مصرية هى شركة مصر لغزل ونسج القطن برأس مال قدره ثلاثمائة الف جنيه مصرية ، وشركة مصر لنسج الحرير برأس مال قدره ثلاثون الف جنيه ، وشركة مصر للسكتان برأس مال قدره عشرة آلاف من الجنيهات ولكى تتم هذه المجموعة تحتاج البلاد إلى ثلاث شركات أخرى هى (١) شركة للصوف يكون الغرض منها غزل الصوف ونسجه وتصريفه (٢) وشركة للحرير

الصناعى يكون الغرض منها اختيار افضل طريقة لصنع الحرير الصناعى وصبغه ونسجه . إذ لا يخفى أن الحرير الصناعى يحتاج الاسواق بأثمانه الرخيصة وينافس المنسوجات القطنية الى درجة محدودة لا يعلم مقدار اتساعها فى المستقبل (٣) وشركة للاكياس اذ أن البلاد تستورد كل عام من الاكياس اللازمة للقطن والزكائب اللازمة للحبوب ما يقدر بمئات الآلاف من الجنيهات مع ان من الميسور زراعة القنب فى مصر أو استحضار أليافه جاهزة معدة للنسيج ولصنع الاكياس والزكائب داخل البلاد بدلا من استحضارها تامة الصناعة من الخارج

يلحق بهذه الصناعات صناعات أخرى كالصبغة والتجهيز النهائى والقطن الصحى الذى تم انشاء مصنعه فى المحلة الكبرى وألحق بشركة مصر لغزل ونسج القطن كما يجوز ان تلحق صناعة الحبال والدوبارة بصناعة الاكياس

وضرورة هذه الصناعات ظاهرة لا تحتاج الى بيان . فنحن نستورد منتجاتها المصنوعة فى الخارج بما ترواح قيمته سنويا بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ ر. جنية مصرى . فى حين أننا لو قمنا بصناعة معظم ما يلزمنا منها لوصلنا الى اقتصاد نحو مليون جنية سنويا مقابل التحويل الصناعى الذى نستطيع القيام به ولوجدنا للابدى العاملة والكفايات الفنية والادارية ميدانا للانتفاع بهذا التحويل داخل البلاد .

وكم من جهود يستدعيها تحقيق هذه المشروعات الهامة . فالدراسة التحضيرية وما يتبعها من دراسة تنفيذية تقتضى الاعتماد على الخبراء يستدعون بكثرة من بلاد مختلفة للانتفاع بمعلوماتهم ولمواجهة تقاريرهم بعضها ببعض للتحقق من أن فى إيجاد صناعة معينة فى البلاد نفعا مؤكدا وربحا لاشك فيه . ثم التنفيذ وهو يستدعى تحديد المراحل التى تقطعها الصناعة فى الانشاء حتى تكون كل مرحلة حلقة قائمة بذاتها متصلة بالحلقة التى تليها . ويستدعى الاشراف على الخطط المرسومة من مناقصة على توريد الماكينات واقامة المباني وبقظة فى الاشراف على تركيبها واقامتها

وحیطة فی تـکـوین المـدیـرین ، ورؤساء الاعمال وهیئات العمال : جهود متصل بعضها برقاب بعض اتصـالـا مستمراً منذ ساعة اختـمار الفـکرة الی ساعة ادارة المصنع ثم متابعة ادارته حتی یـکـون الانتاج محققا للارباح المتوقعة

وقد ابتكرت شركة مصر لغزل ونسج القطن طريقة جديدة فی تـکـوین کفایات رؤساء العمل والعمال المصريين فأوفدت الی بلجیکا اثنين من خيرة الرجال المصريين لزيادة التمرن علی رئاسة أعمال الغزل والنسج الفنية وثلاثین شاباً من خريجي الورش والمدارس الصناعية للتمرن علی مباشرة هذه الأعمال بأيديهم فی أحد المصانع البلجيكية حتی يرجعوا قادرين علی ادارة المغازل والأنوال الميكانيكية بأيديهم وعلی تدريب اخوانهم المصريين الذين لم تنهياً لهم فرصة التعلم فی الخارج .

ومع هذا لن تستغنى الشركة فی بداية حياتها عن الكفایات الفنية الاوروبية لزيادة الطمأنينة علی سير الأعمال الفنية علی مايرام .

أما الجهود المالية التي یقتضيها تحقيق البرنامج الخاص بالصناعات النسيجية وحدها فيجب أن یحسب بمئات الآلاف من الجنيهات . وما مبلغ الـ ٣٤٠.٠٠٠ ر. جنيهه مصری الذي ساعد بنك مصر علی تـکـوینـه كرأس مال للشركات الثلاث ساقفة الذكر إلا جزء قليل مما یستلزمه هذا البرنامج وحده من رؤوس أموال كبيرة

وهناك نوع آخر من الجهود یجب القيام به حتی تتمكن عدة صناعات نسيجية من المواد الاولية اللازمة لها . وهی جهود زراعية یجب بذلها لانتاج مقادیر من السكتان كافية للتأمين علی المواد الأولية اللازمة لادارة صناعة السكتان فی الداخل ، ولانتاج التیل بكمیات كافية لتغذية صناعة الحبال والدوبارة ، ولاجراء تجارب جديدة من زراعة القنب اذا ثبت نجاحها شجعت زراعة القنب بالقدر الكافی لتغذية صناعة الاکياس ، ولزراعة التوت علی أفضل طريقة تتناسب مع التربة المصرية حتی تتجدد

في البلاد وسائل تربية دود القز وصناعة حل الحرير . وبالجملـة لتشجيع الأصناف الزراعية اللازمة لتحقيق أغراض صناعية .

هذه الحاجة إلى المواد الأولية الناتجة مما نسميه (الزراعة الصناعية) تستحق أن تؤسس لها شركة مساهمة مصرية خاصة ترتبط صوالحها بصوالح الصناعات النسيجية وصوالح بعض الصناعات الزراعية وإن تخصص لها من الأراضي الاميرية المساحات الكافية لعمل التجارب ولزراعة الاصناف الزراعية الكافية لتغذية هذه الصناعات بالمواد الأولية . هذا فضلا عن ان تخصيص هذه الأراضي للزراعة الصناعية يؤدي إلى نتيجة أخرى وهى أن التجارب الزراعية التى تجرى فيها ونتائج الحاصلات التى تنتهى اليها بالنجاح ستشجع حتما الزراعة المصرية على تنويع أصنافها بدلا من قصر جهودها على عدد قليل من الحاصلات المعروفة .

٧ - صناعات الملابس الجاهزة

تستورد مصر من الملابس الجاهزة ما يحسب بمئات الآلاف من الجنيهات فى كل عام . وسيستمر استيراد الملابس الجاهزة من الخارج مادامت البلاد غير قادرة على صنعها فى الداخل ومادامت تكاليف المفصلة أكبر من تكاليف الملابس الجاهزة عند تساوى النوع فى القماش

وقد انشئت شركة الملابس المصرية تحت تأثير الحرب واقامت لها مصنعا فى شبرا لصنع بعض للملابس الجاهزة من الاقشة التى ترد من الخارج . وافتتحت لها محال للبيع فى القاهرة والأسكندرية . وتفحص الآن حالة هذه الشركة بواسطة لجنة من وزارة المالية لمعرفة ما اذا كان من الصالح أن تشتريها الحكومة وتولى ادارتها وأنشىء فى الأسكندرية مصنع اخوان دره لشغل الفانلات . وتزداد قوة هذا المصنع انتاجا ويزداد اقبال الجمهور على مصنوعاته التى استطاعت أن تزاحم

الفانلات المصنوعة بالملايين في الخارج والتي ترسل بعشرات الآلاف الى مصر في كل عام .

وتوجد ، خلاف هذين المصنعين الكبيرين ، ورش صغيرة تصنع بالجملة أشياء صغيرة داخلية في صناعات الملابس الجاهزة مثل أربطة الرقبة والجوارب والمناديل والقبعات النسوية . ولكن هذه الورش صغيرة تشبه أن تكون مصانع منزلية أكثر مما هي مصانع تدار بالماكينات للإنتاج الكبير

وفي برنامج شركة مصر لغزل ونسج القطن أن تنشئ بجوارها مصنعا لاشغال التريكو من القطن لصنع الفانلات والجوارب . ومصنعا آخر لقص الأقمشة القطنية السادة وحيا كتبها أقمصه والبسة وجلايب بالجملة ويبيعها للجمهور كملابس جاهزة . وينتظر أن تصل هذه الشركة في السنين الاولى من حياتها الى نسج بعض الاقمشة القطنية التي تصلح لتفصيل بدل منها للرجال يلبس بعضه في الصيف ويلبس الآخر في الشتاء .

وقد عرض مصنع كبير من المصانع السويسرية المختصة بصناعة القمصان الأفرنكية بالجملة على (بنك مصر) اقتراحا بنقل ماكيناتها من سويسرا الى مصر اذا وافق (بنك مصر) على الاشتراك في رأس مالها . وبذت اقتراحها على أن الأيدي العاملة في مصر أرخص منها في سويسرا . وان تكاليف الإنتاج في مصر أقل من التكاليف في سويسرا . ولا يزال هذا الاقتراح محل الدراسة والفحص .

ومما يؤسف له أن مصنع الطرايش في قها قد اشتراه منافسوه وأوصدوا أبوابه بعد أن كان قد بدأ يأخذ في أسباب النجاح الصناعي . والمأمول انه متى وصلت صناعة الصوف في مصر الى الدرجة الراقية من حيث فرزته ونفشه وكبسه وصباغته يصبح من اليسور الاعتماد على هذه المواد الأولية نفسها لأعادة صناعة

الطرايش في مصر على قاعدة جديدة تتوافر فيها أسباب النجاح أكثر مما كان لهذه الصناعة في الماضي

فحاجات البلاد ، والتطور الصناعي فيها ، يقضيان إذاً بالاهتمام بصناعات الملابس الجاهزة ويسوغان التفكير في إيجاد مصانع لها بالتدريج والسعى الى تكوين شركة عامة مساهمة مصرية يكون من أغراضها إنشاء هذه المصانع لتقليل الواردات من الملابس الجاهزة ولسد حاجات البلاد منها بقدر المستطاع

٨ — صناعات الخشب

أول مسألة هامة تتعلق بهذه الصناعات هي مسألة توافر المادة الأولية أي الخشب اللازم لهذه الصناعات .

ومعظم الخشب ، ان لم نقل كله ، يرد الى مصر من الأسواق الخارجية . ويسود البلاد رأى قد يكون خاطئاً وهو أن الزراعة الكثيفة فيها ترجح على زراعة الغابات . وهذا الرأى لا نستطيع التسليم به قضية مسلمة إذ أنه لم يبذل أى مجهود جدى في حياة مصر الحديثة للتحقق من أن زراعة بعض الأشجار المختارة في صورة غابات تغطى مئات الفدادين من الأراضى لا تنتج مثل ما تنتجها الزراعة الدورية الكثيفة فوق مساحة مثلها مشابة لها في تربتها . وهذا المجهود لا يستطيع أن يقوم به الافراد ولكنه مجهود تجرى واجب أن تقوم به الدولة أو أن تقوم به الشركات بتعزید مالى من الدولة

والسوق هي التي تحدد أنواع الخشب الوارد من الخارج وسهولة النقل وتكاليفه هي العامل الأساسى الذى يرجح به تفضيل جهة على أخرى في استيراد نوع معين من الخشب . ويلوح لنا انه لو نظمت وسائل النقل البحرى بتأسيس أسطول تجارى مصرية متواضع لكان لهذا التنظيم تأثير حسن في اسعار الخشب المعد في

مصر للصناعات الخشبية . ولكن هذا داعياً من جانب آخر الى النظر في احتمال شراء بعض الغابات في الخارج واستغلالها استغلالاً صناعياً لتوريد الخشب الى القطر المصرى بواسطة هذا الاسطول التجارى . فيقل بذلك عدد الوسطاء ويرخص ثمن الخشب فتستفيد من رخصه الصناعة كما يستفيد المستهلكون .

ومهما يكن المورد الذى يغذى القطر المصرى بما يلزمه من خشب فان هذه المادة الاولية تحتاج الى درجة من الجفاف قبل استخدامها فى أى عمل من أعمال التجارة . والجو المصرى بنفسه صالح لتجفيف الخشب الى درجة محدودة . ولكنه غير صالح وحده لتجفيفه الى الدرجة اللازمة للصناعة . مالم يترك الخشب مدة طويلة من الزمن يتم فيها الجفاف المطلوب . وهو اذا بقى هذه المدة الطويلة كان أحسن مادة للنجارة فلا ترى له تمداً فى الأبواب والنوافذ، ولا ترى له تقوساً فى الأثاث يشوه جماله ويعجل استهلاكه . ولكن الصبر الطويل يزيد من فوائد رأس المال وهو وإن كان ضرورياً فى بعض أصناف الخشب التى لا تجف الا بفعل الزمن الا أن هناك أصنافاً عديدة يمكن تجفيفها بالوسائل الصناعية . ودراسة هذه الوسائل، وادخالها فى القطر المصرى، واحتمال سن تشريع خاص بوجوب تجفيف الخشب قبل بيعه : كل هذه تدابير يترتب عليها توافر المادة الاولية أى الخشب فى أحسن حال قبل استخدامه فى النجارة

والمسألة الثانية الهامة المتعلقة بهذه الصناعات هى مسألة الجمال والصقل النهائى فى أشغال النجارة . وهى مسألة تتعلق بتربية الذوق فى الصناع وتعويدهم على اتقان ما يصنعون بروح صادقة شغوفة بحب الفن والصناعة . وبذيق ملكة الذوق والتناسق والانسجام فى سواد المستهلكين أنفسهم . اذ لا بد أن يكون بين المستهلك والصانع رابطة واحدة من الحكم الصحيح على الذوق السليم والا أفسد المستهلك ذوق الصانع بتكليفه صنع ما يخرج عن الذوق والجمال، أو أفسد الصانع صنع ما واصله

عليه صاحب الذوق السليم . وتعمل مصلحة التعليم الصناعى بالاتفاق مع ادارة الفنون الجميلة في وزارة المعارف على تربية ملكة الجمال والذوق في نفوس الصناع الناشئين بما يستفيد منه تلاميذ أقسام النجارة في المدارس والورش الصناعية . بقى تعميم هذه الملكة خارج المدارس الصناعية . ولعل أفضل طريقة لبلوغ هذه الغاية هي تكليف هيئة فنية بعمل مسابقات بمكافآت مالية لوضع النماذج واختيار الافضل منها وعمل مسابقات تكميلية لمن يحسن تنفيذ هذه النماذج أو يبرز من تلقاء نفسه عملا تام الصناعة والذوق . واكثر ما تكون هذه المسابقات وجوبا في نجارة الاثاث والنجارة الدقيقة وما يلحق بها من خرط وحفر وتطعيم

والمسألة الثالثة خاصة بتطور الصناعات الخشبية . فان هذا التطور سائر في تقدم من ناحية بعض الصناعات . وركود في البعض الآخر : فهو سائر في تقدم بالنسبة لصناعة الأثاث التي تقدمت بعد الحرب العمومية الأخيرة تقدمامدهشادل على كفاية الصناع المصريين وقدرتهم البالغة وجعل الوارد من الأثاث المصنوع في أوروبا غالياً لدرجة لا يقبل عليه الا القليلون . ولكن صناعة عربات النقل مثلا في ركود . فان السيارات تحل تدريجاً محل العربات التي تجرها الخيل وبسبب هذا التطور تضعف وتضمحل صناعة العربات بينما لا تحل محلها صناعة صناديق السيارات . فالعناية بايجاد هذه الصناعة الأخيرة من أهم ما تحتاج اليه البلاد في هذه المجموعة الخاصة من الصناعات الخشبية اذ أنه في هذه الحالة يكتفى باستيراد السيارات من الخارج دون صناديقها التي يستطيع المصري أن يصنع مثلها جمالا وإتقاناً . وتكون صناعة هذه الصناديق مقدمة لتشجيعه على صنع بقية أجزاء السيارة . وهو طور صناعى واجب قبل الوصول الى طور صناعى أرقى هو القدرة على صنع سيارة تامة داخل البلاد

فالمسائل الثلاث التي بسطناها في مقام الكلام عن هذه المجموعة الصناعية تنير

لنا الطريق في تحديد ما يجب عمله . وهو السعى الى توافر المادة الأولية الصالحة للصناعات الخشبية بأرخص ما يمكن من أثمان . وتنشيط الصناعات طبقاً للتطور الصناعى . وهما مهمتان يصح أن تخصص للعمل فيهما شركة مساهمة مصرية تعنى بالخشب في ذاته كمادة أولية وتعنى بالاعمال الصناعية التى تجعل التطور الصناعى يسير فى طريقة القويم

أما ما يتعلق بالجمال والمسابقات فى النماذج والتنفيذ فتداير يصح أن تقوم بها الدولة كما يصح أن تقوم بها بالاشتراك مع شركة مساهمة مصرية من هذا الطراز الذى نشير اليه .

٩ - صناعات الصيد

٢ تتناول صناعات الصيد (١) صيد السمك طازجا في ذاته من النيل وفروعه ، ومن البحيرات ، ومن البحر الأبيض ، ومن البحر الأحمر (٢) والصناعات المترتبة على الصيد وهى متنوعة تشمل حفظ السمك فى العلب وتجفيفه واستخراج زيوته والاتفاع بجلوده ، والصدف وتقطيعه وتحويله الى أزرار وخلافها ، والاتفاع بمخلفات الصيد لتحويلها الى أسمدة قيمة .

١ وصناعات الصيد مصدر من مصادر الثروة القومية . وهو مصدر هام فى مصر لو لاحظنا مجرى النيل فى وسطها ، والبحرين العظيمين فى شمالها وشرقها ، ولاحظنا حاجة السكان الى السمك الغنى بمواده الغذائية ، وحاجتهم الى ما يترتب على الصيد من صناعات تزيد من رفاهية البلاد ، وتزيد من تشغيل الأيدى العاملة فيها وقد عنى (بنك مصر) بهذه الحاجة القومية القصوى فعاون على تأسيس (شركة مصر لمصايد الأسماك) فى سنة ١٩٢٧ وجعل من أغراضها مزاوله الصيد فى ذاته وما يترتب على الصيد من صناعات .

وأن (بنك مصر) ليقتبط بوصوله الى تأسيس هذه الشركة وجعلها شركة ذات صفة قومية بارزة . فهي تعنى بالابحاث الخاصة بالأسماك وبصناعاتها ، لا كما تعنى بها الشركات التجارية والصناعية المحضة ، بل كما تعنى بها الدول الراقية نفسها . فهي تفحص وتبحث فى أنواع الأسماك وترسم قاع البحار وتراقب الأسماك فى إقامتها وهجرتها . وتدرس أساليب الصيد وأدواته . وتدخل ما تستطيع تحسينه منها . وتنشئ أسطول الصيد وحدة بعد أخرى وتعدده بغرف التبريد ووسائل النقل السريع . وهى تغذى الآن أسواق القاهرة وبنى سويف والفيوم والمنيا وطنطا والمنصورة والزقازيق بشئ كثير مما يلزمها من أسماك البحر الأحمر .

ومتى انتهت الشركة من تنظيم الصيد فى البحر الأحمر فانها توجه اهتمامها الى تنظيمه فى كل من الجهات الأخرى أى البحر الأبيض ، والبحيرات ، والنيل .

ومتى بلغ مجهودها فى الصيد الحد الذى تكفى به حاجات الاستهلاك من السمك الطازج ، ومتى زاد صيدها عن هذه الحاجات ، فانها وقتئذ تشرع فى تحقيق برنامج صناعى واسع الأطراف للانتفاع بفائض الصيد فى الصناعات الصيدية المختلفة . وقد ساعدتها الحكومة بتعليمها ، عن طريق البيع ، أرضا من أملاكها فى السويس معدة لاقامة هذه الصناعات فوقها . واشترت الشركة مصنع تقطيع الصدف وصنع الأزرار فى السويس تنفيذاً لجزء من برنامجها الصناعى

والشركة لما تبلغ السنة الأولى من حياتها العملية . ولا يزال أمامها من المجهود شئ كبير . وهذا المجهود يحتاج الى وقت ، وتفكير وبحث ، وتكوين عمال وفنيين أكفاء . وهو يحتاج الى رأس مال أضعاف رأس مالها الحالى وهو خمسة وسبعون ألف جنيه مصرى . بل لا نبالغ اذا قلنا أن دائرة الاعمال فى هذه الشركة ستتسع شيئاً فشيئاً بما يقتضى زيادة رأس مالها بالتدريج الى نصف مليون جنيه . وهو مبلغ لا يذكر

يجوار الأغراض التي وضعتها الشركة أمام عينيها والبرنامج العملي الذي نصبت نفسها لتنفيذه تدريجاً خطوة بعد أخرى
وقد خلصت الشركة المبادئ التي يقوم عليها برنامجها الصناعي بالعبارة الآتية الواردة في تقرير مجلس إدارتها إلى الجمعية العمومية للمساهمين في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وهي :

« إذا كانت خطة التدرج التي تتبعها الشركة قد قضت عليها أن لا تراول استغلال المصايد من جميع ميادين الصيد في وقت واحد ، وأن تختار واحداً لتنظيم العمل فيه ، فإن هذه الخطة الحكيمة نفسها تلي على الشركة واجب الصبر والتريث حتى لا تسرع بإيجاد صناعات مترتبة على الصيد قبل أن تقيم الصيد نفسه على قواعد ثابتة من العلم والفن والتجارب . فإذا ثبت الصيد في ميدان من الميادين تثبتاً - وهو ما لا يكون إلا بعد مضي مدة معقولة من الزمن - وعرف الناتج من الصيد دورياً ، وقيس بحاجات الاستهلاك ، وفاض عن هذه الحاجات ، صح وقتئذ بفضل ما هو فائض من الصيد أن يفكر في طريقة حفظه أي في طريقة إيجاد الصناعات والعمل على إيجادها لحفظ هذا الفائض في العلب أو لتحويله إلى أي تحويل صناعي تهدي إليه فنون من سبقونا من أهل الفن في هذا المضمار . ولهذا فإنا نود أن يثبت في الأذهان أننا لا نسرع في أي عمل صناعي مترتب على الصيد قبل أن تنضج أسبابه نضوجاً تاماً وقبل أن تتأكد الشركة من اتساق هذا العمل الجديد في دائرة أعمالها اتساقاً منسجماً مطابقاً تقدم أعمالها ويوافق مجهودها المالي وتكوينها العمال المصريين الكفاء للقيام بمهام هذه الأعمال المتشعبة الواسعة الأطراف . كما نود أن يثبت في الأذهان من ناحية أخرى أنه إذا نضجت الأسباب لإنشاء صناعة من الصناعات الصيدية فإننا لا نتوان لحظة عن العمل على إيجاد هذه الصناعة في البلاد . فإن هذه الشركة بما رسمت لنفسها من أغراض قد أخذت على عاتقها أن تقوم بجميع حلقات العمل الانتاجي في هذه

الناحية من نواحي الثروة القومية سواء من جهة انتاج الأسماك الطازجة أو من جهة الانتاج الصناعى المترتب على الصيد »

١٠ - صناعات البناء

لهذه المجموعة من الصناعات أهمية خاصة . فان عدد المشتغلين فيها يزيدون عن المشتغلين في أية مجموعة صناعية أخرى . وهم قد يزيدون في الاحصاء الأخير عن مائة الف شخص . والحاجة الى الاعمال البنائية متزايدة في هذا القطر . فمن جهة المباني العمومية تحتاج البلاد في المستقبل القريب الى آلاف المدارس ومئات المستشفيات وعشرات العمارات الكبيرة لمختلف احتياجات الدولة والبلديات ومجالس المديرات . هذا فضلا عن الأعمال الجديدة التى تقتضيها الأشغال العمومية والمواصلات من بناء وتعليق خزانات وانشاء طرق وكبار وتوسيع موانئ . ومن جهة المباني الخصوصية يتسع نطاق العمران فى القاهرة والاسكندرية وفى جميع المحافظات والعواصم والبنادر اتساعا متواصلا لم يسبق له مثيل . وتطورت صناعة البناء فى كثير من مظاهرها وكان أهم تطور فيها استعمال طريقة الأسمنت المسلح ، وبداية شيوع هذه الطريقة فى مباني العاصمة والاسكندرية وسواهما ، والاعتماد على المساحات القليلة الغالية الثمن فى الأوساط المزدهجة لبناء العمارات الشاهقة كثيرة الطوابق وعديدة الشقق .

واذا نظرنا الى الصناعات البنائية من وجهة الاقتصاد القومى وجدنا أن تنظيم الجهود القومية فى هذه المجموعة الصناعية ينبغى أن يبدأ أولا بالمواد الأولية الموجودة فى البلاد وباستخراجها واعدادها صناعيا كي تكون صالحة للاستعمال فى أية صناعة من صناعات البناء . وقد تكلمنا فيما سبق عن استخراج الجرانيت والرخام وتركنا الكلام عن المحاجر الأخرى التى تستخرج منها الأحجار الجيرية التى يذاع استعمالها فى العاصمة لاعتبارها صناعة سهلة فى تناول طبقة من الحجارين مجهودهم شاق أكثر

مما هو فنى . و مع ذلك نواة صالحة لاستخدامهم فى استغلال محاجر أخرى تستخرج منها أحجار أمتن من الأحجار الجيرية ووسط بينها وبين الرخام والجرانيت .

وواجب البلاد أن لاتقف عند الاساليب العتيقة فى مواد البناء . وواجبها أن تعرف مآلديها من محاجر وأن تنفع باستغلالها صناعياً أقصى استغلال . ورب تمهيد طريق إلى محجر ، ورب وضع قليل من رأس المال فى ماكينات للقطع وخلافه توضع بجوار المحجر ، رب هذا وحده يكون سبباً فى زيادة الثروة القومية بإدخال مواد جديدة للبناء تفضل المواد الحاضرة من حيث المتانة أو من حيث قلة التكاليف .

والطوب مادة هامة من المواد الأولية للبناء فى مصر . والطوب النىء هو المادة الأولية العادية للبناء فى المساكن القروية . وضرب الطوب صناعة حرة غير مقيدة بأى قيد . وقد ترتب على الحرية المطلقة فى ضرب الطوب أن اخذ الطين اللازم لها من صلب الأرض الزراعية الى عمق جعلها فى بعض الأحوال غير صالحة للزراعة فى بعض فصول السنة أو حوّلها الى مستنقع من المستنقعات ضار بالصحة العمومية . ولهذا فإن فى الوقت الذى تقوم الدولة فيه بمجهود عظيم تشكر عليه لردم البرك ينبغى أن يفكر فى اتخاذ التدابير لمنع ظهور مستنقعات أو برك جديدة . وقد يكون تقييد الحرية فى ضرب الطوب وحصرها فى جهات معينة من أهم التدابير الواجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية .

واذا قيدت حرية ضرب الطوب النىء من ناحية وجب التفكير من ناحية أخرى فى الاستعاضة عما يقل من الانتاج بتنظيم ضرب الطوب فى جهات مركزية ينتفع فيها مثلاً بالطين الناتج من تطهير الترع دون حاجة إلى الاضرار بالأراضى الزراعية ولا بالصحة العمومية .

واذا عينت هذه الجهات المركزية كانت هى بطبيعة الحال فى الأقاليم مصدراً

لا لصناعة الطوب النى* وحده بل لصناعة الطوب الأحمر بقدر ما تحتاج اليه كل جهة من الجهات .

بقيت هناك أصناف من الطوب غير الطوب النى* وغير الطوب الأحمر . ويوجد في القاهرة الآن مصنعان للطوب : أحدهما جهة المريج تابع لدائرة سمو الأميرة نعمت مختار . والثانى بالعباسية . يصنعان قوالب الطوب من مزيج من الحجر الجيري والرمل . وكان بالاسكندرية مصنع آخر للطوب ولكنه وقف عن العمل ، لاعتن سبب صناعى ، بل الأرجح بسبب تعارض المصالح بين كبار المساهمين فيه . ووقوف صناعة الطوب عند هذا الحد يحمل على التفكير الجدى فى تنشيطها باعادة مصنع الاسكندرية إلى عمله ، أو بإنشاء مصنع جديد آخر ، وباحتمال توسيع نطاق المصنعين الآخرين فى القاهرة ، أو تأسيس مصنع جديد آخر أو أكثر فى العاصمة أو غيرها من الجهات . ونعتقد أنه لو نشطت صناعة الطوب ، وسهلت وسائل نقله بالنيل والسكة الحديدية والسيارات ، وانشئت له مستودعات لتغذية المحافظات والمديريات منه لزداد مقدار المستهلك منه زيادة هائلة . ولقلت بالتدريج الحاجة إلى الطوب الأحمر الذى قديم يمكن مع هذا صنعه بطريقة عصرية أخرى غير طريقة القهآن الشائعة . إذ أن البلاد فى حاجة مستمرة لأجراء تجارب صناعية للوصول إلى أفضل قوالب من الطوب صالحة للبناء بأرخص ما يمكن من التكاليف . وعلى هذا فإنه لا بد من وجود مصنع أهلى للطوب فى القطر المصرى ينتج صناعيا صنفا من الطوب هو أفضل ما يمكن فى الوقت الحاضر تصريفه تجاريا ، ويقبل أن يقوم بعمل التجارب الصناعية اللازمة لتحسين هذه الصناعة . وإذا كانت طريقة الأسمنت المسلح فى البناء آخذة فى الانتشار فإن السعى لتدوير المواد اللازمة لهذه الطريقة أمر جدير بكل عناية . وأهم هذه المواد هى الحديد والأسمنت والزلط . والحديد يأتى من الخارج ويدخل فى مجموعة صناعات المعادن التى تكامنا عنها . والأسمنت يأتى بمضنه من الخارج . ويصنع الباقي فى القطر

المصرى . وليس ما يمنع الوصول صناعيا الى أرقى أنواع الأسمنت والاستغناء عن كل ما نستورده منه . وللأسمنت في مصر شركة قديمة أدت خدمات جليلة للبلاد زمن الحرب . وقد تأسست بجوارها حديثا شركتان . ونعتقد الآن أن وجود هذه الشركات الصناعية الثلاث كاف لسد حاجات القطر من الأسمنت ، والزلط يستخرج كله من القطر المصرى . وأحسن أنواعه ، يستخرج من جهة أبى زعبل . على أن هناك جهات أخرى للزلط قابلة للاستغلال . والطريقة الحاضرة المتبعة هى طريقة يغلب فيها الشغل اليدوى الشاق . فى حين أن فى الاستطاعة اعداد الماكينات فى مناطق الاستغلال للجرف والغرلة والتكسير ومضاعفة الانتاج مضاعفة تقلل من تكاليفه . والزلط مادة هامة لا ينتفع بها فى الأسمنت المسلح فقط بل فى أشغال الطرق والحرسانة وغيرها من الأشغال . وهو مرتبط ارتباطا كلياً بوسائل النقل فإنه متى كان بواسطة النيل كان من الصالح نقله فى الشهور الأخيرة من موسم القطن وتخزينه فى مناطق الاحتياج اليه . وبذلك تجد وحدات النقل النيلية عملاً نافعا لها فى أوقات فراغها . ويجد صاحب الحاجة الى الزلط حاجته بضمن معقول مؤسس على سعر النقل المخفض مضافة اليه مصاريف التخزين التى تكون أقل من الفرق بين النولون العالى فى أوقات الزحام والنولون المخفض فى أوقات الفراغ .
هذا فيما يتعلق بمواد البناء .

أما ما يتعلق بالبناء فى ذاته وما يلحق به من صناعات فإنه يوجد فى البلاد مقاولون معماريون وشركات مقاولات معمارية يؤدون أجل الخدمات فى هذه الصناعات . على أنه لا يزال هناك ميدان لوجود شركات أخرى للمقاولات المعمارية يتحقق لها ربح وفير من مزاوله هذه الأعمال .

ولحسن الحظ أن لجنة تنقيح نظم التعليم الصناعى والفنى قد انتهت الى ضرورة اقتراح تأسيس مدرسة لصناعات البناء وافقت على إنشائها وزارة المعارف وأدرج

لها اعتماد مالى للمشروع فى تأسيسها جهة مصر القديمة . وتقترح اللجنة المذكورة تأسيس مدرستين أخريين واحدة فى الاسكندرية والأخرى فى أسىوط حتى تؤدى هذه المدارس الثلاث الخدمة الواجبة فى تخريج رؤساء العمل اللازمين للقطر المصرى كله فى صناعات البناء الهامة .

وسيكون لوجود هذه المدارس تأثير حسن فى تكوين طوائف من رؤساء العمل والمشرفين عليه ومن الصناع الممتازين . وفى رفع مستوى الصناعات البنائية فى البلاد . والمأمول أن المقاولين الحاليين وشركات المقاولات المعمارية ومصالحه المباني الأميرية يساعدون هذه المدارس الجديدة بتمكين تلاميذها من حضور المباني التى يشيّدونها للحصول على مايناسبهم من تمرينات عملية لاستطيع المدرسة أن توفرها لهم على وجه التمام .

والخلاصة فى هذه المجموعة هو أن البلاد تحتاج الى شركة مساهمة مصرية ذات صفة قومية للمقاولات المعمارية تساعد تلاميذ هذه المدارس على حسن التكوين وتهيئهم لأن يكونوا رجالها العاملين ، وتنشط الشركات الأخرى على احتذاء مثالها فى هذا التكوين ، وتعمل فى الوقت نفسه فى المقاولات المعمارية التى تتسع أعمالها للجميع .

١١ — صناعات الجلود

الجلود الخام متوافرة فى مصر بكميات كثيرة . فان ما يذبح من الخراف والماعز والجاموس والبقرة لا يقل عن مليون رأس فى كل عام . ومعظم هذه الجلود يحفف ويملح ويعد للتصدير . وقليل منه يحفظ ويدبغ ويعد للاستهلاك داخل البلاد . وهذا القليل لا يكتفى لحاجات الاستهلاك كلها . إذ أن مصر تستورد من الجلود

المدبوغة في الخارج أضعاف ما تدبغه في الداخل . وتستورد من مصنوعات الجلود ، وخاصة الأحذية ، أضعاف ما تصنعه في الداخل .

فمسألة الجلود والحالة هذه من الوجهة الاقتصادية القومية تنحصر في السعى لترقية صناعات الجلود في الداخل حتى يترتب على ترقيتها تقليل الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية الواردة من الخارج .

وكي ندرك أهمية هذه المسألة يحسن بنا أن نذكر أن مجموع الواردات من الجلود المدبوغة أو المصنوعات الجلدية في سنة ١٩٢٧ بلغ ٦٧٠ ٦٣٨ جنيهًا مصريًا ومجموع الصادرات ، ومعظمها ان لم تقل كلها من الجلود الخام ، بلغ ٩٩٤ ٣٩٩ جنيهًا مصريًا . وللوصول الى هذه الغاية السامية ينبغي تقرير سياسة عملية تتناول الجلد قبل سلخه ، وأثناء سلخه ، وبعد سلخه ، لدباغته وتحويله الى مصنوعات

فالجلد قبل سلخه جزء من كيان الحيوان . وإذا أردنا أن نحصل على جلود حسنة وجب أن نحصر على الاحتفاظ بالحيوانات في حالة حسنة . وأن نرعاها على الأقل بالنظافة الواجبة حتى تبقى جلودها نظيفة . فلا يجد الدود ولا غير الدود من أديمها مرعى حسنًا له فيقرضها قرضًا والحيوان حتى لا يستطيع للدفاع عن نفسه سبيلًا . وأن نبتعد عن طريقة السكى التي يبالغ في استعمالها القرويون بمسوغ وبغير مسوغ . وإذا قضت الضرورة بالسكى فليكن في أبعد موضع من الحيوان لا يتشوه معه جلده . وهذه النصائح العملية وما يجرى مجراها لا يمكن الزام القرويين بها . ولكن من المستطاع دوام ارشادهم اليها وادماجها في كتب المطالعة التي تخصص لمدارس التعليم الإلزامي في القرى

والجلد أثناء سلخه أول صناعة من صناعات الجلود . والطريقة الحالية التي يسلم بها في السلخانات المصرية تؤذي الجلد اكبر أذية . إذ أن السالخ لا يلحظ للجلد قيمة انما يلحظ فقط عند سلخه مصلحة القصاب فيشق الجلد شقًا ملتويًا يترك فوق اللحم

أثراً خادعاً من اللون أو الدسامة . ويشقه كما يهوى من أى جهة شاء وقد يشوّهه بغمزات من سكينه لضرورة لها على الإطلاق . ولا يكتفى بهذا إذ غالباً ما يقتطع من الجلد غشاء يزيد من وزن اللحم في صالح القصاب . ومما يزيد الطين بلة أن السلاخين يتبارون في السرعة حتى يزيد عدد ما يسلخون فيزيد أجرهم الذى يحسب على أساس سعر معين لكل حيوان . وفي تسارعهم للاكثار من عدد ما يسلخون يخرج الجلد في كثير من الأحوال مشوهاً غير سليم

و مع أنه وضعت جوائز لمن يسلخ سلخاً حسناً فإن هذه الجوائز لم تحدث أثرها . لأن مصلحة السلاخ في الأجر ومصلحة القصاب في بهاء اللون وزيادة الوزن تفوقان في الأهمية قيمة الجوائز المقررة . فلم يبق والحالة هذه الا اتخاذ تدابير حاسمة لصيانة الجلود عند سلخها في السلخانات العمومية

ولعل أفضل طريقة لذلك هو تعيين السلاخين بمراتب ثابتة وجعلهم تابعين مباشرة لإدارة السلخانات مع تحسين طرق السلخ بادخال بعض الماكينات التى تستعمل فيه بالبلاد الأخرى . وذلك مقابل حصول هذه الإدارة على أجر السلخ من القصابين مباشرة . ولا شك أن القصابين يرغبون بهذه الطريقة أكثر مما يرغبون الآن . لأن فرق الثمن بين الجلد المسلوخ سلخاً حسناً والجلد الممزق أو المشوه يزيد في قيمته عن قيمة غشاء الجلد المأخوذ جهلاً مع اللحم . ومكسب البلاد من اتقان طريقة السلخ وانتاج الجلود سليمة أكثر وأفضل من مكسب السلاخين والقصابين على حساب الجلود المشوهة والجلد بعد سلخه يدخل في الدور الثانى من أدوار صناعته . فهو يجفف ويملح ويصدر . وتصدير الجلد على هذه الطريقة الجافية غير خلاق ببلاد متمدنة مثل البلاد المصرية . إذ أن من المعلوم أن الدباغة تنقسم الى قسمين : الدباغة الاولى وهى تنظيف الجلد ومعالجته ببعض المواد لجعله نصف مدبوغ . والدباغة النهائية التى تعمل على تحويل الجلد نصف المدبوغ الى جلد مدبوغ دباغة نهائية . ومصر قادرة بالتحقيق

على القيام بصناعة الدباغة الأولية وهى ان قامت بها تكسب تشغيل الايدى العاملة فى الداخل . وتكسب فرقا فى الثمن بين الجلد الخام والجلد المدبوغ نصف دباغة . والجلود نصف المدبوغة أقل نفقة فى النقل من الجلود الخام . والاقبال عليها فى أسواق الخارج لا يقل عن الاقبال على الجلود الخام مع دفع الفرق فى ثمنها

أما تحويل الجلد نصف المدبوغ الى جلد مدبوغ دباغة نهائية داخل القطر المصرى فينبغى أن يبدأ به على أساس الحاجة الحقيقية للاستهلاك فى الداخل . ولتحديد أنواع الجلود ونوع الدباغة المطلوبة للاستهلاك ينبغى الاهتمام بإرشادات مصلحة الجمارك عن الوارد ، وأن تؤسس الدباغة النهائية المصرية على أساس هذه الارشادات ، وأن تدخل فى أساليب الصناعة الحاضرة كل التحسينات الواجبة التى تجعل الجلد المدبوغ فى الداخل يفضل فى نوعه وتكاليف صناعته الجلد الوارد من الخارج

وصناعة الدباغة منتشرة فى القطر المصرى ، بعضها على حالة الفطرة ، وبعضها على درجة صناعية بآلات ميكانيكية فى بعض مصانع الاسكندرية والقاهرة . وبعض هذه المصانع قادر على انتاج الجلد المدبوغ كأحسن ما يمكن فى المصانع الأوروبية . ولكنها تعمل عملا تجاريا فتنتج الجلود المدبوغة عادة أقل اتقاناً من متوسط ما يرد من الخارج ولهذا فان المصلحة القومية تقضى بتأسيس شركة مساهمة مصرية يكون من أغراضها مزاولة اشغال الجلود وصناعاتها وعلى الأخص تجهيزها كمادة أولية بدبغها نصف دباغة وتحويلها الى جلود مدبوغة دباغة نهائية . فان مثل هذه الشركة تساعد على احداث التطور الصناعى اللازم بجعل الجلود المصدرة مدبوغة نصف دباغة . وباتقان أساليب الصناعة وترقيتها بالقدر الذى يتفق والربح المعقول بدلا من الانتاج لمجرد تحقيق ربح تجارى عاجل بصرف النظر عن نوع الجلد المدبوغ وعن واجب العناية بترقية أساليب الصناعة .

والجلد المدبوغ دباعة نهائية هو المادة الاولى اللازمة لصناعات الجلود التي يمكن تقسيمها الى ثلاث صناعات :

١ - صناعة الأحذية

وهي صناعة منتشرة في مصر بفضل صناعها الماهرين الذين بلغوا في اتقانها حدا يضاهي أمثالهم في العواصم الأوروبية . وبالرغم من رخص أيديهم العاملة فإن الاقبال على الاحذية الجاهزة الواردة من الخارج يدل على ازدياد عدد الذين يلبسون الاحذية الافرنكية . واذا لاحظنا أن هذا العدد قابل للزيادة بزيادة الرفاهية في البلاد ، وأن القرويين في حاجة الى نوع من الحذاء يناسبهم ويحمي أقدامهم من الاتصال بجراثيم البلهارسيا وغيرها من جراثيم الامراض التي تضي أجسامهم السليمة ، وان دباعة الجلود المحلية قابلة لايجاد جلود رخيصة تشجع على الاكثار من صنع الاحذية على اختلاف أنواعها : اذا لاحظنا ذلك كله فأننا لا نستبعد أن تزداد في السنين القريبة القادمة الحاجة القاضية باقامة مصنع مصري لصنع الأحذية الجاهزة بالجملة . لأنه اذا كان اتقان دباعة المحلية للجلود أول خطوة للنجاح في صناعاتها فإن تأسيس مصنع لصنع الأحذية بالجملة هي الخطوة الصناعية الثانية التي تساعد كثيرا على تقليل عدد الوارد من الاحذية الجاهزة ، وعلى استهلاك الجلود المدبوعة دباعة نهائية داخل البلاد المصرية ، خصوصا وأننا شاهدنا في زمن الحرب عندما انقطع الوارد من الاحذية الجاهزة أن الایدى المصرية العاملة في دمياط وغيرها انقطعت لصنع الآلاف من الاحذية الجاهزة وتوريدها للمحال التجارية كأنها أحذية مصنوعة في الخارج .

٢ - صناعة السروجية .

وهي صناعة تتأثر بذيوع استعمال السيارات . وستبقى مع هذا صناعة قادرة على أن تعيش بنفسها وبوسائطها الحاضرة ما دامت الحاجة باقية الى الخيل والحمار

والبغال والجمال . ولو أن هذه الحاجة تنقص عاما بعد عام . ويصح أن تشجع هذه الصناعة للاشتغال بالسيور اللازمة لتسيير الطارات في الماكينات .

٣ — صناعة التنجيد بالجلد

وهي صناعة مشتركة مع التنجيد بالقماش ومتصلة اتصالا وثيقا مع النجارة . وليس في هذه الصناعة شيء خاص يستحق الاهتمام به الا أن تزيد ملكة الاتقان في تفصيل الجلد وشده وحيا كته أو دقه بمسار من لونه وجعله متنسق الصنعة جميلها ويلحق بهذه الصناعة تنجيد العربات التي تجرها الخيل . ولما كان عدد هذه العربات آخذا في الانقراض فإن الواجب يقضى بتشجيع هذه الصناعة على احتمال التطور اللازم حتى تقدر على تنجيد السيارات بدلا من العربات . وقد شعرت ادارة التعليم الصناعى بهذه الحاجة وبدأت تهتم بتعليم التنجيد الخاص بالسيارات في أقسام الجلود التابعة لمدارسها الصناعية .

٤ — صناعة الحفائب

وهي منتشرة انتشاراً كافيا في البلاد . والاعتماد فيها على الشغل اليدوى . وربما تتحسن أسباب هذه الصناعة بإدخال الماكينات اللازمة لها

٥ — صناعة الجلد الزخرفى

وهي صناعة قائمة بذاتها لا يكاد يكون لها أى وجود في مصر . وستتحول مدرسة الحزاوى التابعة لادارة التعليم الصناعى الى مدرسة جديدة قائمة على قواعد جديدة تدعى مدرسة الفنون التطبيقية . وسيكون من أقسامها قسم خاص بتحضير العمال الماهرين القادرين على القيام بأشغال الجلد الزخرفى . كما أن من برنامج ادارة الفنون الجميلة إنشاء مدرسة للفنون الزخرفية لتحضير الرسامين الممتازين الذين يصممون الرسوم للجلود المزخرفة .

وكل صناعة من هذه الصناعات الخمس قابلة أن تعيش بمفردها . وواجب أن

يتخصص لها العمال والفنيون حتى يتقنوا أعمالهم . على انه من باب الاحتياط، ونظراً لارتباط صناعات الجلود بعضها ببعض ، يمكن من باب التسامح أن تتسع الفرصة لتعليم صناعتين منها في وقت واحد حتى يستطيع العامل أو الفني أن يعتمد على واحدة منها اذا خافه الحظ في الأخرى أو يعتمد عليهما معاً . وبالجملة فان صناعات الجلود لها مستقبل عظيم في مصر . وهي مجموعة تستحق كل عناية من الأمة ومن الحكومة .

١٢- صناعات الزجاج

تستورد مصر من الخارج جميع ما تحتاج اليه من زجاج النوافذ والأبواب والمرآئي والقناني وغير ذلك من أشياء أخرى مصنوعة من الزجاج أو البلور . وقد بلغ مجموع ما دفع ثمنه للواردات من هذه الأصناف في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ٤٨١ ٦٤٠ جنيهاً مصرياً ومجموع الصادرات ١٣٥ جنيهاً .

وليس في مصر مصانع للزجاج . وكل ما فيها بعض صناع جهة باب النصر بالقاهرة ، وقد يكون لهم مثل في الاسكندرية ، وهم في الجملة يعدون بالعشرات يستجمعون الزجاج المكسور ويستعملونه مادة جديدة بأفران عتيقة وينفخون فيه ويصنعون منه (الفويزات) الزجاجية التي لا تزال شائعة الاستعمال لدى طائفة من النساء يتجملن بها لخصها . وقد يصنعون الزجاج بمواده الأولية على حالة فطرية لا تجاز بعض المصنوعات .

ومصر التي وصلت الى هذه الحال من التدهور في الصناعات الزجاجية هي مصر التي اخترعت الزجاج فوق ظهر البسيطة . وهي التي عرف أبنائها أسرار صناعاته وأدركوا بمهارة زائدة طرق تلوينه وبرعوا فيها براعة جعلتهم يقلدون الأحجار الكريمة . يشهد بذلك ما وجد في قبورهم ، وما عثر عليه من آثار في الدير

البحرى وغيره، مما أدهش الحفريين والعلماء والكيميائيين . وعن المصريين أخذ
الفرس صناعات الزجاج ، وعندهم تعلم الرومانيون حتى كانت الاسكندرية هى وحدها
موردة المصنوعات الزجاجية للدولة الرومانية ، وعندهم أخذت الدولة البيزنطية ، وعلى
نسبهم استمر العرب يصنعون بفوارق بسيطة فى المواد التى تتركب منها المصنوعات
الزجاجية . فالثرىات والمصاييح الجميلة البديعة الألوان والجميلة الخطوط التى كانت
تزدان بها جوامع القاهرة ، والتى يتكون منها الجزء الأكبر من الجناح الخاص بها
فى دار الآثار العربية ، والنوافذ الملونة البديعة الألوان التى تزدان بها الجوامع المصرية ،
كل هذه آثار ناطقة بأن المصريين بعد الفتح العربى استمروا بارعين فى الصناعات
الزجاجية براعتهم فى عهد الفراعنة .

وقد بدأت هذه الصناعات تضمحل فى بلادنا منذ خمسة قرون بينما أخذ عهد
التجديد فى أوروبا ينشط الفنون والصناعات . فقد فاقت البندقية علينا فى مصنوعات
وقذفت ما كان المصريون القدماء يقذفون عشرات أمثاله على العالم فى ذلك الحين .
وقد حاول محمد على الكبير أن يحيى هذه الصناعة من جديد ، وعين من
ارسل الياته العالمية إلى أوروبا من يتخصص لصناعة الزجاج ، ونجح فى فتح مصنع أو
أكثر ، وأنتج شيئاً مما تحتاج اليه البلاد . ولكن هذا المصنع كغيره من مصانع
هذا المصلح الكبير وقف بعد وفاته لأن الحاجة إلى تنظيم الدولة كانت تسبق
الحاجة إلى تنظيم الصناعة ، ولأن العناية بالصناعة فى نهاية الثلث الأول من القرن
التاسع عشر لا تقاس بعناية المصريين - امّة ودولة - فى نهاية الثلث الأول من
القرن العشرين .

ثم كانت محاولات صناعية أخرى من الأسف أنها لم تكمل بالنجاح لأسباب
غير متعلقة بنجاح الصناعة فى ذاتها .
وهذه المحاولات المختلفة لا يصح أن تؤخذ سبباً لليأس من نجاح الصناعات

الزجاجية في البلاد المصرية. اذ لا يجوز أن يتأثر الجيل الحاضر بهذه الجهود القاصرة. وان يفسى ما كان لهذه الصناعات في الماضي وما كان للصناع من مهارة فائقة. وليس ما يمنع أن يتصل الحاضر بالماضي البعيد وأن يستعيد المصريون ما كان لهم من مجد ثابت في هذه الصناعات.

١ والأسباب التي تحمل على الأمل في نجاح هذه الصناعات مبدئياً عند ادخالها في مصر تتلخص فيما يأتي :-

١ أولاً - أن المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات هي كما لا يخفى السيليس والجير والصودا واكسيد الحديد لزجاج النوافذ. وهذه المواد نفسها والبوتاسا واكسيد الرصاص والمجنيزيا للقناني والمرأى والبلور وخلافها

والسيليس مادة متوفرة في الرمال المصرية. فقد حلل المسيو لوكاس الكيمياءوى رمال الاهرام فوجد بها نحو ٢٥ و ٨٢ ٪ من السيليس. وبرمال الاسكندرية ٣٢ ٪. وبرمال أسوان ٧٨ و ٩٣ ٪. والسيليس يدخل في صناعات الزجاج بمقدار يتراوح بين ٣٣ ٪ و ٧٥ ٪ فهو اذن المادة الأساسية لهذه الصناعات. وقد تكون أسوان أو الفيوم أفضل جهة لوجود الرمال الغنية بالسيليس

١ أما المواد الأخرى فمعظمها موجود بالقطر المصري. فالجير والصودا والمنجنيز والبوتاسا موجودة بكميات كثيرة. ومواد التلوين موجودة في بلادنا بالمثل. وما لم يوجد منها يمكن استيراده فان نسبته ضعيفة في التركيب بالقياس الى السيليس والجير
ثانياً - أن تكاليف الحزم والنقل والتأمين من الخارج الى مصر تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من قيمة تكاليف الصناعة. وأن فرق اليد العاملة يتراوح هو الآخر بين ٢٠ و ٢٥ ٪ فيكون الفرق في تكاليف الصناعة لا يقل عن ٤٠ ٪.

ثالثاً - ان الأيدي العاملة في مصر قادرة على تكوين كفاياتها في مختلف الصناعات الزجاجية. وكما نقل الفرس المصريين قديما الى بلادهم ليعلموهم هذه الصناعات فيها،

فقد يستطيع المصريون أن ينقلوا من أوروبا الى بلادهم رجال الصناعة الماهرين الذين يتولون تعليم صناعتنا في بلادنا . كما يستطيع المصريون أن ينقلوا صناعتهم الى أوروبا ليتعلموا في مصانعها مختلف الصناعات الزجاجية . ويكفى أن نرى بأية أدوات يشتغل صانع الغويشات المصرى الآن، وبأية سرعة يقوم بصناعته ، لنذكر أن هذا الصانع انما هو من سلالة ماهرة لا يعصى عليها ادراك أى شكل من أشكال هذه الصناعات رابعاً - أن المصرى ليس فى حاجة لأن يزاول الصناعات الزجاجية كلها مرة واحدة . بل عليه أن يزاول الأبسط منها فالبسيط فالمركب فالمعقد . وعليه أن يبدأ بالدراسة وأن يتحقق من أى جهة يبدأ حتى يكون النجاح حليفه . وأن لا يتقدم خطوة بعد أخرى الا بعد الاستيثاق من قوته مالياً وصناعياً على اجتيازها . فانه بمثل هذه الروح من البحث، وبرأس المال اللازم، والحذر فى التنفيذ، والاقدام فيه تتحقق للبلاد بالتدريج هذه الصناعات الضرورية النافعة .

١٣ - صناعة الفنادق

جمال مصر الطبيعى ، واعتدال مناخها، وعظمة آثارها أسباب كافية فى ذاتها لتشويق الآلاف من الأمريكيين والاوروبيين للسياحة فيها كل عام . ولهذا فان للسياحة فى مصر تيارا سائرا بقوة ذاته لا ينقطع الا فى اشهر القيظ . فهو يبدأ فى الخريف ، ويتصاعد حتى يكمل فى الشتاء، ويمتد الى الربيع، ويرتد عند حافة الصيف . أى أنه يتراوح بين ستة وثمانية أشهر من السنة .

والسياحة مورد من موارد الثروة القومية . على شرط أن تبقى الأموال التى ينفقها السياح داخل البلاد التى يسبحون فيها ولو الى مدة من الزمن حتى تدور الأموال دورتها فى تبادل المنافع بين أمة وأخرى . وهى فى مصر ثروة سرعان ما تنفق فيها حتى تتحول بأقنية أجنبية الى البلاد الأجنبية ولا يبقى منها داخل

البلاد الا النزر القليل فالسياح يأتون فوق بواخر أجنبية، وبواسطة شركات سياحة أجنبية، وينزلون في فنادق مصرية بالاسم أجنبية بالفعل : أجنبية في رأس مالها، أجنبية في ادارتها، أجنبية في أشخاص مستخدميها، لا يقبل فيها المصري الا في أعمال الخدمة الوضيعة مثل خدمة الموائد التي اختصت بها طائفة من أبناء مديرية أسوان. أجنبية حتى في أطعمتها من خضراوات ولحوم محفوظة في مواسم تكثر فيها هذه الخضراوات الطازجة وتطيب هذه اللحوم . فالطماطم الطازجة لا تعرف طريق الفنادق في مصر لأن الطماطم المحفوظة بالعلب المصنوعة في الخارج قد سبقتها في مستودعاتها . وهذا مثل صغير ينم عن الروح السائدة في صغير الأمور وكبيرها . والفنادق في مصر حرة في تقدير الأجور التي تتقاضاها من السياح . وليس لها منافس يصدّها الى الاعتدال في هذا التقدير . فان كان السائح من ذوى السعة استطاع الإقامة واستطاع العودة مرة ثانية وثالثة . أما إن كان من ذوى الثروة المتوسطة ازعج وأسرع في الخروج وأقسم أن لا يعود . ولهذا فانه يخشى من أن تيار السياحة يقف عند ذوى اليسار من كبار الأغنياء ولا يسمح بزيارة مصر لمتوسطى الحال الذين يدخل فيهم الملايين من مختلف الطبقات الاجتماعية . والفنادق في مصر غير خاضعة لأى رسم من الرسوم البلدية . وهى مع هذا لا تشعر بواجب الاشتراك في تحسين المدينة مع بعض البلديات رقيقة الحال في مواردها المالية كبلدية أسوان . والسياح أنفسهم لا يدفعون أى رسم لإقامة مثل الذى تحصله البلديات في معظم الجهات التي يقبل عليها السياح الاجانب في الخارج . ان هذه الحال قد دعت الكثيرين أن يقترحوا مراراً على (بنك مصر) تكوين شركة مساهمة مصرية لأنشاء فنادق مصرية، برؤوس أموال مصرية، وادارة مصرية، تتقاضى الأجور المعتدلة، وتضاعف عدد السياح لزيارة البلاد المصرية . وبنك مصر يشعر مع هؤلاء المقترحين بضرورة عمل شيء تتمصر معه صناعة

الفنادق في مصر . وقد يكون هذا الشيء في صورة شركة مساهمة مصرية جديدة تسعى لتكوين المصريين وتدريبهم على مزاولة أعمال الفنادق وإدارتها ، وإلى إنشاء عدد من الفنادق في المدن التي يكثر ورود السياح إليها ، وإلى العناية بمسألة التراجمة والمرشدين الذين يحتكون بالسياح ويتروكون في نفوسهم أثراً عن الحياة المصرية كثيراً ما يكون خارجاً عن الذوق أو غير مطابق للواقع .
ولصناعة الفنادق في مصر أهمية أخرى من الوجهة الداخلية . وذلك أن سرعة المواصلات ، وزيادة الحاجة إلى كثرة الانتقالات ، تجعل من المرغوب فيه وجود فنادق نظيفة يغشاها المصريون في روحاتهم وغدواتهم من بلدة إلى أخرى . وقد فكرت مصلحة السكة الحديدية في إقامة بعض فنادق مجاورة للمحطات كما هو الحال في فرنسا . والمحطات في فرنسا واقعة وسط المدن ووسط الأحياء التجارية أو الآهلة بالسكان . وهذا متوافر في مصر والاسكندرية . وقد لا يكون متوافراً في المدن الأخرى التي يفضل أن تشاد فيها الفنادق غير متلاصقة بالمحطات . وهذا فضلاً عن أنه إذا تسر إنشاء الفنادق المصرية بكيفية توفق في بعض الجهات بين حاجات السياح وحاجات الانتقال الداخلية ، فإن هذا التوفيق يكون خيراً من الانفراد . وفي هذه الحالة يصعب أن يكون اختيار المكان مجاوراً للمحطات .

١٤ - الصناعات الغذائية

نحن نفرق هنا بين الحاصلات الزراعية الغذائية وبين المنتجات الصناعية للغذاء . فالحاصلات الزراعية الغذائية لانعنيها في هذا الباب . إنما نعني فيه كل مادة غذائية مرت بأي دور من أدوار الصناعة قبل أن تعد للغذاء .
والمصنوعات الغذائية ترد إلينا من الخارج بكميات كبيرة بلغت قيمتها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ٦٢٢ ر ١٦٢٢ ر ٣٢٩٣٧ جنيه مصرياً .

وهي تتناول اللحوم المحفوظة أو المبردة والسردين والطنون والملوحة والكافيار والزبد الصناعي والزبد الطازج المبرد والجبن واللبن المحفوظ والعسل والزيت والبسكويات والحلويات وما أشبه ذلك . كما تتناول من المشروبات البيرة والقهوة والسكر والخل والوسكى والروم والمياه المعدنية والبيرة والسكر والقهوة والسكر والقهوة . وهذا بخلاف الدقيق الذى نستورده مع ان بلادنا زراعية كانت فى وقت من الأوقات مستودع حبوب العالم . وقد يكون من مصلحة البلاد ، متى كانت فى حاجة لمؤنتها من الحبوب ، استيرادها حبا يمكن طحنه فى البلاد فى مطاحن كبيرة عصرية ينتج دقيقاً معروف الأصل ، بعيداً عن الغش الضار بالصحة العمومية ، ممتازاً عن الدقيق الأجنبى أن لم يكن مساوياً له على الأقل . فتحيا صناعة المطاحن على صورة عصرية منظمة بدلاً من الصورة الحالية الناقصة المبعثرة .

والمنتجات الغذائية التى ترد إلينا مصنوعة من الخارج لا يتعذر صنع الكثير منها بالتدريج فى الداخل . فأصناف السمك المحفوظ فى العلب أو المجفف لا يصعب الحصول عليه فى مصر بأسعار تقاوم المنافسة الخارجية . « وشركة مصر لمصايد الأسماك » تأخذ عدتها فى هذه الطائفة من الصناعات مما فيه الكفاية . واللحوم المحفوظة أو المبردة يمكن الاستغناء عن معظمها برخص اللحوم الطازجة تحت تأثير الزيادة فى مقطوعية الأسماك المستهلكة . وتحت تأثير الاكثار من الاغنام والابقار بتنظيم مراعيها والعناية بتوالدها وتربيتها .

والسياسة الزراعية وحدها هى التى تستطيع أن تقلل من مقدار اللحوم المحفوظة الواردة من الخارج . اذ ان صناعة حفظ اللحوم تقتضى المراعى الواسعة الأطراف فى البلاد التى تقل كثافتها سكانها بالنسبة لأراضيها الزراعية .

والزبد الصناعى أو الطبيعى يمكن تقليل الوارد منه إلى حد تافه لا يذكر اذا نظمت فى البلاد صناعة استغلال الألبان ومستخرجاتها . وكذلك الحال بالنسبة

لأصناف الجبن فقد نجحت جمعيات التلاميذ التعاونية في المدارس الزراعية المصرية في اخراج أصناف من الجبن كان يظن من المتعذر صنع مثلها في مصر. فالجبن الهولاندى صنعه تلاميذ مدرسة مشتهر الزراعة المتوسطة لأول مرة في شهر ديسمبر الماضى. والجبن الأبيض السويسرى يصنعه تلاميذ مدرسة دمنهور الزراعية. كما يصنعون قشطة شائتي أحسن صناعة. وأما الديمياطيون فقد نجحوا في صنع جملة أصناف من الجبن لا تقل في الجودة عن مثيلاتها في أوروبا

والبسكويت لا يتعذر صنعه في مصر على الطريقة الحديثة. والشوكولاته لها مصنع بالقاهرة يكفى بعض طلبات الداخل. والحلويات لا يتعذر اصلاح وسائلها المتأخرة في مصر بادخال الطرق والمكينات الحديثة لصنعها. وماء النيل لو قطر تقطيراً خاصاً ووضع في قناني لاستيعض به عن كثير من المياه المعدنية التى نستوردها والخضراوات المصرية كثيرة في مواسمها وقابلة أن تفيض عن حاجات الاستهلاك طازجة. وأن تتحول الى خضراوات محفوظة في العلب. فالبامية مثلاً تحفظ الآن بطريقة جافية وأسلوب فطرى. إذ تفتق قرونها ويربط بعضها ببعض بخيط ان كانت صغيرة وبدوارة ان كانت كبيرة. ثم تجفف في الشمس. والبامية المحففة الصغيرة تأتى من الخارج. والكبيرة الغليظة تجفف وأحياناً ماتدق في الداخل وهذا بينما اهتدى بعض الأروام في الاستانة الى إقامة مصنع عصرى لحفظ البامية طازجة داخل علب ثمنها رخيص وطعمها لا يختلف مطلقاً عن البامية الطازجة. فنجاح هؤلاء الأروام في الاستانة شفيح بنجاح المصريين مثلهم اذا هم اهتموا بالصناعات الغذائية والفواكه المصرية قابلة للحفظ بطريقة عصرية. واذا اخترنا البلح منها مثلاً وجدناه يزيد عن حاجات البلاد في الاستهلاك ويحفظ بطريقة فطرية بالمثل في صورة عجوة ليس من الميسور معرفة نصيبها من النظافة ولا الاطمئنان الى أكلها إلا بعد دخولها النار. في حين أن من المستطاع حفظ البلح في العلب بطريقة عصرية بالاسلوب

الذى وصلت اليه صناعة حفظ البلح بتونس والجزائر وكاليفورنيا
واذا حفظ البلح المصرى زادت ثروة البلاد بتحويل العادى منه الى محفوظ
وتعميم نخيل الزغلول واعداد بلحه للاستهلاك

فالصناعات الغذائية متعددة ومتنوعة وجديرة بأن تكون موضع اهتمام
شركة مساهمة مصرية تعنى بالمنتجات الغذائية المصنوعة عناية خاصة فتدرس
ما يمكن تحقيقه منها بنجاح . وتحققه فى صورة مصانع يكون كل مصنع منها خاصا
بانتاج صنف من الأصناف الغذائية . فان وجود مثل هذه الشركة يفيد من جهة
تقليل الوارد من هذه الأصناف . ومن جهة ايجاد صناعات جديدة غير معروفة
بها أو تحسين صناعات قائمة بأساليب متأخرة . ومن جهة الطمأنينة على أن المواد
الغذائية المصنوعة بمصانع هذه الشركة خالية من كل غش ضار بصحة المستهلكين

١٥ - صناعات الفضلات الحيوانية

فضلات الحيوانات المذبوحة أو النافقة أما أن ترمى فى النيل والترع وفى
الخلاء المجاور للمدن . وأما أن تجمع بجوار المذابح والمسالخ ولا سيما فى القاهرة
والاسكندرية وتعد للتصدير فى صورة دم مجفف وقرون وعظام وأظلاف وشحوم
ثم هى بعد ارسالها تعود اليها مصنوعة . فالدم المجفف يتحول الى زلال يستخدم فى
صناعة السكر والى سماد صالح للزراعة الى غير ذلك . والقرون تتحول الى جيلاتين
وصمغ وغيرهما . والعظام الى أزرار وأمشاط وما شابه ذلك . والشحوم الى مادة نفية
تستخدم فى صناعة الصابون وغيره .

وهذه الفضلات جديرة بالدراسة لمعرفة افضل الطرق لتحويلها صناعيا داخل
البلاد . والعظام من بين هذه الفضلات يستطاع تحويلها الى أزرار بانشاء قسم خاص
بها فى مصنع الأزرار الصدف بالسويس . وهو المصنع التابع لشركة مصر لمصايد

الاسماك . ومسألة انشاء هذا القسم متوقفة على دراسة مجموعة صناعات الفضلات الحيوانية فقد تهدي هذه الدراسة الى ضرورة وجود المصانع الخاصة بها بجوار المواد الأولية في القاهرة والاسكندرية توفيراً لمصاريف النقل . وعلى هذا فان الحاجة الى تحويل هذه الفضلات في مكانها الى منتجات صناعية تستهلك داخل البلاد وتصدر للخارج مصنوعة ، ارجح بلاشك من تركها ضائعة أو ارسالها الى الخارج خاما واسترداد بعضها مصنوعا . وهذا التحويل الصناعي في مختلف المواد المختلفة من الحيوانات يسوغ الاهتمام بانشاء شركة مساهمة مصرية لصناعات الفضلات الحيوانية .

١٦ - صناعات النقل

هذه الصناعات وان تكن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والخشبية الا أنها في الواقع مجموعة مهمة قائمة بذاتها ، وهي وان كانت متشابهة بين بعضها من حيث الغرض وهو النقل الا انها صناعات متعددة من حيث الغرض الخاص منها . فكل من النقل البري والنهرى والبحرى والجوى . صناعة لها مميزاتها الخاصة في وسائل النقل وأساليبه .

والنقل البري تنقسمه في مصر قوتان اساسيتان : احدهما قديمة ثابتة وهي السكك الحديدية ، والاخرى جديدة دافعة وهي السيارات . والسكك الحديدية في جميع بلاد العالم قد أخذت تنأثر من مسابقة السيارات لقطاراتها . فعمدت الى انقاص مصروفاتها وتخفيض أجور السفر ونولون البضائع . وهي نتيجة محتمة لا مفر منها مادامت الطرق صالحة لسير السيارات فوقها ، وما دامت صناعة السيارات تزيد من انتاجها في كل عام ما يقدر بالملايين ، وما دامت رغبة الناس في ركوب السيارات آخذة في الازدياد . على أن المنافسة بين السكك الحديدية والسيارات قد تؤدي إلى تحسين

نوع القوى المحركة في القطارات فتتحول من قوة بخارية الى قوة كهربائية بحيث
ينعدم الدخان المتصاعد من مداخن القطارات والذي يعتبر عيباً بالنسبة للسيارات .
وهذا التحويل قد يكون من المستطاع تحقيقه في مصر إذا استخدمت مساقط المياه
المصرية لتوليد الكهرباء . وأنشئت المحطات الاضافية لجعل هذه القوة كافية لتسيير
جميع القطارات بالكهرباء متى ثبت أن تسييرها بهذه الوسيلة أرخص من تسييرها
بالبخار ، على أن المنافسة معها اشتدت لن تصل إلى اعتبار السكك الحديدية واسطة
عتيقة يمكن الاستغناء عنها ، فان قدرة القطارات على السير ليلاً في المسافات الطويلة
تفوق في المجموع قوة السيارات .

والسكك الحديدية الضيقة في مصر أشد تأثراً من السكك الحديدية الواسعة
حيال التوسع المطرد في استخدام السيارات . وتفكر مصلحة السكة الحديدية
العمومية في شراء سيارات لتسييرها لحسابها في الجهات التي تنافسها فيها السيارات ،
وليس لنا أن نرشد هذه المصلحة عن واجبها . ولكن الذي نلاحظ هو أن
اتجاه الصناعات في مصر ينبغي أن يسير بحيث تنظم جهود المصريين لا أن
تقاوم جهودهم المبعثرة بقوة ادارة كبيرة قديمة منظمة . ولهذا فنحن نتساءل : أليس
الأفضل في هذه الحال تأسيس شركة مساهمة مصرية للنقل بالسيارات تندمج فيها
مصالح هؤلاء المصريين وتساهم فيها مصلحة السكة الحديدية بدلاً من انفرادها بتسيير
سيارات لمنافستها في معاشهم ؟ واذا كانت هذه المصلحة لا تجدد في مساهمتها في شركة
من هذا القبيل كل الفرق الذي تخسره بسبب منافسة السيارات في بعض الجهات
فان ما يصيبها من ربح ناشئ عن تنظيم النقل بالسيارات في القاهرة والاسكندرية
وغيرها من المدن الأخرى يعوض عليها كثيراً مقدار الفرق الذي تتأثر به

والواقع أن البلاد في أشد حاجة الى شركة كبيرة تختص بصناعة النقل بالسيارات
فان هذه الصناعة الآن في أيدي أفراد كثيرين معظمهم لا يحسنون أعمالها ولا قيادتها

بما يتعرض معه الركاب لأخطار لا يتعرضون لها في بلاد أخرى . وعلاج هذه الحالة لا يكون إلا بتأسيس هذه الشركة الكبيرة التي تجمع المصالح المبعثرة فتوحد من رؤوس الأموال المصرية تضم الى ما تساهم به مصلحة السكك الحديدية العمومية فتكون الشركة مصرية قومية تعود أرباحها على أصحاب الأموال المصريين، وعلى الخزانة العمومية، وعلى جمهور السكان

والنقل النهري في مصر على قسمين : قسم بالمرالكب الشراعية . وقسم بالصنادل والرفاصات . والقسم الأول يقوم به المصريون وحدهم . وهم فيه أهل براعة وصبر وجلد وشجاعة . كأن هذه الصفات قد توارثوها في الدم عن قدماء المصريين

والقسم الثاني، وهو الأهم، كان يقوم به الاجانب وحدهم . فكان النيل لا تسير فيه إلا البواخر والصنادل والرفاصات التابعة للشركات الاجنبية . وقد أدت هذه الشركات للبلاد خدمات تذكر . ولكن استمرارها وحدها على استغلال الملاحة النيلية دون مشاركة المصريين اياها في هذه الصناعة كان نقصاً لا يمكن أن يدوم . وقد اهتم (بنك مصر) بسد هذا النقص فعاون على تأسيس (شركة مصر للنقل والملاحة) وهي وإن يكن من أغراضها مزاولة أشغال النقل براً ونهراً وبحراً وجواً الا أنها خصصت كل جهودها حتى الآن للنقل النيلي . فأنشأت فيه أسطولاً يبلغ في الوقت الحاضر نحو ستين وحدة بين رفاصات وصنادل ، وأنشأت المستودعات والفروع ، وزاولت نقل حاصلات البلاد ولا سيما القطن والبذرة من الداخل الى الاسكندرية ، ونقل البضائع بين جهة وأخرى من جهات الداخل . وينتظر أن توزع هذه الشركة أرباحاً للمساهمين عن سنة ١٩٢٨ . وستستمر ان شاء الله . في تقديمها بزيادة عدد وحداتها ، وعدد مستودعاتها وفروعها ، حتى تكون أول قوة فعالة في النقل النيلي . وبهذا يمكن القول بأن هذه الصناعة قد بدأت تنمصر بعد أن كانت أجنبية . وأنها سائرة في طريق التقدم والتوسع بعد أن كانت واقفة في شبه جمود واحكام.

والتوسع في الملاحة النيلية لا ينبغي أن يترتب عليه انزعاج من جانب النقل بالسكك الحديدية . فان النيل وفروعه طريق طبيعي أزل لل النقل . وله الأسبقية على جميع الوسائط الأخرى . فقد كان دائماً واسطة النقل للمصريين قبل أن تتكون أراضى الدلتا نفسها التى تجرى فوقها السكك الحديدية الآن . وكل تعطيل للملاحة النيلية فيه إضرار بمصالح البلاد الاقتصادية التى تقتضى أن يكون تحت تصرفها جميع وسائط النقل بالغة أقصى ما تستطيع بلوغه من كمال واتقان .

وعلى هذا فان تصليح المجرى وجعله صالحاً للملاحة فى جميع فصول السنة ، وتدعيم الجسور وإقامة المحطات العامة فى طول النيل وفروعه ، كل هذه إصلاحات واجبة حتى لو بدا من القيام بتنفيذها تأثير فى إيرادات السكك الحديدية . فان هذا التأثير يبدو ظاهرياً . وهو غير حقيقى لأنه تأثير وقته غير دائم إذ أنه كلما اتسعت وسائط النقل زادت قدرة البلاد على تبادل السلع فزادت الثروة وزاد النقل بالسكك الحديدية نفسها تبعاً لزيادة الثروة .

والنقل البحرى بين الثغور المصرية والثغور الأجنبية يجرى بواسطة بواخر أجنبية . وليس للمصريين فى الملاحة البحرية الا بعض مراكب شراعية تعمل بين دمياط والثغور الفلسطينية والسورية القريبة . وبضعة بواخر بخارية يمتلكها الأفراد ، والبحارة المصريون فوق هذه المراكب لا يقلون عن الملاحين فى النقل النيلي من حيث صفات البراعة والصبر والجلد والشجاعة . وإذا استثنينا المصريين الأكفاء الذين يعملون فوق بواخر خفر السواحل ، لأغراض حكومية غير تجارية ، فان البحارة المصريين فوق المراكب الشراعية يعتبرون نواة حسنة لتكوين طبقة من البحارة قادرة على مزاوله الأعمال فوق بواخر أى أسطول تجارى منظم . ولا ينقصها الا الاعتياد على شىء من النظام الواجب فى الوحدات البحرية الكبيرة .

ومصر من أشد البلاد افتقارا الى أسطول تجارى متواضع يشترك مع الأساطيل التجارية التى تتمتع بها البلاد الأخرى لنقل الركاب والبضائع على الأقل فيما يخص النقل بين الثغور المصرية والثغور الأخرى . وليس من المعتذر أن يكون لمصر مثل هذا الأسطول فان الحكومة المصرية كانت تملك قبل ثلاثين سنة مضت أسطولا تجاريا لا تزال بواخره تخمر البحار القريبة باسم الشركة الخديوية . وإذا تعاونت الحكومة والأمة على انشاء أسطول تجارى مصرى جديد فلا شك أن سيكون هذا الأسطول أقوى من الأسطول القديم بسبب هذا التعاون ، وبسبب يقظة المصريين الحاضرة ، وبسبب التقدم فى الأساليب النظامية والفنية التى تسمح لهم بجعل أسطولهم أحدث طراز مما كان .

والطريقة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية هو أن تتألف شركة مساهمة مصرية جديدة للملاحة البحرية تشترك الحكومة والأمة فى تكوين رأس مالها، وتعمل على إيجاد البواخر اللازمة تدريجيا لاهياء هذا الأسطول التجارى وإذا تحقق تأسيس هذه الشركة فانه سيكون أمامها مرحلتان تقطعهما الواحدة بعد الأخرى : الأولى هو أن تقصر جهودها على الملاحة بين الثغور المصرية والثغور الشرقية المجاورة فى البحر الأبيض الشرقى . وفى البحر الأحمر . وطراز هذه البواخر يحسن أن يكون قابلا لنقل البضائع أو نقل الركاب حتى يمكن استخدامها لنقل الحجاج المسلمين فى موسم الحج . ولا شك أن وجود هذه الشركة سيجعل المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها يفضلون ركوبها نظرا لان ادارتها أخبر من غيرها فى توفير أسباب الراحة لحجاج بيت الله الحرام من أى جهة جاؤا من شمال أفريقيا وسوريا وجاوه والهند .

والمرحلة الثانية هى التى ينتقل بها المصريون الى الملاحة الكبرى بتجهيز بواخر لنقل الركاب والبضائع بين الثغور المصرية والثغور الأوروبية . وهى مرحلة

أصعب من الأولى لشدة المنافسة فيها . ولهذا وجب أن تأتى بعد المرحلة الأولى حتى تكون التجارب المكتسبة فيها قد هيأت الطريق للدخول في المرحلة الثانية بأقصى ما يستطيع من أسباب النجاح فيها . وهى ضرورة في الحال وستكون أكثر ضرورة عند ما يحين وقت الشروع فيها . فأن المصريين الذين يسافرون إلى أوروبا يزيد عددهم عاماً بعد عام . وحركة النقل البحري بين الثغور المصرية والثغور الأوروبية تسوغ وجود بواخر مصرية للاشتراك في نقل البضائع الواردة الخاصة بالمصالح العمومية كمصلحة السكة الحديدية . ولتقل الاقطنان إلى الاسواق الخارجية والنقل الجوي تخضع فيه مصر لمرور الطائرات التابعة لدول أو شركات أجنبية دون أن يكون لمصر طائرة واحدة تملو أرضها وبالتالي تحتاز أرض غيرها حتى الطائرات اللازمة للدفاع عن حدود البلاد ولمراقبة تنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بالطيران لم يتيسر لمصر حتى الآن انشاء واحدة منها في حين أن الدولة الحجازية قد استطاعت منذ ستة أو ثمانية أعوام أن تنشئ لها أسطولاً جويًا للدفاع وللتقل داخل البلاد الحجازية والنجدية .

وقد أوفدت مصر بعثات من المصريين للتخصص في فن الطيران . ولكنها لم تعمل شيئاً حتى الآن في تكوين هذا السلاح الضروري من أسلحة الدفاع القومية . على أننا نترك هذه النقطة لتقدير الحكومة المصرية وحدها إذ قد يكون لها ارتباط بالمسائل السياسية التي لا نشغل بها .

إنما الذي لا يحسن السكوت عليه هو احتياج البلاد إلى أسطول جوي متواضع مؤلف من بعض طائرات حتى يكون مدرسة للمصريين في تدريب كفاياتهم الفنية في هذه الصناعة الجديدة ، وحتى يتيسر استخدام وحداته في النقل السريع داخل حدود بلادهم . ووضع الاتفاقات مع البلاد الأخرى على تبادل منافع النقل بواسطة الطيران . أما أن تبقى مصر مانحة الغير حق الطيران فوق أرضها وإن

تكون ممنوعة هي من مقابل هذا الحق بالطيران فوق ارض غيرها باسطولها الخاص بها فوقف لا يصح مطلقا ان يدوم اطول مما دام حتى الآن لانه يساعد كثيرا على تأخير المصريين في هذا الميدان تأخيرا لا معنى له . اذ ان الطيران ليس سرا من الاسرار بل هو في متناول جميع الامم . ولا نفهم وجهها لتأخير البلاد المصرية فيه بينما ام الارض جميعها تخطو فيه خطوات واسعة . وما يحرم منه المصريون اليوم لا بد حاصلون عليه غدا . فالولى تسهيل مزاولتهم هذه الصناعة الثقيلة بطيب خاطر بدلا من تعطيلهم في مزاولتهم اياها تعطيل ينافي روح التقدم ويعرقل المصالح الحقيقية للبلاد ويخاق جوا غير مرغوب فيه من البحث في أسباب هذا التعطيل وتعليله بافتراضات قد لا تكون مطابقة للواقع .

على أنه اذا تبسر اشتراك الحكومة والأمة المصرية في تأسيس شركة مساهمة مصرية للطيران التجارى فان هذا الاشتراك يحقق الثقة في أن أعمال هذه الشركة لن تتعدى الدائرة التجارية . وأن اتفاقاتها مع شركات الطيران الأجنبية لن يكون فيها شيء يعود بالضرر على مصالح مصر الحيوية . فهي اتفاقات ينبغي أن تكون قائمة دائما على قدم المساواة بحيث لا تكون الشركة المصرية مندوجة في شركة أجنبية ولا خاضعة بأى وجه من الوجوه لإشراف أية شركة أجنبية على أعمالها .

الفصل الثالث

الشركات الصناعية الواجب انشاؤها

أوضحنا في الفصل السابق حاجات مصر الصناعية . واستعرضنا في بيان هذه الحاجات المجاميع الهامة للصناعات حتى نتبين في خلال الاستعراض بصورة محسوسة حاجات البلاد المتعددة الى الاعمال الصناعية . ولم نكن فيما أوضحنا قاصدين الى حصر الاعمال الصناعية الواجب انشاؤها فان هذا الحصر مما يتعذر تحديده . بل ضارين الأمثال بما يجب أن ينشأ في البلاد من صناعات جديدة يكون قوامها رؤوس الاموال المصرية حتى تتمصر الصناعات القائمة ، وتولد الصناعات الجديدة مصرية ، وحتى يتكون من مجموعها حياة جديدة صناعية مصرية يتوازن بها الإنتاج القومى وتقل المصنوعات الواردة من الخارج بقدر ما تستطيع البلاد انتاج مثلها في الداخل

ولما كان تحقيق الاعمال الصناعية يتكيف في صور شتى حسب القاعين بأمرها فاننا نتساءل عن أفضل صورة لتحقيق الاعمال الصناعية في مصر: أيقوم بها الافراد وحدهم ثم يشجعون ، أم تقوم بها الجماعات في صورة شركات ؟ وان قامت بها الجماعات فأية شركة من الشركات تفضل عن الأخرى ؟

أما الافراد فنحن لا نثبط همهم . فاذا وجد من بينهم من يأنس في نفسه القدرة ماليا وصناعيا على ايجاد صناعة من الصناعات التي تفتقر اليها البلاد وعلى تنظيم انتاجها بما يضمن لها النجاح والثبات فاننا لانحجم عن الدعوة الى مؤازرته ومعاونته لتيسير نجاحه التام في مساعيه . فان تاريخ الصناعات وحاضرها في البلاد الاوروبية والامريكية حافل بالامثال الدالة على قدرة الفرد ونبوغه في بعض الاحيان الى درجة

يسمو بها في الاختراع والانتاج الصناعي الى فوق ما يتصوره الانسان . وهذا هو مثل « هنرى فورد » فقد نشأ في وسط لم تنهأ له فيه أسباب التعليم ولا أسباب الثروة ومع هذا فقد استطاع بنبوغه واقدامه وثباته أن يصل إلى أقصى ذروة يستطيع أن يصل إليها صانع في العالم سواء من جهة الثروة البالغة أو الانتاج العظيم أو التأثير في حياة الصناعة نفسها وطرق العمل فيها على مبادئ جديدة لا يبعد أن تكون دليل العالم في تنظيم الانتاج الصناعي في المستقبل القريب

والفرد اذا عمل في عمل صناعي أو تجارى شعر بمسئولية هذا العمل شعورا فرديا يجعله يوالى شؤونه بنفسه مع بقاء التفاته مصوبا على الدوام نحو النجاح فيه

وشعور المسئولية الفردية يضاعف المجهود ويشحن ملكة الابتكار ويفتح الحيلة للوصول الى الانتاج بأقل مجهود ويعاون على استخدام الآباء مع الآباء في عمل واحد وعلى تحضيرهم ليواصلوا العمل من بعدهم . ومجهود الأفراد اذا بذل مقرونا بشيء من العلم والنظام كان كفيلا بالنجاح وبتهيئة مجموعة من الافراد المستقلين الذين تتكون منهم أحسن طبقات الرجال العاملين المستنيرين بأساليب الصناعة الراقية

بخلاف شعور المسئولية الموزعة بين عدة أشخاص مسئول منهم عمل صناعي معين في صورة أى شركة من الشركات فان قوة هذا الشعور تتوزع عليهم بقدر عددهم ويتربى على توزيعها أن كل فرد يتكلم على الآخرين في قضاء الاعمال فهو شعور اتكالى لا يوازى قط شعور المسئولية الفردية التامة في وحدتها والمتدفقة بروح الابتكار من تلقاء ذاتها

أمثال هؤلاء يولدون باستعداد فطرى لمزاولة أعمال الصناعة والتجارة أو ينتجون من وسط يتربى فيه الأفراد تربية استقلالية يعتمد فيها الفرد على نفسه فيجد من صفات الرجولة فيها العزيمة الصادقة في اقتحام أبواب العمل بثقة في الذات والقدرة

على مجالدة الحوادث والتغلب على الصعاب والاقدام على تحقيق المقاصد مع التبصر والتعقل في التنفيذ

أمثال هؤلاء الأفراد يولدون في مصر وهم بفطرتهم قابلون لمزاولة الأعمال الحرة من صناعية وخلافها، ولكن الوسط المصرى، ولكن طريقة التربية العائلية، طريقة التعليم في المدارس قد استمرت عشرات السنين تحشى الذاكرة بالمعلومات وتهذب العقل لا ليكون الفرد حراً ولا ليكون قابلاً للاعتماد على نفسه بل ليكون موظفاً ويكون مرئوساً لرئيس . والى أن تتغير طرق التربية العائلية في مصر بكثرة ما يرى الأبناء من صفات الآباء الاستقلالية ، والى أن تتغير طرق التعليم في المدارس المصرية لتخريج شبان قادرين على مزاولة الأعمال الانتاجية الحرة من زراعة وصناعة وتجارة ومهن حرة دون أن يجعلوا اهتمامهم في الحياة على المرتبات الشهرية الثابتة ، الى أن تتغير هذه الحال بحال أحسن منها - وهى لا تتغير الا بمرور عدة أعوام - يفضل أن تتكيف الجهود المراد بذلها لأحياء الصناعات في صورة شركة من الشركات

وأفضل أنواع الشركات لتكثيف العمل الانشائي الصناعى هى الشركة المساهمة المصرية لأن الشركات الأخرى إما شركات شخصية وعيوبها في مصر أكثر من عيوب الأعمال الفردية . وإما شركات غير شخصية وهى لا تبلغ في نظامها الدرجة التى وصلت اليها أنظمة الشركة المساهمة المصرية. فان مسئولية المساهمين فيها محدودة بقدر حصتهم في رأس المال. وادارتها قائمة على مبدأ الوكالة المستمدة من الارادة العامة لمجموع المساهمين. وهذه الوكالة نفسها خاضعة لمراقبة هذه الارادة بصفة دائمة بواسطة المراقبين وبصفة دورية مرة واحدة في كل عام على أقل تقدير. وكون هذه الشركات مصرية يساعد على تمصير الأعمال الصناعية بطريقة الأسهم الاسمية . والأعمال الصناعية التى يقوم بها الأفراد تجد غالباً صعوبة في التوسع، دون الإفراط فيه، لأن

الافراد كثيرا ما ينقصهم رأس المال بخلاف الشركات المساهمة المصرية فان نشر حساباتها الختامية في كل عام، واعلان أعمالها الموضحة في تقاريرها الدورية، يوجد حالة من الثقة تساعد على النجاح في الحصول على المال اللازم لزيادة رأس المال وقد دلت تجارب (بنك مصر) سواء فيما يتعلق بشركة البنك نفسها ، أو بالشركات المساهمة المصرية الصناعية التي عاون على تأسيسها، ان صيغة هذه الشركات هي أفضل صيغة تطابق حاجات الوقت . وانها هي الصيغة التي يوصى بها في تنشيط الاعمال المالية والتجارية و احياء الصناعات الواجب انشاؤها أو توسيع نطاقها في مصر وعلى هذا فاننا لو رجعنا الى حاجات البلاد الى الأعمال الصناعية الجديدة التي أوضحناها، من قبيل المثال لا الحصر ، في الفصل السابق لوجدنا أن مصر في جيلنا الحاضر ، على الاقل ، تفتقر الى الشركات المساهمة المصرية الآتى بيانها :

١ — شركة مساهمة مصرية للالبان

- | | | | | |
|------|---|---|---|----------------------|
| ٢ — | » | » | » | للآلات الزراعية |
| ٣ — | » | » | » | للصناعات الميكانيكية |
| ٤ — | » | » | » | للصناعات السكر بائية |
| ٥ — | » | » | » | لمساقط المياه |
| ٦ — | » | » | » | للجرا نيت والرخام |
| ٧ — | » | » | » | لمواد الالوان |
| ٨ — | » | » | » | لنفوسفات |
| ٩ — | » | » | » | للإسمدة |
| ١٠ — | » | » | » | للصناعات الكيمياوية |
| ١١ — | » | » | » | للزيوت والصابون |
| ١٢ — | » | » | » | للصوف |

١٣ — شركة مساهمة مصرية للحرير الصناعى			
١٤ — — — للاكياس	»	»	»
١٥ — — — للزراعة الصناعية	»	»	»
١٦ — — — لصناعة الملابس الجاهزة	»	»	»
١٧ — — — لصناعة الطرايش	»	»	»
١٨ — — — للخشب	»	»	»
١٩ — — — لمواد البناء	»	»	»
٢٠ — — — للمقاولات المعمارية	»	»	»
٢١ — — — لصناعات الجلود	»	»	»
٢٢ — — — لصناعات الزجاج	»	»	»
٢٣ — — — للفنادق	»	»	»
٢٤ — — — للصناعات الغذائية	»	»	»
٢٥ — — — لصناعة الفضلات الحيوانية	»	»	»
٢٦ — — — للسيارات	»	»	»
٢٧ — — — للنقل البحرى	»	»	»
٢٨ — — — للنقل الجوى	»	»	»

ونكرر أن هذا التحديد هو من قبيل ضرب الأمثال لا من قبيل الحصر .
وان تقديم صناعة على أخرى متعلق بالدراسة والامكان . وان التجارب وحدها هي
التي تحدد اختصاص كل صناعة واحتمال تأسيس عدة شركات مساهمة مصرية
لأعمال صناعية تدخل فى مجموعة صناعية واحدة

الفصل الرابع

ضرورة وضع برنامج صناعي قومي لمدة عشرة أعوام

ان حاجات مصر الى الأعمال الصناعية عديدة كما تقدم بيانه . والمجهود اللازم لتحقيقها يقتضى رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع جيل من أجيال الأمة المصرية أن يتحملها وحده . ولكن لكل جيل من حياة الأمة المصرية واجباته ينبغى أن يؤديها مشيداً فوق ما تركت له الأجيال السابقة وممهداً لاتمام البناء في الاجيال القادمة على أن تطور الصناعات ، وسرعة ما يتولد عنها من اكتشافات ، وبواعث الانسان الى تدبير حاجات عصره الحاضر قبل تدبير حاجات العصر القادم : كل هذه الاعتبارات تقضى بحصر النظر في دائرة محدودة من الزمن لتحقيق برنامج معين من الأعمال الصناعية .

فاذا تساءلنا ما هي واجبات هذا الجيل بالنسبة للأعوام العشرة القادمة ؛ وتساءلنا ما هي من ضمن هذه الواجبات ما ينبغى علينا أن نوجده من صناعات جديدة ؟ أو نشجعه من صناعات قائمة ؟ فقد رسمنا بذلك برنامجاً عملياً اقتصادياً للمنشآت الصناعية في عشرة أعوام متوالية . والأعوام العشرة حد من الزمن معقول عند تقدير ما ينبغى فرضه على جيل من الأجيال . فان من السهل تقدير قوى البلاد الاقتصادية في غضون عشرة أعوام بالقياس على العشرة أو العشرين الأخيرتين . ومن السهل تقدير ما نستطيع أن نخصصه من رؤوس مال لصنف معين من الأعمال الانتاجية كالأعمال الصناعية . هذا فضلاً عن أن الاحصاءات

الصناعية تعاد في كل عشرة أعوام فتيين من أرقامها عناصر جديدة للتقدير والارشاد عما يجب عمله كما تبين حالة الصناعة من جديد عن هذا الطريق الذي قد تخطى فيه الأرقام ولكنها في مجموعها تدل دلالة صادقة على مقدار توزيع السكان على فئات من الصناعات . وهم في هذا التوزيع يزيدون أو ينقصون بحسب قانون العرض والطلب أى بحسب ما تتكيف به كل صناعة من التكيف الخاص بها في البلاد

وجب اذاً على البلاد ، أمة وحكومة ، عند الاهتمام بالمسائل الصناعية أن تحدد برنامجاً عملياً يشمل بيان الصناعات التي تقضى المصلحة العامة بإيجادها في غضون عشرة أعوام . وتحديد أطوارها الانشائية للتدرج في التنفيذ ، وتحديد رأس المال اللازم لها في كل طور من الأطوار ، وتعيين ما يلزمها من كفايات فنية والسعى لتحضير المصريين لها بنظام يتفق ووقت نهضة المنشآت للإدارة والاستغلال .

وربما نكون قد افتحنا الطريق لتحضير هذا البرنامج بما بسطناه من بيانات عن افتقار مصر الى الصناعات واستخلصناه من بيان شركات مساهمة مصرية صناعية معينة لو تم تحقيق معظمها لخطت الصناعة في مصر خطوة واسعة لتكوين هيكل المجهود الصناعى الذى يتوازن به الانتاج في البلاد

والبرنامج العملى الذى نشده لمدة عشرة أعوام يستدعى تحضيره وجود هيئة دائمة معتبرة تمثل أنصار الصناعة ، والقوى الحكومية ، والمالية ، والفكرية في البلاد تمثيلاً كافياً لضمان حسن التقدير عند فحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية هامة ولهذه الهيئة ، متى وجدت ، أن تعين نوع الخبراء الاجانب الذين لا غنى لها عنهم للاستئناس بأرائهم وأبحاثهم فيحضرون الى البلاد المصرية و يقيمون بها الزمن اللازم لأجراء الابحاث وتقديم التقارير الوافية عن كل مجموعة من الصناعات بل عن كل صناعة داخلة في مجموعة من مجاميع الصناعات

وبعد هذه الدراسة التحليلية الدقيقة تتكون لدى البلاد مجموعة تحقيقات عن

مختلف الصناعات تكون صورة صادقة للحالة الحاضرة ولما يقترح الخبراء عمله لأحياء كل صناعة من الصناعات القابلة للوجود وللنجاح في البلاد . فتنخير الهيئة العامة من هذه البحوث عدداً معيناً من الصناعات يوضع موضع النظر للسعى في تنفيذه بقدر الامكان في خلال عشرة أعوام . وتعين الهيئة من الصناعات التي تختارها ما يصح تقديمه منها على سواه بحسب الحاجة وبحسب الامكان

ان مثل هذه الهيئة لم توجد مطلقاً في البلاد . فان لجنة الصناعة والتجارة التي تألفت أثناء الحرب درست المسائل الصناعية دراسة نظرية غير مقرونة بالحساب المالى لما يتكلفه كل مشروع صناعة من الصناعات ولما عساه أن ينتج عنه من ربح . ولهذا فان أبحاث اللجنة المذكورة كانت وصفاً للحالة الصناعية ووصفاً عاماً لطرق معالجة هذه الحالة . ولهذا لم تنطو أبحاثها على برنامج عملي قابل للتنفيذ ومساعد لانشاء صناعات جديدة جذبت اللجنة ايجادها دون أن تهدي الى الطرق العملية لتحقيق انشائها فبقيت النتائج التي وصلت اليها لجنة الصناعة والتجارة مجرد رغبات وتغنيات أحسن الاعراب عنها دون تعيين السبيل للتنفيذ

ثم تألف في السنة الماضية مجلس استشارى لمصلحة الصناعة والتجارة ولكن هذا المجلس ، فيما نعلم ، قد اهتم حتى الآن بأبداء الرأى في ميزانية هذه المصلحة ، وفي بعض مسائل خاصة بالصناعات دون أن يضع نصب عينه دراسة المسائل الصناعية دراسة منظمة عامة تفتهى الى وضع برنامج عملي قابل للتنفيذ في مدى مدة معينة كمدة الاعوام العشرة التي نقترح اتخاذها أساساً لوضع هذا البرنامج

ثم تألفت أخيراً لجنة حكومية فنية لدراسة المشروعات الاقتصادية التي تعرض على وزارة المالية . فكان اختصاص اللجنة مرتبط بصفة خاصة بما يعرض على الوزارة من مشروعات اقتصادية وكان اختصاصها في هذه الدراسة هو ابداء الرأى في هذه المشروعات من حيث نقطة معينة خاصة بها ، لا من حيث الانشاء والتجديد . على

اننا مع حسن تقديرنا للكفاية العالية التي يمتاز بها رئيسها واعضاؤها لانستطيع أن نتصور ان اشغالهم اليومية الهامة تسمح لهم بالتفرغ لدراسة المسائل الصناعية الهامة المتعددة دراسة دقيقة لتحديد برنامج عملي للصناعات مثل الذي ننشده .

و (بنك مصر) نفسه قد انشأ فيه قسما خاصا للمباحث الاقتصادية . وظيفته دراسة المشروعات الاقتصادية والمالية . وتحضير عناصر الحكم لتقدير ما يصلح ايجاده منها لصالح البلاد المصرية . وقد أدى هذا القسم خدمات جليلة في الابحاث . ولكنه لم يعمل إلا في دراسة مسائل معينة قابلة للتنفيذ . ولم يدرس المسائل الصناعية والاقتصادية إلا من جهة احتمال تنفيذها أو عدم احتمالها في ظروف معينة

وبالرغم من أن معالجته المسائل الاقتصادية بالدراسة المنظمة قد انتهى فيها إلى نتائج حسنة إلا أن مجموع الابحاث التي قام بها لا تكفي عناصرها لتكوين برنامج صناعي عام لحاجات البلاد الصناعية في عشرة أعوام .

ويلوح لنا أنه لو تيسر لنا تنظيم الجهود لتوجيهها في طريق البحث عن المسائل المرتبطة بالصناعات ولوضع برنامج عملي انشائي لكانت الجهود المنظمة بهذه الكيفية أكثر إنتاجا من الجهود المبعثرة المتفارقة . ولهذا فان تكوين مثل هذه الهيئة العامة الشاملة يساعد كثيرا على تذليل شيء غير قليل من المصاعب الانشائية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل الصناعية في البلاد المصرية

ويقضى التبصر عند وضع برنامج من هذا القبيل أن تقوم أساساته على مبادئ عامة نذكر منها على قبيل المثال ما يأتي : —

أولا — إن الصناعات التي يراد ايجادها أو توسيع نطاقها في البلاد المصرية يجب أن يكون الباعث على ايجادها أو توسيعها حاجة حقيقية اليها في هذه البلاد .
ثانيا — إن الغرض الاساسي من وجودها أو توسيع نطاقها هو الانتاج لسد حاجة البلاد الداخلية بصفة أساسية . أي الانتاج للاستهلاك في الداخل .

وذلك لان البلاد المصرية في الدور الاول من تكوينها الصناعي يجب أن تحصر جهودها في انتاج ما تحتاج اليه قبل أن تفكر في صنع ما يحتاج اليه الغير . فاذا وجدت الصناعة الجديدة أو وسع نطاق الصناعة الموجودة وكانت مصنوعاتهما بحيث يرغب فيها من الخارج يصح وقتئذ أن يزيد الانتاج فيها بنسبة الطلب عليها من الاسواق الخارجية . ما لم تكن الصناعة في أصلها معدة لتصدير مصنوعاتهما إلى الخارج .

ثالثاً - قبل الشروع في إيجاد صناعة من الصناعات أو توسيع نطاق صناعة موجودة يجب التحقق بالابحاث المستطاعة من أن تكاليف الشيء المراد صنعه تتساوى على الأقل مع تكاليف الشيء المماثل له المصنوع في أى بلد من بلاد الخارج . ويجب عند هذا التقدير أن لا يحسب أى حساب للحماية الجمركية للمصنوعات الاهلية بحيث تكون هذه الحماية الواجبة في ذاتها تدبيراً احتياطياً لحماية الصناعات الاهلية لا سبباً أصلياً يعاون على وجود صناعات غير قادرة على القيام بنفسها ولا على منافسة مثيلاتها في الخارج تحت شرط أن لا تكون هذه المثيلات نفسها محمية بوسائل ظاهرة أو خفية من الاساليب المعروفة في حماية الصناعات الاهلية .

رابعاً - لما كان الغرض الاساسى من الصناعات المراد إيجادها أو توسيع نطاقها هو الانتاج لسد حاجات مصر في الداخل وجب أن لا يزيد عدد المصانع في كل صناعة من الصناعات عن الحد اللازم للانتاج الداخلى حتى لا يتسبب عن كثرة عددها اختلال في المنافسة الداخلية . ويجب أن لا ينشأ مصنع من المصانع الا اذا كان بعيداً عن المصنع الذى يشابهه بمسافة من الكيلو مترات يختلف تقديرها باختلاف كل نوع من الصناعات

ولتحديد حرية إقامة المصانع بحاجة البلاد وبالمسافات الواجب مراعاتها بين مصنع وآخر يحسن التفكير من الآن في وضع تشريع لاقامة المصانع الجديدة يسرى على الوطنيين والأجانب .

الفصل الخامس

اقتدار المصريين

على تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة

لما قوى (بنك مصر) واشتد ساعده ورأى من واجبه أن يعمل على احياء الصناعات لتمكين البلاد من استقلالها الاقتصادي بنوع من التوازن بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى خصص جزءا من فائض أرباحه لتحقيق هذه الغاية ودعا المصريين الى الاكتتاب العام فى أسهم الشركات المساهمة المصرية التى عاون على تأسيسها وجعل اسهمها اسمية لا يملكها الا المصريون

وقد أجيب نداء (بنك مصر) فى كل مرة نادى فيه المصريين الى أى اكتتاب عام سواء أكان هذا الاكتتاب لزيادة رأس مال البنك الذى انتقل فى غضون ثمانية أعوام من ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ جنيه مصرى. أم لزيادة رأس مال الشركات الصناعية التى انتقل مجموع رؤوس أموالها من ٥٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٢ الى ٧٨٥٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٨. وهى نتيجة حسنة تدل على أن المصريين قد شرعوا يهتمون بالأعمال المصرفية والأعمال الصناعية الجديدة فى صورة شركات مساهمة مصرية ولما كانت رغبة المصريين فى الاشتراك فى الأعمال الصناعية فى صورة شركات مساهمة مصرية من الطراز الذى يساعد (بنك مصر) على تعميمه تزداد عاما بعد عام. وكانت نداءات البنك للاكتتاب فى أسهم الشركات الصناعية تلقى منهم الاقبال على الدوام ، فإن من المتوقع أن يزيد اقتدار المصريين على تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة. وهذه الزيادة محققة من تلقاء نفسها بطبيعة تطور الميول المتجهة

الى معاضدة الصناعات المصرية والى الاشتراك فى رؤوس أموالها . وهى قد تتضاعف فى مقدارها اذا تضاعفت الوسائل المشجعة للأعمال الصناعية فى مصر . فان اشتراك الحكومة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية أو تخصيصها مبلغاً من المال لضمان توزيع فوائد سنوية معينة لرؤوس الأموال المودعة فى هذه الشركات حذوا للطريقة التى تتبعها بعض الحكومات الأجنبية فى تشجيع بعض الصناعات مما يجعل ثقة المصريين تتضاعف فى الأعمال الصناعية أو على الأقل مما يساعدهم على مضاعفة اقتدارهم المالى بتحويل جزء من أموالهم المنقولة الى الاستثمارات الصناعية .

يضاف الى هذا أن هناك بعض الافراد المصريين يقومون بأعمال صناعية خارج (بنك مصر) ويودعون فيها رؤوس أموال لا تقاس طبعاً بما أودعه المصريون بواسطته واقتدار المصريين على حالته الحاضرة قوة عظيمة يصح أن يعتمد عليها (بنك مصر) ليستمر فى خطته وهى المساعدة على انشاء الصناعات الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة بقدر ما يستطيع الى ذلك سبيلاً . وهو يستمر فى هذه الخطة لاعتقاده أنها واجبة الاتباع لصالح البلاد ، وأنه يقوم بهذا الواجب فرض كفاية ، وأنه اذا وجدت فى البلاد هيئة معتبرة تقوى على امداد البلاد بما يلزمها من أعمال صناعية أكثر مما يقوى هو على ذلك فانه لا يتردد لحظة فى أن ينسحب من الميدان وأن يترك العمل لهذه الهيئة الجديدة . أو أن لا ينسحب ولكنه يتعاون معها على مضاعفة الجهود لزيادة موارد الثروة القومية فى البلاد

على أننا لا نتردد فى القول بأن (بنك مصر) يطالب دائماً بأعمال مالية وتجارية وصناعية واسعة النطاق لا تتناسب مطلقاً مع قدرة المصريين فى الوقت الحاضر على تكوين رأس المال اللازم لها . و (بنك مصر) لا يستطيع أن يتمشى فى توسيع دائرة هذه الأعمال التى يعترف بنفعها للبلاد ما لم يتحقق من أن المصريين يستطيعون ، اذا هو ناداهم ، أن يمدوه برؤوس الأموال اللازمة لانشاء هذه الأعمال

ولهذا فإن الكثيرين يظنون أن (بنك مصر) يستطيع أن يقوم بإنشاء شركات مالية وتجارية وصناعية أكثر مما استطاع حتى الآن . أو يلومون البنك على عدم قيامه بهذا المشروع أو ذاك العمل الذى يتوقعون منه ربحاً طائلاً ونفعاً جزيلاً للبلاد . وهو ظن خاطئ ، ولوم غير صائب ، إذ أن البنك لا يترك فرصة لتحقيق عمل من الاعمال يكون فيه النفع للمصريين وانخير المحقق للبلاد الا قام به فى حدود الاقتدار والامكان ولكن ما ذنب (بنك مصر) وحاجات البلاد الى الأعمال المالية والتجارية والصناعية كثيرة لا تعد ولا تحصى وقدرة المصريين على تخصيص رؤوس الأموال اللازمة لهذه الاعمال قدرة محدودة ؟ وما ذنب (بنك مصر) والمصريون لم يدركوا أهمية هذه الأعمال الا فى الوقت الاخير يوم تمت كلمتهم على تأسيس هذا البنك وتوافرت ثقتهم على الاخذ بيده باعتباره عملاً قومياً يجب أن تتساند القوى على صيائمه وتسييره فى طريق التقدم والفلاح ؟

نرجع الى الأعمال الصناعية وحدها ، ونرجع الى الحاجات الصناعية كما حددناها الى الشركات المساهمة المصرية الصناعية الواجب انشاؤها كما أرشدنا اليها ، فترى أن انشاء هذه الشركات وحدها يستلزم الملايين من رؤوس الأموال حتى تفتج ثمرتها كصناعة كبيرة قادرة على منافسة المصنوعات الاجنبية . فأين السبيل لاستجماع هذه الملايين وتخصيصها للاستثمارات الصناعية اللازمة للبلاد ؟

وهل من سبيل إلى مضاعفة اقتدار المصريين على تكوين رؤوس الأموال اللازمة للاموال الصناعية ؟ وهل من سبيل الى التمييز بين رأس المال المخصص للانشاءات الصناعية الجديدة ورأس المال المخصص للتسليف الصناعى لتوسيع الصناعات القائمة ؟ إنه ليس هناك الا سبيل من ثلاث سبيل :

الاول - أن يضاعف (بنك مصر) جهوده وان يعاونه المصريون بمضاعفة جهودهم حتى يزيد رأس المال المخصص للاموال الصناعية الى ضعف أو اضعاف ما يقدرون عليه الآن .

الثاني - أن يعدل (بنك مصر) عن خطته التي اتبعها حتى الآن القاضية بجعل اسهم الشركات المساهمة المصرية الصناعية التي عاون على تأسيسها اسمية يملكها المصريون وحدهم . وأن يحول شيئاً من هذه الاسهم إلى اسهم لحاملها يستطيع الاجانب أن يملكوها أو أن تكون اسمية يجوز للاجانب أن يحصلوا على نصيب منها بشرط أن تكون أغلبية الاسهم في الحالتين للمصريين .

الثالث - أن تشترك الدولة في رؤوس أموال الاعمال الصناعية الواجب انشاؤها حتى يكون اشتراكها في رؤوس هذه الاموال مضاعفاً لثقة المصريين في هذه الاعمال ومشجعاً لميولهم الى الاشتراك فيها . وحتى لا يكون اشتراك الدولة رأساً في عمل من هذه الاعمال تقترح أن يكون اشتراكها في رأس مال بنك صناعي مصرى . يتخصص لتكوين رؤوس الاموال الكافية للشركات المساهمة المصرية الصناعية الواجب انشاؤها . وامدادها بالمال اللازم لضمان استمرارها وثباتها ونجاحها في الاعمال . وسيأتى الكلام عن مشروع هذا البنك الصناعي فيما بعد . ونكتفي الآن بالكلام عن مبدأ اشتراك الدولة في رؤوس أموال الاعمال الصناعية الواجبة

الفصل السادس

ضرورة اشتراك الحكومة

في تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة

كان من النظريات الاقتصادية المقررة قبل الحرب نظرية تقضى بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاوله الأعمال الصناعية والتجارية . حتى تترك حرية العمل فيها للأفراد والجماعات . وقد جاءت الحرب العامة الاخيرة فقصت ضرورتها باتخاذ تدابير عاجلة تناقض هذه النظريات الاقتصادية على خط مستقيم . إذ تولت جميع الدول المتحاربة شؤون الصناعة فحولتها من أغراضها السامية الى أغراض حرية . ووضعت أيديها على ينايع التجارة لتتولى بنفسها تصريف السلع وتوزيعها . ولم تنته هذه الحال بعد الحرب انتهاء تاما . فقد تخلف عن مباشرة الدول شؤون الصناعة والتجارة شعور بأن من واجبها أن تساعد هذه الشؤون بكل طرق التشجيع بين اشتراك في تكوين رأس مالها ، ومساعدات مالية تمنح لها ، وإقراض طويل الأجل ، وحماية للصناعات الاهلية بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات الأجنبية . نعم إن بعض هذه التدابير كان معمولا به قبل الحرب ولكن عناية الدول عامة بالصناعة والتجارة قد تضاعفت بعد الحرب مضاعفة يكاد يجعلها متصلة بالشؤون الصناعية والتجارية اتصال الشريك بالشريك .

والنظريات الاقتصادية في ذاتها لا يصح الاخذ بها قضية مسامة دون مراعاة الظروف الخاصة بكل أمة وبكل زمان . فقد تصدق نظرية من النظريات بصفة عامة ولكنها لا تصدق على حالة خاصة في زمن معين . لهذا فاننا نحسب مصر من

البلاد التي لا يصح أن تطبق عليها النظرية القائلة بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاوله الشؤون الصناعية والتجارية بذاتها . ولسنا في هذا ندعوها الى مزاوله هذه الشؤون كما يزاولها الفرد أو الجماعة . انما ندعوها الى مزاولتها داخل حدود معينة . اهمها أن تكون هذه المزاوله موقته حتى تتسع ملكة التوفير في البلاد فتقوى قدرة ابنائها المالية على الحلول محل الدولة في الاعمال الصناعية .

ومع هذا فان الدولة المصرية تراول بعض الاعمال الصناعية والتجارية . فهي تتولى بنفسها استغلال السكك الحديدية دون أن تتولاها الشركات كما هو الحال في البلاد الأجنبية . وهي تشعر بمنافسة السيارات للسكك الحديدية في بعض خطوطها وتعالج هذه المنافسة بطرق صناعية متنوعة الاساليب . وهي تدير المصانع الميكانيكية مباشرة كورش الترسانة ومصانع القسم الميكانيكي ، وهي تدير المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب الملكية لغير حاجات الدولة في مطبوعاتها ، بل لقبول الأشغال الخارجية ومنافسة الأفراد والجماعات في هذه الانواع من الاعمال الصناعية ، وهي قد وضعت في ميزانيتها أو شرعت تضع فيها مبلغا من المال لانشاء مصنع لاستخراج الصلصة من الطماطم . وهو غرض حسن في ذاته ولكنه في الدرجة الثالثة من الأهمية بالقياس الى حاجات البلاد الصناعية التي يصح أن تأتي في الدرجة الاولى أو الثانية لو أن للبلاد برنامجا صناعيا قائما على أساس البحث الوافي . وهي تراول الاعمال التجارية التي يصح أن يقوم بها الافراد والجماعات وحدهم . مثل وساطتها في بيع البنود ووساطتها في بيع الاسمدة .

فالدولة المصرية التي تراول هذه الاعمال الصناعية والتجارية لا يمكن وصفها بانها مبتعدة عن هذه الاعمال . ولا يمكن اعتبار دعوتها الى الاشتراك في رأس المال اللازم للاعمال الصناعية الجديدة التي تحتاج اليها البلاد كدعوة الى عمل لم يسبق لها القيام به . اذ ليس بين الحاضر الواقع وبين الذي ندعو اليه الا أن الاعمال الصناعية التي تقوم بها

مباشرة ليس لها رأس مال محدد . وإن كان لها رأس مال في دفاترها فهو رأس مال داخل ضمن ممتلكات الدولة وحدها . أما الذي ندعو اليه فيقضى أن يكون له رأس مال محدد تشترك فيه الحكومة والامة معا . وتقضى طبيعة الاشتراك أن يكون منفصلا عن ممتلكات الدولة ، قائما بذاته كعمل من الاعمال .

والأسباب التي تسوغ اشتراك الدولة في الاعمال الصناعية عديدة نذكر منها ما يأتي : —

أولا — ان احتياجات البلاد الى الاعمال الصناعية كثيرة . وقدرة البلاد على التوفير والاقتصاد محدودة . وفي اشتراك الحكومة في هذه الاعمال ما يساعد يقينا على تحقيقها في زمن أقل بكثير من الزمن الذي يصل فيه مجهود الامة المصرية وحدها الى الغاية نفسها .

ثانيا — أن الاسراع في تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف اليها ميول المصريين فيخف الطلب على وظائف الحكومة . ويخف خطر العاطلين عن الاعمال هذا الخطر الذي بدأ يرسم في أفق الحياة المصرية ، الاجتماعية .

ثالثا — أن احياء الصناعات التي يستطاع احيائها في البلاد المصرية وتوسيع نطاق ما يجب توسيعه منها ، يبعث مصر صناعية بجوار مصر الزراعية ، ويجعل الصناعة تسير الزراعة مسيرة متسقة منسجمة ، ويهيئ الجو للتوازن المعقول في الانتاج الصناعي والزراعي ، وينمي أسباب الثروة من ينابيعها الاصلية .

رابعا — أن الرفاهية العامة التي تترتب على احياء الصناعات وتنشيطها في البلاد لا تعود على الامة وحدها بل تعود على الدولة بزيادة قدرة المصريين على دفع ما تحتاج اليه الدولة من أموال في مستقبل الايام . فان رأس المال المودع في صناعة ناجحة أقدر على احتمال الضرائب من رأس مال مثله يودع في أرض زراعية .

خامسا — أن الدولة مكتظة خزائنها بالمال الاحتياطي . وهذا المال يزيد عاما

بعد عام . وليست زيادته المتوالية علامة رخاء تام بقدر ما هي علامة على أن الاعمال
الانشائية النافعة لا تتم بالقوة الواجبة للانتماء . وأن ما يبق من الاعتمادات المالية المقررة
يعود كما جاء الى الاحتياطي . وأن موارد الدولة بالرغم من هذا لا تزيد عن حاجاتها .
انما تزيد عن قدرتها على القيام بالاعمال الانشائية الواجبة . وان السعى الى مضاعفة
قدرتها على الانشاء أمر تقضى به الضرورات العاجلة حتى لا تبقى البلاد طويلا محرومة
من الاعمال النافعة التي تحتاج اليها والتي لا يحدها حصر . وافضل هذه الاعمال
ما كان مثمرا . والاعمال الصناعية من الاعمال المثمرة التي يصح توظيف جزء من
الاحتياطي العمومي فيها وهي اعمال ينبغي اعتبارها قومية بالنظر الى شدة الحاجة
اليها . واعتبار الاشتراك فيها واجبا قوميا للسبب نفسه . واعتبار العمل المقصود بها
عملا ذا منفعة عامة بالنظر لما يترتب عليه من نفع عام . اذ لا فرق في النتيجة العامة ،
من حيث رفاهية الامة وانتفاع الحكومة بهذه الرفاهية ، بين انشاء خزان تتوافر به
المياه لاهياء أرض موات ، أو اشباع ارض زراعية صالحة ، وبين احياء صناعة تتوافر
بها أسباب الرزق للايدي العاملة فيها ، وتكوين الكفايات للتحويل الصناعي ، وانتاج
ما تحتاج اليه البلاد من أشياء مصنوعة

الفصل السابع

تكوين الكفايات المصرية لعمال الصناعة

ان استعداد المصريين الفطري لبلوغ أقصى الكفايات في كل ميدان من ميادين الفكر والعمل أمر مقطوع فيه لا يصح بحال من الأحوال أن يكون موضع مناقشة. وإذا كان المصريون لم يبلغوا أقصى درجات الكفاية في مزاولة الأعمال الصناعية فلا أنهم انصرفوا عدة أجيال للأعمال الزراعية، ولأن الحكومات المتوالية وطبقات أهل الثروة لم تكن بالصناعات العناية الواجبة إلا منذ سنين قليلة، ولأن التعليم نفسه كان متأثراً بفكرة خاطئة وهي أن يعد المصريين لأن يكونوا موظفين في الحكومة. ولا تزال البلاد تعاني أكبر المشاق في حل هذه المشكلة وهي تحويل تيار المتعلمين من الوظائف الحكومية إلى الأعمال الحرة ومن بينها الأعمال الصناعية.

على أن كفاية المصريين في كثير من الأعمال الصناعية اليدوية التي يزاولونها تشهد لهم بالمهارة الزائدة وحسن الاستعداد الفائق. نضرب لذلك مثلاً الاطفال الصغار الذين يعملون في مصنع أزرار الصدف بالسويس التابع لشركة مصر لمصايد الاسماك. فان أعمارهم تتراوح بين العاشرة والسادسة عشرة وهم مع هذا يتقنون أعمالهم أيما إتقان. وكذلك شبان مصنع تكرير السكر بالحوامدية فانهم يستطيعون أن يلفوا أقعاع السكر الضخمة بالورق والدمج بسرعة رأى المصنع أنها هائلة وإنها تقوم بالعمل أحسن وأسرع مما تقوم به الماكينات، فعدلوا عن استخدامها. وعمال شركة مصنع الفخار بالودي التابع لمسيو (سورنجا) فقد شهد من رآهم من الانجليز أنهم أسرع من أمثالهم في أوروبا في التكوين الفني لهذه الصناعة. فإذا كانت هذه هي قدرة العمال المصريين في الأعمال اليدوية الصناعية فإن

قدرة سوام من أرباب العمل الصناعي لا تقل عن مستوهم في أغلب الاحيان .
وبالرغم من الكفايات المشاهدة بين ظهرانينا فان الحال الحاضرة لا تزال بعيدة
عن درجة الرق والكمال التي يجب أن تسعى اليها البلاد .
ولتكوين الكفايات الصناعية اللازمة يجب السعى لتكوين ثلاث طبقات
لازمة للصناعة : -

(١) - طبقة المهندسين والكيميائيين الصناعيين - (ب) وطبقة رؤساء
الصناع - (ج) وطبقة الصناع

١ - طبقة المهندسين والكيميائيين الصناعيين

في مصر مدرسة عالية للهندسة . ومدرسة متوسطة للهندسة هي مدرسة
الفنون والصنائع . وهاتان المدرستان هما اللتان تخرجان بعض المهندسين الذين
يصلحون للأعمال الصناعية . على أن الكيمياء الصناعية لم تقرر الا أخيرا في مدرسة
الهندسة الملكية . وربما كانت الأقسام المتعددة التي تتكون منها المدرسة الآن
تطابق حاجات البلاد بوجهة عامة . وربما يكون استجاءها في صعيد واحد وتحت
ادارة واحدة مسوغا من جهة الميزانية العمومية . ولكننا لو نظرنا إلى كثرة عدد خريجي
هذه المدرسة عاما بعد عام ، ونظرنا إلى مستقبلها الباهر من حيث ارتباط تعليمها
بكثير من وجوه الحياة العملية ، لوجدنا أنه ربما آن الأوان لتقسيم هذه المدرسة
إلى ثلاث مدارس عالية : مدرسة عالية للرعى والأعمال المائية ، ومدرسة عالية للمباني
ومدرسة عالية للصناعات والكيمياء الصناعية .

وهاتان المدرستان الأخيرتان هما اللتان تهتمان بصفة خاصة مستقبل الأعمال
الصناعية في مصر . فالمدرسة العالية للمباني تخرج المهندسين المعماريين القادرين على
بث روح الفن والجمال في الأعمال ، وفي مختلف الصناعات البنائية . والمدرسة العالية
للصناعات والكيمياء الصناعية تخرج للبلاد المهندسين الصناعيين القادرين على فهم

المسائل الصناعية العويصة وعلى إيجاد حلول لمساكها المتعددة ، وعلى مباشرة تنفيذ الصناعات الكبيرة ومراقبة حسن سيرها . كما تخرج الكيميائيين الصناعيين الذين لا تخفى عليهم خافية من أساليب العلم دون أن تخفى عليهم طرق البحث في البلاد الأخرى عن أساليب العمل الكيميائي الصناعي المتجدد على الدوام .

وبحوار مدرسة الهندسة الملكية ، ومدرسة الفنون والصنائع ، وفوقهما توجد الجامعة المصرية . وهى ينبغى أن تكون ككل الجامعات بالمعنى الحقيقى المقصود منها : مثل القمة العليا فى حياة البلاد الفكرية ، والينبوع الصافى الذى تصدر عنه الفكرة السامية التى ينبغى أن تلتقى عندها جهود الأمة المصرية فى مختلف حياتها الفكرية والعملية . فهى بهذا المعنى ينبغى أن لا تنصرف الى الحياة النظرية السامية وحدها بل يتحتم عليها أن تسير الجيل الذى تعيش فيه ، وأن لا تنسى أنها هى كجميع مظاهر الحياة المصرية بنت الحاضر ووليدة الماضى ، وأن تفكر بحوار أبحاثها النظرية فى احتياجات البلاد العملية ، وأن تسعى لتكوين الرؤوس الراقية لتحقيق هذه الاحتياجات .

فالعلوم النظرية التى تقرر الجامعة دراستها لامندوحة عنها إذ أن من الأغراض الأساسية للجامعة إيجاد روح علمية فى البلاد ، والتعويد على التفكير بطريقة نظامية ، والتشجيع على البحث والاستقصاء حبا فى الحقيقة المجردة بقدر ما يمكن الوصول الى ما يسمى حقيقة مجردة . وهى وإن كانت اعتبارية فى العلوم الادبية الا انها أكثر ضبطاً وأدق تحديداً فى العلوم الوضعية والرياضية .

وبحوار هذه العلوم النظرية الواجبة توجد طائفة من العلوم التطبيقية . وهى العلوم التى تعتمد على النظريات المقررة وتبحث عن وجوه تطبيقاتها فى الحياة العملية . وهذه الطائفة من العلوم ينبغى أن يعنى بها فى الجامعة عناية خاصة وإن يسير تدريسها طبقاً لحاجات العلم فى ذاته ، وطبقاً لحاجات البلاد العملية بما فيها حاجاتها الصناعية

وإذا كانت الدراسة الجامعية تكون طبقة من العلماء المتأثرين الذين قد تنقصهم المشاهدات العملية الواقعية فإننا نحبد في تكوين الكفايات الصناعية العالية ارسال المتأثرين من بين الحاصلين على دكتوراه العلوم المرتبطة بالصناعات والكيمياء الصناعية الى المصانع والمعامل الاجنبية لتوسيع دائرة معارفهم اتماما لدراساتهم النظرية بالمشاهدات العملية الدالة على الصلة الوثيقة بين العلوم النظرية والتطبيقية من جهة ، والحياة الصناعية العملية من جهة أخرى .

فمن الجامعة المصرية تنتظر الصناعة المصرية هذه الطبقة العالية من العلماء الصناعيين العمليين ، ومن مدرسة الهندسة الملكية تنتظر المهندسين والكيميائيين الصناعيين العمليين ، ومن مدرسة الفنون والصنائع تنتظر المساعدين لهؤلاء العلماء . وهؤلاء المهندسين والكيميائيين .

ب - طبقة رؤساء الصنائع

رأت وزارة المعارف منذ عامين تأليف لجنة لتنقيح نظم التعليم الصناعى والفنى ، ورأت أن يكون (بنك مصر) وشركاته الصناعية ممثلا فى هذه اللجنة ، ووقع الاختبار على أحد كبار موظفيه ، فاشترك فى أعمال هذه اللجنة العامة وفى لجانها الفرعية اشتراكا فعليا يسمح للبنك أن يعرف اتجاه أعمالها ، وأن يحبد ما اتخذته من مبادئ عامة لتنقيح نظم التعليم الصناعى ، وان يتفاهل خيرا بما ستنتهى إليها من قرارات لا شك أنها ستكون موضع عناية وزارة المعارف التى يقف معالى وزيرها على أعمالها أولا فأولا ، ويتولى رياستها بنفسه فى العهد الاخير .

ومن المبادئ التى قررتها اللجنة حتى الآن ما يأتى :

أولا - ان الغرض من التعليم الصناعى الذى تقوم به الدولة فى المدارس المهنية والصناعية - بخلاف مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع - هو التكوين من رؤساء صناع قادرين بانفسهم على مزاوله الاعمال الصناعية بايديهم وبدرجة

من الثقافة تسمح لهم بالاشراف عن علم وخبرة على الاعمال الصناعية والعمال الصناعيين
ثانياً — ان الصناعات التي تدرس في المدارس والورش الصناعية تبلغ نحو اثنتين
وثلاثين صناعة مستقلة في ذاتها . يندمج في عدد منها صناعات تابعة لها من الوجهة
التعليمية . وقد لوحظ في تحديد هذه الصناعات احتياجات القطر المصرى كما يستدل
عليها من الاحصاء الصناعى المندمج في الاحصاء العام لسنة ١٩٢٧، وكما يستدل عليها
من خبرة أعضاء اللجنة، وما يتوقعونه لتقدم الصناعات في القطر المصرى في المستقبل
القريب .

ثالثاً — ان برنامج الاصلاح الذى تقترحه اللجنة موضوع على أساس عشرة
أعوام لمثل الاسباب التى تقدم بيانها فى ضرورة وضع برنامج لاحتياجات مصر
الصناعية قابل للتنفيذ فى عشرة أعوام . وهذا حتى يكون التعليم الصناعى مطابقا
لحاجات البلاد الصناعية فى عشرة أعوام .

رابعاً — ان المدارس والورش الصناعية ينبغى أن لا يكون شىء منها تابعا
لمجالس المديريات بل ينبغى توحيدها مع المدارس والورش الصناعية التابعة لمراقبة
التعليم الصناعى وجعلها كلها تابعة مباشرة لادارة واحدة من ادارات الدولة المصرية
خامساً — ان عدد المدارس والورش الصناعية ينبغى أن يكون بقدر الصناعات
المراد تعليمها وبقدر عدد التلاميذ المراد تخريجهم فى كل صناعة من الصناعات . والعدد
المراد تخريجهم مقرر على أساس الاحصاءات الصناعية وأساس الحاجات الضرورية
المنتظر حدوثها فى غضون عشرة أعوام .

سادساً — ان توزيع المدارس والورش الصناعية وتوزيع الصناعات التى تدرس
بها فى المحافظات والأقاليم سيكون ملحوظا فيه احتياج كل محافظة وكل اقليم الى ما
يناسبها من التعليم الصناعى . حتى يتكون من مجموع الصناعات وعدد المتخرجين
منها وحدة عامة متجانسة متفقة وحاجات البلاد من هذا النوع الهام من أنواع التعليم

بحيث لا يقل بقدر الامكان ولا يزيد عدد الخريجين عن القدر اللازم لاحتياجات البلاد
أما كفاية الخريجين من المدارس الصناعية فإن اللجنة المشار اليها تعنى بدراسة
نوع البرامج التي تدرس في كل صناعة من الصناعات ونسبة الدراسة النظرية فيها
الى التطبيقات العملية مراعية في ذلك تكوين أقصى ما يستطاع تكوينه في الظروف
الحاضرة من رئيس عمل قادر عند اللزوم أن يباشر العمل بنفسه كعامل مثقف ممتاز
وترداد كفاية المعلمين للمدارس الصناعية بفضل اختيار بعض الشبان النابهين
وارسالهم في بعثات صناعية وعلمية الى البلاد الاوروبية على أن يتخصصوا بعد
عودتهم للتعليم العملي والنظري في المدارس الصناعية .

ومجرد سرد هذه المبادئ العامة كاف وحده للاستيثاق من أن عمل لجنة تنقيح
التعليم الصناعي والفنى سائرة في طريق رشيد قويم ينتظر أن ينتج عنه الخير العميم
في تكوين الكفايات الصناعية اللازمة للبلاد في طبقة رؤساء الصناع .

(ج) - طبقة الصناع

المفروض ان طبقة الصناع تتكون بمزاولة العمل بنفسها في الاعمال الصناعية .
بمعنى أن يدخل الطفل في الصناعة صبياً حتى يتعلمها فيعين له أجر بقدر نجاحه في
مزاولتها ويزيد هذا الأجر حتى يصل الى أجر الصانع الماهر .

والعيب في تعليم الصبيان في الورش والمصانع الحرة هو العيب العام المشاهد
في الورش والمصانع الحرة في البلاد الأجنبية . وهو أن صاحب العمل يستخدم
الصبي في أعمال الورشة الحقةرة كالكنس وغيره من الاعمال الضرورية في نظام
الورشة ولكنها غير داخلية فيما يجب أن يتعلمه الصبي من صناعة . ووالد الصبي
نفسه كثيراً ما يتعجل ثمرة تعلم ابنه فيخرجه من الورشة التي يتعلم بها قبل اتمام
دراسته طمعاً في الحصول على أجر من ورشة أخرى .

وقد عولجت هذه الحالة في أوروبا بنظام يقضى بالتعاقد بين صاحب الورشة وولى أمر الصبي . وبتحديد واجبات كل منها بحيث يلتزم صاحب العمل بالآتي
يستخدم الولد في غير أعمال الصناعة التي تقيده في التعليم . ويتعهد الوالد بان لا يتعجل
اخراج ابنه من المصنع الذي يتعلم فيه ، وان يترك لصاحب المصنع مدة من الزمن
ينتفع به من تعليم صبيه في مصنعه . والظاهر ان هذا العلاج لم يثمر ثمرته تماما فعدل
عنه تدريجاً بانشاء شبه مدارس نظامية عملية بجوار بعض المصانع الكثيرة كالمدرسة
التحضيرية الملحقه بمصانع كروب الشهيرة في (اسن) بالمانيا . وبانشاء فصول ليلية
في طول السنة بالمدارس الصناعية . وفصول نهائية في أوقات الاجازات السنوية .
وهذه الطريقة الأخيرة ، أى طريقة الدروس الليلية والتمريعات العملية في
أوقات الاجازات بالمدارس الصناعية ، هى الطريقة العملية التي يمكن بها تحسين
طبقات الصناع في القطر المصرى . هذا فضلا عن انه من المستطاع تحسين حال
بعض الصناع منهم بترتيب خبير خاص يمر على المصانع ويشاهد سيرها ويرشد
العمال بالمثل العمل الى العيوب التي يشاهدها في عملهم والطريقة العملية لتجنب هذه
العيوب . فضلا عن انه من الميسور في بعض الاحيان نقل طبقات الصناع في صناعة
معينة الى مصنع أمثل في هذه الصناعة لتدريبهم فيها دوريا على أساليب العمل
الحديثة حتى ينتفعوا بها في صناعاتهم .

الباب الثاني

تنظيم التسليف الصناعي

في مصر

الفصل الثاني

التسليف الصناعي في مهاته الحاضرة

ليس في مصر اداة خاصة للتسليف الصناعي . فاذا احتاج ارباب الصناعات الى مال من طريق الاقتراض لتوسيع أعمالهم الصناعية وزيادة قوتهم الانتاجية أو لمجرد سير أعمالهم اليومية حتى تتصرف منتجاتهم الصناعية وجدوا في ذلك أقصى الصعوبات وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة المصرية منذ خمسة أعوام في ضرورة تشجيع الصناعات القائمة بطريق الاقتراض . ولكنها فكرت في هذا التشجيع بقيود . (أولها) أن تحرص على مالها غاية الحرص حتى لا يضيع منه شيء ولهذا فكرت في أن تودع لدى (بنك مصر) المبالغ التي تود تخصيصها للسلف الصناعية على أن يقوم هو باقراضه لارباب الصناعات تحت مسئوليته . (ثانيها) ان المبالغ التي تقرض ينبغي أن لا تزيد في كل حالة من الحالات عن الف جنيه مصرى أى أن يكون التسليف للصناعات الصغيرة ولمدة لا تزيد على خمس السنوات وقد عمل بهذا النظام أكثر من ثلاثة أعوام اتضح خلالها صعوبة التسليف لارباب الصناعات الصغيرة

(أولا) لأن الضمانات التي يستلزمها البنك تأمينا للمبالغ التي يقرضها لا يتيسر لطالب السلفة الحصول عليها

(ثانيا) ان ما كينات المصنع في ذاتها لا تصلح ضمانا لانها في حكم المنقول غير قابل للرهن العقارى . وقد حدث أن كانت الما كينات داخلة في الضمان وقصر المدين في السداد وصدر الحكم بالبيع الجبرى . وعند البيع وجد أن المدين قد تصرف ببيع الما كينات فلم يبق للبنك الا المكان الذي كان المصنع قائما فوقه

(ثالثاً) ان الاجراءات التى يستلزمها الرهن العقارى فى حالة ما يكون الضمان عقاريا طويلة تستدعى نفقات تجعل فى بعض الاحيان فائدة الاقراض باهظة

(رابعاً) ان الصناعات الصغيرة غير منظمة فى مصر تنظيمًا كافيًا يساعد على ضمان حسن التصرف بالنقود المقرضة لتحسين أسباب هذه الصناعات . فهى صناعات يشتغل بها أفراد كثيرًا ما تنقصهم الخبرة الصناعية أو ملكة التنظيم الادارى والتجارى . وليس بين أربابها من التعاون ما يساعد على أقراضها بضمان المجموع .

أمام هذه الصعوبات اتفق (بنك مصر) ووزارة المالية على أن لا يقف التسليف الصناعى عند حدود الصناعات الصغيرة . بل يصح أن يتجاوزها الى الصناعات الكبيرة بمبالغ تزيد عن الف جنيه ولدة تزيد على خمس السنوات . وبهذا زيدت المبالغ المودعة لحساب السلف الصناعية تدريجاً من ١٠٠.٠٠٠ الى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى

وإذا نظرنا الى مبدأ التسليف الصناعى من أموال الحكومة وجدنا أن هذا المبدأ حسن فى ذاته . لانه يتضمن إقراراً من الدولة بوجوب تشجيع الصناعات المصرية عن طريق الاقراض من أموال الخزانة العامة بفائدة معتدلة أقل من السعر الجارى للفائدة فى المعاملات المدنية والتجارية .

أما اذا نظرنا الى النظام المعمول به فى التسليف الصناعى من أموال الحكومة استطعنا أن نستخلص من تجاربنا العملية النتائج الثلاث الآتية : —

أولاً — ان السلف الصناعية التى اعتمدت لبعض الصناعات الكبيرة المنظمة فى صورة شركة مساهمة مصرية قد أفادت هذه الصناعات فائدة تذكر لانه عاونتها على توسيع أعمالها بفائدة معتدلة دون حاجة عاجلة الى زيادة رأس مالها

ثانياً — ان بعض أرباب الصناعات الصغيرة الذين اقترضوا من مبالغ السلف الصناعية قد انتفعوا بالمثل من هذه السلف بتحسين أسباب صناعتهم

ثالثاً — ان البعض الآخر من أرباب الصناعات الصغيرة استخدم مبلغ السلفة كله أو بعضه في أعمال شخصية غير مرتبطة بتحسين أسباب صناعته فترتب على هذا التصرف عدم ادخال أى تحسين في عمله الصناعى وإثقال كاهله بالدين وعجزه عن السداد فى المواعيد

رابعاً — انه بالرغم من أن النظام الحاضر قد انتهى باظهار عيبه فيما يتعلق بهؤلاء الأخيرين الذين اقترضوا ولم يحسنوا استعمال الأموال التى اقترضوها فى تحسين أحوالهم الصناعية فإنه يمكن الاستمرار على العمل به مع زيادة مقدار المال المخصص للأقراض ومع توجيه العناية الى الصناعات الكبيرة المتكونة فى صورة شركة مساهمة مصرية يسهل الأشراف على حساباتها الختامية . وحالة أعمالها الصناعية

خامساً — النظام الحالى للتسليف الصناعى، مع زيادة رأس المال الحكومى المخصص للأقراض، لا يتسع فى ذاته لمقتضيات التقدم الصناعى الذى ينبغى أن تسير فى طريقه البلاد . ولهذا يحسن التفكير فى نظام أعم لايشمل التسليف الصناعى وحده بل يشمل حاجات البلاد فى الانشاءات الصناعية

الفصل التاسع

تنظيم التسليف الصناعى

تنظيم التسليف الصناعى يقتضى وضع قواعد يتحقق بها تشجيع الصناعات ومدها بيد المساعدة المالية الواجبة لمواصلة عملها بنجاح وللوصول الى تحديد أهم القواعد التى تتبع فى التسليف الصناعى يحسن البحث فى النقاط الآتية : —

اولا — تعريف العمل الصناعى

ثانيا — الصناعة الميكانيكية والصناعة اليدوية

ثالثا — الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة

رابعا — الضمانات فى الصناعات الكبيرة

خامسا — الضمانات فى الصناعات الصغيرة

سادسا — المدة فى التسليف الصناعى

سابعا — السندات الصناعية

اولا — تعريف العمل الصناعى

العمل الصناعى الذى يتمتع صاحبه بمزايا التسليف الصناعى هو كل عمل يزاول داخل البلاد المصرية يرمى الى تحويل المواد الغفل (الخام) الى اشياء مصنوعة الى اية درجة من درجات الصناعة ، أو تحويل العمل المصنوع من درجة الى درجة أخرى من درجات التحويل الصناعى ، سواء يبلوغه التمام فى الصناعة أو باعداده للاتمام الصناعى داخل القطر المصرى وخارجه .

فصناعة غزل ونسج القطن وتجهيزه تجهيزاً نهائياً تعتبر صناعة تامة التحويل

لتوليها القطن من المحلج وتحويله الى اقشة منسوجة معدة للاستهلاك . وصناعة حلج القطن تامة بذاتها من حيث الغرض المقصود منها ولكنها درجة صناعية يتبعها الغزل والنسيج . ودباغة الجلود صناعة تامة اذا انتهت بالدباغة الى درجتها النهائية التي تعد الجلود للاستعمال . ولكنها تكون صناعة غير تامة اذا اكتفى بدباغتها بصفة أولية وصدرت الى الخارج نصف مدبوغة لاتمام دباغتها .

ويجوز اعتبار بعض الاعمال عملا صناعيا ولو لم يتناول تحويل المواد الغفل الى مواد مصنوعة أو تحويلها من درجة صناعية الى درجة أخرى . مثال ذلك أعمال الفنادق فانها لا تستوجب شيئا من التحويل الصناعى ولكنها تستدعى من الترتيب والنظام الدقيق المعقد ما جعلها فى مرتبة الصناعات فاطلق عليها الصناعة الفندقية فى البلاد الغربية

ثانيا - الصناعة الميكانيكية والصناعة البروية

ينبغى أن لا تقف مزايا التسليف الصناعى عند الصناعات الميكانيكية أى التى تستخدم قوة الماكينات والبخار أو الكهرباء فى أعمالها الصناعية . بل يحسن أن تعم أيضا الصناعات الآلية أى التى تستخدم بعض الآلات غير الميكانيكية أو اليدوية أى التى لا تستخدم شيئا يذكر من الماكينات أو الآلات

وذلك لان كل مجهود صناعى ينبغى أن يشجع فى البلاد بصرف النظر عن أساليب العمل فيه . ويكفى التحقق من أن الأسلوب الصناعى المتبع له مزاياه التى تجعل الامل فى نجاح العمل به مضمونا من حيث نوع الانتاج أو كميته وتكاليف انتاجه .

ولنضرب لذلك مثل النسيج الميكانيكى والنسيج اليدوى . فلو أننا حصرنا مزايا التسليف الصناعى فى مصانع النسيج الميكانيكية لحرمنا طائفة من النساجين

الآخرين الذين يشتغلون على الأنوال اليدوية . مع أن هذه الطائفة جديرة بكل تشجيع حتى تستمر على انتاج المنسوجات اليدوية الجميلة التي لا تستطيع اخراجها الأنوال الميكانيكية . وبفضل وجود الهيئة الرئيسية العاملة للابحاث التي سبق الكلام عنها يمكن الوصول الى تحسين الأنوال اليدوية التي يستعملها المصريون في أوساط النسيج الحاضرة بالحلة الكبرى ، وكرداسة ، وأخميم ، ونقادة ، وغيرها بأنوال أخرى يدوية في تركيبها ولكنها أصح من المستعملة الآن في إنتاجها وأقل لإجهاداً لقوى العامل بها . وبفضل التسليف وتنظيمه يمكن العثور على طريقة عامة لصنع هذه الأنوال بالجملة . دون أن تتجاوز الجملة العشرات حتى يفتنع بسعر الجملة من جانب وحتى يدل العمل وحده على فوائد النول الجديد المراد تحسين الصناعة اليدوية به من جانب آخر . ومتى تم صنع العشرات من هذه الأنوال صار تصريفها في أوساط النسيج المشار إليها بأثمان مقسطة على آجال وبضمان سيأتي الكلام على نوعه في باب الضمان . فاذا دلت التجارب في هذه العشرات على أن أنموذج النول قائم بالفرض المقصود به أحسن قيام والطلب عليه يزيد عن الموجود شرع في صنع مئات من هذا الأنموذج بقدر الطلب عليه . أما ان دلت التجارب على أن الأنموذج يحتاج الى تعديل اتخذت التدابير لتعديله في مكانه أو لاستبداله بسواه حتى تتم تهيئة الفساجين بما يلزمهم من أنوال يدوية صالحة لأعمالهم . وبصح أن تكون أقسام النسيج في المدارس الصناعية ميداناً لعمل التجارب اللازمة عن الأنوال قبل الارشاد عنها واستخدام التسليف الصناعي في تعميمها

وما ضربنا هذا المثل تفصيلاً الا لتبين ما يمكن للصناعات اليدوية أن تستفيدة من التسليف الصناعي عند تنظيمه على قواعد جديدة تراعى فيها حاجيات البلاد الصناعية .

ومع ما تقدم فإن الصناعات الحديثة التي تقوم على القوى والآلات الميكانيكية

والسكر بائنة هي التي ينبغي أن تتجه الجهود إليها . وهي التي ينبغي أن تحظى بأوفر قسط من نظام التسليف الصناعي .

ثالثا - الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة

في نظام التسليف الصناعي يحسن التفريق بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة وتعيين حد فاصل محسوس يميز بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة . ومقدار رأس المال هو الذي يصلح لأن يكون حدا فاصلا بينهما . ويمكن تعيين الحد الفاصل بصفة عامة بالنسبة لمتوسط رأس المال في الصناعات الكبيرة التي تحتاج إليها البلاد في مدى عشرة أعوام . على أن يكون هذا الحد قابلا للتعديل بحسب ما تهدي إليه تجارب العمل في كل عام أو في كل بضعة أعوام . كما يمكن تعيين الحد بالنسبة لكل صناعة أو بحسب ظروف كل حالة . وعلى أي حال يحسن أن يترك لهيئة الأبحاث الصناعية أو لاية هيئة سواها تقدير الحد الفاصل بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة .

رابعا - الضمانات في الصناعات الكبيرة

تتكون الضمانات في الصناعات الكبيرة من عنصرين أساسيين : عنصر الموجودات المادية وعنصر النجاح .

فاذا طلب صاحب مصنع من المصانع الكبيرة قرضا صناعيا وجب تقدير موجودات مصنعه من مآكينات وارض ومبان وامكن اقراضه على هذه الموجودات . ويحسن ان يكون هذا القرض برهن عقارى يتناول المآكينات والارض والمباني . ويحسن أن يصدر تشريع خاص باعتبار المآكينات القائمة في مصنع ، اقترض صاحبه قرضا ، من العقارات التي لا يجوز التصرف فيها بغير اذن خاص ورضاء من الدائن كما هي الحال في بلاد اليونان . ويحسن أن تخفض رسوم الرهن العقارى عند التسليف

الصناعى ورسوم شطبته وأن تختصر بقدر الامكان اجراءات نزع الملكية عند عجز المقرض عن السداد .

ويموز أن يقدم صاحب المصنع الكبير ضمنا آخر خارج مصنعه منقولاً كان أو ثابتاً فان كان ثابتاً جاز رهنه بعين الشروط المقررة لرهن المصنع

والمفهوم أن السلفة الصناعية التى يعقدها صاحب المصنع الكبير برهن عقارى ينبغى أن تخصص لتوسيع نطاق مصنعه أو لتحسين أساليب العمل فيه . ولهذا يحسن اتخاذ التدابير لضمان أن السلفة ستصرف فى وجوها المخصصة لها

وقد يحتاج صاحب المصنع بخلاف هذا الى شئ من المال المتداول لادارة الحركة فكثيراً ما يرى من مصلحته شراء المواد الغفل بأسعار حسنة يدفع ثمنها فوراً بدلاً من شرائها بائناً مرتفعة يدفعها مؤجلة . فيحتاج الى المال . وكثيراً ما يضطر الى بيع مصنوعاته على أن يقبض ثمنها بعد ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة أو أكثر . فيتأخر عنه المال : فيترتب على هذا وذاك احتياجه الى مال يدير به حركة أعماله اليومية .

ونظام التسليف ينبغى أن يكون مرناً بحيث يسمح فى مثل هذه الأحوال بتقديم المال اللازم لشراء الخامات مقابل قطع الكمبيالات عن بيع المصنوعات وتحصيلها فى مواعيدها . وهذه العمليات الخاصة برأس المال المتداول عمليات مصرفية صورتها العادية هى صورة الحساب الجارى الدائر أو خصم الكمبيالات أو التسليف على البضائع . ويصح أن يكون ضمن دائرة التسليف الصناعى .

والتسليف الصناعى ، ككل تسليف ، أساسه الثقة . إلا أن التسليف الصناعى يحتاج أن تكون الثقة فيه مؤسسة على بيانات صادقة عن حالة الصناعة التى تتمتع بمزاياه . وللاصول الى هذه البيانات يحسن جداً أن تكون الصناعة قائمة فى صورة شركة مساهمة مصرية . فان نظام الشركات المساهمة يقضى بنشر حساباتها الختامية وتقاريرها السنوية . ويقضى بتنظيم الاشراف عليها وعلى حساباتها تنظيمًا حسنًا

يساعد على نجاح الصناعات . فضلاً عن أن الشركة المساهمة المصرية هي الطريق الوحيد لتعويد المصريين على الاشتراك في الاعمال الصناعية . ولهذا يحسن توجيه الافراد والجماعات التي تود الاشتراك في أعمال صناعية الى اختيار صورة الشركة المساهمة المصرية قاعدة لهذا الاشتراك . ويحسن أن يراعى في نظام التسليف الصناعي تفضيل الشركات المساهمة المصرية على سواها سواء في الاقراض لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة

فأما — الضمانات في الصناعات الصغيرة

الصناعات الصغيرة كما تقدم بيانه هي الصناعات التي يقل رأس المال المودع فيها عن حد معين

وهي على قسمين تبعاً لنوع الضمان :

القسم الاول هو الذي تكون فيه الصناعة ذات ماكينات أو آلات أو أدوات قائمة فوق أرض يمتلكها صاحب الصناعة . أو كانت قائمة فوق أرض لا يمتلكها ولكنه يملك عقاراً أو أرضاً تصلح أن تكون ضماناً لسلفته . وفي هذه الحالة يجوز تحويله سلفة صناعية بضمان ما يملك

والفرق الوحيد بين هذا القسم من الصناعات وبين الصناعة الكبيرة هو انه في الصناعة الكبيرة يكتفى بالضمانات والمراجعة . أما في الصناعة الصغيرة القائمة في ملك صاحبها فيضاف الى الضمان والمراجعة تفتيش دوري للتأكد من سير الصناعة وارشاد ومعاونة أدبية لا يترتب عليهما تخلى صاحب المصنع عن مسؤوليته

فإذا دلت بوادر العمل على أن صاحب المصنع غير قادر على السير به فينبغى أن تتخذ التدابير الفعالة في الحال لاسترداد مقدار القرض

والقسم الثاني هو ما اذا كان طالب السلفة الصناعية صاحب مصنع ذى

ما كينات أو أدوات وآلات قائمة في غير ملكه وكان هو غير مالك ارضا أو عقارا يقدمها ضمنا فانه يجوز التسليف في هذه الحالة أيضا بضمان ما كيناته ان كان لها قيمة تقوم بها على شرط أن لا يتبع الا بعد شهادة من جهة معينة بانها غير ضامنة لسلفة صناعية . أو بضمان شخصي . وفي الحالتين ينبغي أن يخضع صاحب المصنع لتفتيش دورى يستتبع في نتائجه ما يستتبع التفتيش في القسم الاول من نتائج . ويجب أن يعاون التشريع المصرى على جواز عقد الرهن على ما كينات المقترض ولو كانت هذه الما كينات قائمة فوق أرض غيره كما هي الحال في التشريع اليونانى الجديد الذى سيأتى بيانه .

ولما كان اصحاب الصناعات الصغيرة غير قادرين عادة على تقديم الضمانات اللازمة للسلف الصناعية التى يطلبونها فان أفضل طريقة لتشجيعهم في عملهم الصناعى هى بث روح التعاون بينهم لتكوينهم في صورة شركات تعاونية للانتاج الصناعى . وهى نوع من الشركات يجب ان يوضع لها تشريع خاص مثل تشريع الشركات التعاونية الزراعية . أو في صورة شركة مساهمة مصرية . ومتى انضم أرباب الصناعة الصغيرة بعضهم الى بعض ، وتعاونوا في الانتاج بروح واحدة من التضامن والتعاون ، وبدامن حسن استعدادهم وبوادر عملهم ما يشجع الآمال في نجاحهم لو انهم امدوا بشيء من المال جاز وقتئذ أن يقرضوا من مال التسليف الصناعى بالقدر الكافى لادارة عملهم والتفتيش عليه والاشراف على تقدمه والتأكد من قيامهم على اقدامهم وسيرهم بانفسهم في طريق النجاح . وهنا قد يقوم تضامنهم الشخصى مقام أى ضمان مادى .

وهذه طائفة يجب تشجيعها حتى ولو كان في اقراضها أى نوع من الخطر . ولهذا يحسن الاحتياط بتخصيص مبلغ معين لهذا العمل كالا احتياطى الذى وجد لا قراض امثالهم في بلجيكا .

سادسا - المرة في التسليف الصناعي

يجوز أن يكون التسليف الصناعي لمدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل .
والمدة القصيرة هي التي يكون التسليف فيها لحاجات العمل الصناعي الدائر
كشراء مواد غفل أو دفع نفقات سائرة كاجور عمال حتى يتم تحصيل المنتظر من
يرادات الصناعة

والمدة المتوسطة هي التي يقصد بها اجراء اصلاحات أو تحسينات لا يمكن
استهلاك نفقاتها في مدة قصيرة ولا يحتاج الحال فيها الى مدة طويلة ولا الى زيادة
رأس المال . وأما القروض لمدة طويلة فهي التي تدعو اليها ضرورة توسيع نطاق
الصناعة بإنشاءات جديدة يراد بها زيادة الانتاج عما هو عليه والتي تكون نفقاتها
بحيث لا يتيسر للمصنع المقترض سدادها الا بأقساط سنوية لمدة طويلة من الزمن
تتراوح بين سبعة أعوام وعشرين سنة أو ثلاثين سنة وقد تذهب في بعض الاحيان
الى خمسين سنة بحسب ما يقدر لاستهلاكها من أرباح تنتج عن هذه العملية
وتفضل الشركات الصناعية القروض لمدة طويلة بدلا من زيادة رأس المال لان
هذه القروض تكون عادة بفائدة ثابتة تصرف أولا من الأرباح والباقي يوزع على
المساهمين . ومتى تم استهلاك القرض في نهاية المدة الطويلة فان القسط المخصص
لاستهلاكه يتحول الى ارباح المساهمين فتزيد حصصهم فيها . بخلاف ما لو زيد رأس
المال من بادئ الامر فان الارباح توزع بنسبته وتقل بزيادته

سابعا - اصرار السندات الصناعية

السندات الصناعية هي مستندات في أيدي أصحابها بدين يدينون به صناعة
من الصناعات أو هيئة مالية مركزية تهتم بالأعمال الصناعية مقابل فائدة محددة
يتقاضونها في كل عام قبل توزيع أى ربح من الارباح على المساهمين

وفائدة السندات الصناعية ترجع الى أنها أوراق مالية أى ثروة منقولة قابلة للنقل بسهولة . وبفضل صفتها المنقولة يستطيع تحويل الأموال الثابتة فى الصناعات الى ثروة منقولة فتتناولها الأيدى بالتبادل وينشأ عن هذا التبادل تحريك للثروة الثابتة تنتفع به الصناعة . اذ أن الدائن لصناعة من الصناعات قد لا يستطيع أن يدينها لمدة طويلة أو قد لا يستطيع أن يدينها بما يلزمها من أموال قد يحتاج اليها بعد إقراضها . ولكنه اذا تمثل الدين فى سندات صناعية جاز له أن يطرحها فى السوق وأن يتناولها الأيدى بالتبادل أو أن يقترض عليها اذا أراد الاحتفاظ بها فيسترجع بذلك ما أقرض كله أو بعضه وتطمئن الصناعة الى وجود الأموال التى تحتاج اليها لمدة طويلة والسندات الصناعية لا تكون ثروة جديدة ولكنها تمثل ثروة موجودة وتجعلها منقولة بدلا من أن تكون ثابتة . والثروة التى تمثلها السندات الصناعية هى نفس موجودات الصناعة . وضمان هذه الثروة من الوجهة القانونية رهن عقارى على هذه الموجودات

ونحن فى مصر ندعو - فى حالة الإقراض لمدة طويلة بل والمتوسطة - الى استخدام طريقة اصدار السندات الصناعية لتحويل الثروة الثابتة فى الصناعات الى ثروة منقولة .



الباب الثالث

تجارب بعض الدول

في انشاء الصناعات الاهلية

وتنظيم التسليف الصناعي

كلمة تمهيدية

الآن وقد وصفنا اجمالاً اقتتار مصر الى الاعمال الصناعية الجديدة ، والمجهود العظيم لاهياء الصناعات فيها ، وعيوب التسليف الصناعي في حالته الحاضرة ، وكيفية تنظيمه ، فانه لم يبق لنا الا ان نبسط اقتراحنا العملى الخاص بايجاد اداة مالية للانشاءات الصناعية والتسليف الصناعى أى بنك صناعى مصرى .

غير أنه قبل بسط هذا الاقتراح وتحديد ماهيته وكيفية تنفيذه وأسلوب عمله نرى من المناسب أن نلقى نظرة عامة على الامم والحكومات الاخرى فى هذا الموضوع .

ونحن لا نقصد فى هذا الباب الى البحث عن أمة معينة تقتفى اثرها لننقل عنها نظامها نقلاً حرفياً . فان خطأ هذه الطريقة فى الاصلاح معروف اذ أن لكل أمة ظروفها الخاصة بها وان مما يشبه المستحيل اجتماعياً أن نجد أمتين أو أكثر فى زمن واحد أو زمنين متقاربين أو متباعدين فى ظروف واحدة متشابهة تمام التشابه تسوغ اتخاذ أنظمة الواحدة منهما أنظمة للآخرى كما هى بدون نقد ولا تعديل .

انما نقصد بتجارب الامم معرضاً من أنظمتها أو أفكار بعض ابنائها المصلحين نسرح فيه الطرف ونأمل ماذا عساه أن يكون فى هذه التجارب أو الافكار من أثر فى نفوسنا فنقارنه باحوالنا الحاضرة ونستأنس به فى رسم الطريق الذى نود أن يشق للاصلاح والنفع العام .

فنحن فى معرض الامثلة التى نضربها لا يعتبر اختيارنا إياها قبولاً منا بما جاء فيها أو ايعازاً بانها السبيل الواجب اتباعه . انما نحن نسوقها للعلم والاستئناس بها الى أن يأتى وقت اقتراحنا فنبنيه اقتراحاً مصرياً قائماً بذاته . وقد يستند فى بعض تفاصيله

الى شيء مما نكون قد بسطناه في هذا الباب من تجارب الامم والحكومات
الأخرى .

والمقام لا يتسع لذكر الأمثلة العديدة لهذا نكتفي بالكلام عن اربع دول
كبرى واربع دول صغرى وهى بالتوالى :

١ - المانيا

٢ - وفرنسا

٣ - وانجلترا

٤ - واليابان

٥ - وبلجيكا

٦ - ورومانيا

٧ - وتركيا

٨ - واليونان .

الفصل العشرون

انشاء الصناعات والتسليف الصناعي في المانيا

١ - البنوك الالمانية والصناعات الالهية

ترتب على تكوين الوحدة الالمانية بعد سنة ١٨٧٠ زيادة عدد السكان وزيادة الاقتدار على الانتاج وزيادة الثروة القومية في جميع نواحيها . وكان من أثر هذه الزيادة أن قويت البنوك ، وتركزت رؤوس الأموال ، وتجمعت بكثرة هائلة في البنوك المركزية التي تكون منها عدة اتحادات في برلين وتشعب منها فروع أخرى لتمثيلها مباشرة في الخارج .

والبنوك الالمانية لا تخصص بصفة عامة للأعمال المصرفية . وإن تخصصت فلضرورة التمييز بين بنوك الرهن العقاري وبنوك الودائع . ولكن بنوك الودائع نفسها لا تخصص لأعمال البنوك وحدها وهي قبول الودائع وخضم الحوالات التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو ضمان بضائع والوساطة مقابل عمولة في شراء وبيع الاسهم والسندات وغير ذلك مما يدخل في دائرة الاعمال التجارية لبنوك الودائع . ولكنها تقبل الرهن العقاري وتجريه في معاملاتها . وتقبل خصوصا الاشتراك في شركات تجارية وشركات مالية . وتقبل الاشتراك في أعمال صناعية والتسليف لأغراض صناعية . بخلاف البنوك الانجليزية — على الأقل لغاية القرن الماضي — فإن تقاليد الموروثة تقضي عليها بالتخصص . وهذا من أغرب ما يكون في طباع البلدين . فان الالمانى بطبعه ميال الى التخصص . والانجليزى ميال الى الجمع بين صفات كثيرة . ميال إلى أن يكون الرجل القادر في ذاته وفي أى ميدان يكون .

فكان من الطبيعي أن يكون التخصص ظاهراً في البنوك الألمانية وغير ظاهر في البنوك الإنجليزية . لكن الحقيقة هي أن التطور التاريخي للاقتصاد القومى فى كل من الدولتين هو الذى أدى الى هذه النتيجة . فالبنوك الإنجليزية تكونت بالتدريج على قاعدة الفصل بين الأعمال الصناعية والأعمال التجارية من جانب وبين الأعمال التجارية الخاصة ببنوك الودائع من جانب آخر . والثروة القومية الإنجليزية تكونت هى أيضاً بالتدريج فلم يكن لتكوينها ضرورة لتحويل بنوك الودائع عن خطتها القاضية بعدم التسليف الى مدة أكبر مما تسمح به مدة الأموال المودعة فى صناديقها . بخلاف ذلك فى البنوك الألمانية فإنها حيال دفعة الوحدة الألمانية اضطرت الى أن تسرع الى تكوين نفسها ، والى تركيز رؤوس الأموال فيها ، والى أن تأخذ بيد الإنتاج القومى من جميع نواحيه حتى تستطيع أن تشتري بمصنوعاتها ما ينقصها من مواد غذائية ومواد للصناعة تستوردها من الخارج وفى وسط هذا الاسراع لم تميز البنوك الألمانية بين أصناف البنوك وأعمالها بقدر ما تم عليه الاتفاق قديماً على التمييز فى أنواعها بالبلاد الأوروبية الأخرى ولا سيما فى إنجلترا وفى فرنسا .

وقد ساعدت البنوك الألمانية أكبر مساعدة على احياء الصناعات فى ألمانيا بتكوين الآلاف من الشركات المساهمة الصناعية ، وبتوسيع دائرة أعمال الشركات والمصانع القائمة ، وبعد الجميع بما يلزمها من رؤوس أموال . حتى أصبحت العلاقات وثيقة بين البنك الالماني والصناعات الألمانية .

فالبنوك الألمانية تنشئ الصناعات من بدايتها ، وترعاها بعنايتها ، حتى تقوى وتثابر على الإنتاج الصناعى وتفلح فيه . فهى تتولى دراسة المشروعات الصناعية من تلقاء نفسها ، أو تهتم بفحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية .

فالبنك الالماني ، فى معظم الأحوال ، اذا هدته الدراسة السابقة الى نجاح مشروع من المشروعات الصناعية أقبل على إقامته فى صورة شركة مساهمة واحتفظ بأسهمها

ضمن أوراقه المالية حتى تبدأ بوادر النجاح في العمل الصناعي . وعندئذ أما ان يطرح شيئاً مما يملك لعملائه أو للاكتتاب العام ، وأما ان يزيد من رأس مال الشركة بواسطة الاكتتاب العام ، وأما ان يطرح السندات الصناعية ذات الفائدة الثابتة بضمان موجودات الصناعة

والشركة الصناعية متى تكونت تصبح عميلة للبنك الذي أنشأها . فهي تودع فيه أموالها وتقترض ما تقتقر اليه من مال . واقتراضها يكون أحياناً في صورة حساب جار بضمان ، أو بحساب جار مكشوف من غير ضمان

وبين البنك الألماني والشركة الصناعية التي ينشئها ، أو يغذي حياتها المالية ، رابطة أخرى وهي رابطة الاشتراك في ادارة الشركة . نعم إن الشركة الصناعية تحتاج الى الإدارة الفنية . والإدارة الفنية تحتاج الى اخصائيين وهؤلاء الاخصائيون لا يكونون عادة من رجال الإدارة في البنوك . فان رجال البنوك ماليون وقليل منهم في الأصل صناعيون . ولسكن المفهوم دائماً ان الإدارة الداخلية للشركات الصناعية خاضعة للاخصائيين العديدين الذين تمتاز بهم الصناعات الألمانية . ولكن الإدارة العامة للشركة هي التي يشترك فيها البنك المرتبط بهذه الشركة . وتمثيل البنك في الإدارة العامة إما أن يكون بوجود أعضاء من رجال البنك في مجلس إدارة الشركة الصناعية . أو في مجلس مراقبة الشركة .

٢ - مشروع الماني للتسليف الصناعي

وبالرغم من أن نظام البنوك الألمانية متصل هذا الاتصال الوثيق بالاعمال الصناعية فقد وضعت في كثير من الاوقات مسألة التسليف الصناعي ولا تزال موضوعاً حتى الآن موضع البحث . ونحن لا نقتنع الآن بالبحاث الألمانية في التسليف لأسباب كثيرة أهمها أن الصناعة الألمانية صدمت صدمة كبيرة بسبب اضطراب

الاسواق الناشئة عن عدم ثبات المارك ، وبسبب طول المدة التي اقتضاها الوصول الى حل نهائي في مسألة التعويضات ، كما وضعتها لجنة (داوس) واقترها دول الطرفين المتحاربين سابقا ، وبسبب دخول عناصر رأسمالية جديدة من الخارج انتهزت فرصة نزول المارك لشراء المصانع بالعملة الاجنبية ثابتة السعر ، وانتهز أرباب المصانع هذه الفرصة لتهريب شيء من رؤوس أموالهم الثابتة بشيء من نقود اجنبية أو دفعوها في الخارج . فان هذه الظروف كلها تجعل أوضاع التسليف الصناعي في جو خاص بالمانيا ليست هناك فائدة خاصة من استكشافه .

وليس في هذه النقطة ما يستحق الذكر الا ما يشاهده المليون الاقتصاديون الأخصائيون من أن البنوك الالمانية قد بدأت تقبض يدها عن الإفراط في التسليف الصناعي ، لاعتن ضيق يدها ولاعتن قلة رؤوس الاموال التي تحت تصرفها في الاوقات الاخيرة ، ولكن عن تدبر اكثر مما كانت تصنع قبل الحرب . وهذا الخذر الجديد من جانب البنوك الالمانية هو رد فعل معقول لما كانت عليه حالة التسهيلات الواسعة للتسليف الصناعي قبل الحرب . كما أن البنوك الانجليزية تغيرت كثيرا عما كانت عليه . فهي تشترك في اعمال صناعية ، وتقرض المبالغ الوفيرة الاعمال الصناعية بأكثر مما كانت تصنع قبل الحرب .

انما نحن نرجع الى ما قبل الحرب بخمسة أو ستة اعوام ، وقت أن كانت الصناعات الالمانية مستقرة في رحاب السلم ، فترى رجلا مفكرا من كبار رجالها الاقتصاديين والماليين قد اهتم بمسألة التسليف الصناعي في المانيا ، ووضع عنها في سنة ١٩٠٨ ، عقب الأزمة التي حاقت بجميع البلاد في سنة ١٩٠٧ ، تقريرا مشهورا في المالية والاقتصاديات ، لانه وإن كان خاصا بالمانيا وظروفها المصرفية والصناعية في تلك السنة ، الا انه اشتمل مع هذا على عدة ملاحظات دقيقة واعتبارات مالية فنية عن

قيمة التسليف الصناعى وماهيته وطريقة تطبيقه تجعل الرجوع اليه مفيداً عند وضع مسألة التسليف الصناعى موضع البحث
ومما يزيد من أهمية هذا التقرير أن واضعه الدكتور (فيلكس هخت) الذى لم يكن الا مستشاراً مالياً واقتصادياً عند وضعه فى سنة ١٩٠٨ قد عالج بعد ذلك أصعب المسائل المالية والاقتصادية تعقيداً فى الوقت الحاضر . فاشترك فى مفاوضات التعويضات .

ونحن لا نلخص هنا هذا التقرير بل نفضل أن نقبس بعض مواضع منه لنعربها كما هى حتى تظهر لنا حقيقة فكرته فى تنظيم التسليف الصناعى فى صورتها الاصلية بقدر المستطاع . قال بعد مقدمة عن أحوال المانيا الصناعية والمالية ما يأتى تعرييه :
« زادت الحاجة الى التسليف الصناعى بقدر الزيادة فى رفاهية الصناعة الالمانية . ومع هذا فانه من عجائب الامور انه لا توجد حتى الآن هيئة معقولة للتسليف الصناعى . هيئة تقوم بجميع الحاجات التى يقتضيها هذا النوع من العمليات . فالتسليف الزراعى ، عن طريق الرهن مثلاً ، قد تنظم تنظيمًا يطابق تماماً حاجات الزراعة والمزارعين . وكذا الرهن العقارى يطابق حاجات المبانى وسكان المدن . والتسليف التجارى كما تخوله بنوك التسليف بطرقها السريعة من حساب جار وفتح اعتمادات يطابق بالمثل طبيعة الاعمال الخاصة بالتجارة

ولسكن التسليف الصناعى عومل دائماً فى جميع الازمان باعتباره ملحقاً للتسليف التجارى بالرغم من أن الصناعة قد اعتبرت منذ زمن بعيد فى هذه البلاد وفى غيرها ركناً مستقلاً من أركان الانتاج . حتى أنه عند تأسيس الدرسد بنك سمي « بنك للتجارة والصناعة » وكذلك عند تأسيس بنك اوستريشى كريديتا نستلت سمي كذلك « بنك للتجارة والصناعة » ولسكن التسليف الصناعى فى هذين البنكين ليس قائماً بذاته بل هو يحسب فيهما نوعاً من التسليف التجارى

ومن الغريب أن مؤلفاتنا الاقتصادية التي تشتمل على كتب قيمة عن التسليف لا يوجد بينها أبحاث أساسية عن جوهر التسليف الصناعى . والحقيقة أننا إذا استثنينا بعض صغار الصناع فإن كل صانع يعتبر تاجراً على الأقل فى الأوضاع القانونية مهما زادت مقدرته الصناعية عن كفايته التجارية . وبصفته تاجراً يلتقى بمدير البنك، أى برئيس الحسابات الجارية، ومدير البنك ذو خبرة واسعة فى أعمال التجارة والتسليف التجارى ولكن خبرتهم هذه لا تكفى غالباً لتقدير الأعمال الصناعية ولا لتقدير طبيعة التسليف اللازم للصناعات . لهذا فإن التسليف الصناعى يعامل طبقاً للطرائق المتبعة فى التسليف التجارى بما يترتب عليه من نتائج خطيرة يؤسف لوقوعها .

والتسليف الصناعى موزع توزيعاً غير مناسب للحال فى أغلب الأحيان . فهو يُرفض حيث يجب أن يمنح . ويمنع حيث يجب أن يرفض كلياً أو على الأقل جزئياً . وإذا ارتكب مدير الحسابات الجارية خطأ ترتبت عليه خسائر للبنك فإن هذه الخسائر تحمل على ما يسمونه خطر التسليف الصناعى الذى يعتبر أكبر من خطر التسليف التجارى ، ثم تضاف الخسائر الى حساب الارباح والخسائر ، وبذا ينتهى الحادث بسلام . والواقع هو أن التسليف الصناعى ليس أخطر من التسليف التجارى . ولكن هذا النوع الاخير من التسليف يمنع لطالبه بخبرة وتجربة أوسع مما هما فى النوع الاول . بحيث أنه لو توافرت فى العمال عين المعلومات الفنية أو عين المهارة فى التسليف الصناعى لما نتجت عنه أية خسارة .

وكم رفض التسليف الصناعى فى أحوال كان ينبغى فيها لإجابة الطالبين بالقبول . ومنع التسليف الصناعى الواجب منحه ضار من الوجهة الاقتصادية بمقدار الضرر الناشئ عن قبول تسليف لا مسوغ له . وفحص طلبات التسليف الصناعى يستدعى التفاتاً عظيماً . وقد يترتب على عدم الالتفات فيه أضرار كثيرة . نضرب لذلك مثل

مدير بنك يكاف مهندساً معمارياً خبيراً بتقدير قيمة مصنع كبير لتوليد الكهرباء من مسقط مياه مهندساً لم يسبق له الاشتغال بهذه الاعمال بدلا من تكليف خبير بمساقط المياه متعلم تعليماً خاصاً عالم بهذا النوع من فروع الصناعة . فانه في هذه الحالة إما أن يكون المدير بعيداً عن أمور الصناعة وإما أنه لم يوجه الالتفات اللازم للحالة التي عرضت عليه . وإما أن يكون الأمر لسبب آخر لا محل لتحديده .

والتسليف الصناعي ذو طبيعة خاصة من جميع الوجوه : من الوجهة العامة ومن الوجهة الخاصة بكل حالة من الأحوال فهو لهذا يستدعى علاجاً خاصاً . الخ . الخ . الى أن جاء الى التمييز بين التسليف لأجل قصير والتسليف لأجل طويل وتسكلم عن إصدار السندات وأعرب عن نظريته في طرق التسليف الصناعي لأجل طويل بما يأتي تعرييه :

وسنوضح الآن الاوضاع والطرق التي ينبغي أن يمنح بمقتضاها التسليف الصناعي .

١ - يجب أن يعتبر التسليف الصناعي تسليفاً قابلاً للسداد على دفعات سنوية وهذه الطريقة هي التي تتمشى مع فكرة أن المبالغ المقرضة في التسليف الصناعي غير قابلة للحصول عليها عيناً في الحال . ولا يمكن التعاقد بأى حال من الأحوال على قرض من القروض ما لم يكن محدداً بأجل ولو كان هذا الأجل بعيداً . وليس معنى هذا أن الدين الذي يسدد جزء منه بالدفع السنوى غير قابل لأن يكون موضوع التعاقد من جديد فيما بعد عند ما تسمح الظروف بذلك . فقد ثبت من جهة أخرى أن طريقة الدفعات السنوية في الرهن العقاري غير كافية وحدها لانتهاء الديون . ومسألة انتهاء الديون لا ينبغي أن توضع بالنسبة للاموال الصناعية أو على الأقل ينبغي أن لا توضع بعين السكيفية المقررة لانتهاء الديون المضمونة بالرهن العقاري .

٢ - ينتج من مشاهدة جميع الأعمال الصناعية أن استهلاك الدين الصناعى لأجل طويل ينبغى أن يتم فى مدة أقل من المدة المقررة عادة فى التسليف الزراعى بضمان الرهن العقارى . وذلك لأنه بينما نشاهد أن الاستغلال الزراعى يستدعى درجة من دوام الحال فيها . نشاهد بالعكس أن الاستغلال الصناعى يتحتم عليه أن يساير فى الأوقات المناسبة الاختراعات الحديثة والاساليب الجديدة التى يكون العمل قد دل على امتيازها على الاساليب القديمة وهذه الضرورة فى المسايرة تختلف طبعاً باختلاف الصناعات وعديد تنوعاتها . ولكنها ضرورة لا تستطيع صناعة من الصناعات أن تهمل مستلزماتها فى الحياة الصناعية .

وعلى هذا فإن التسليف الصناعى لا يمكن بادىء بدء أن يمتد الى آجال طويلة بل بالعكس ينبغى أن ترتب أقساط الاستهلاك فيه الى مدة من الزمن محدودة بخمسة عشر عاماً فى المتوسط . ويمكن تجاوز هذه المدة الى عشرين عاماً بالنسبة لبعض الصناعات وانقاصها الى عشرة اعوام بالنسبة لصناعات اخرى .

٣ - يجب ان لا ننسى أن السندات الصناعية ، بالنسبة للشركات الكبرى المساهمة الصناعية ، مضمونة بعدة ضمانات ، منها رأس مال الشركة الممثل فى اسمها ، ومنها مال الإحتياطى . وعلى هذا فإن التسليف الصناعى لمدة طويلة ، هذا التسليف الذى يقابله اصدار سندات صناعية ، ينبغى أن يكون مبنياً على نسبة معينة بين رأس مال السندات من جهة ورأس مال الاسهم والمال المتجمع للاحتياطى من جهة أخرى . وليس من المستطاع ان يعين مبدأ عام لتحديد النسبة بينهما .

٤ - يجب ان لا يغرب عن البال أن المعهد المركزى المعد للتسليف ينبغى ألا يقصر القروض التى يعقدها على فرع معين من فروع الصناعة بل يوزع ما يستطيع اقراضه على عدة صناعات لانه لو قصر معاملاته على صناعة واحدة لتعرض لخطر وقوع انقلاب سريع فى هذه الصناعة أو حدوث أزمة فيها بخلاف ما لو عم معاملاته

مع عدة صناعات فانها لا تصاب جميعها في وقت واحد بالانقلابات السريعة ولا بالازمات . كذلك ينبغي أن يوزع التسليف على عدة جهات لتخفيف وطأة الخطر عند حدوثه .

٥ - يجب أن لا تمنح السلف الصناعية للصناعات التي تكون في دور التكوين بل تمنح فقط للصناعات القائمة التي تستطيع ان تثبت انها دخلت في دور الانتاج . فالصناعات المؤسسة حديثا ، أو على الاقل الصناعات التي لا تنتج ، يجب اخراجها من دائرة التسليف الصناعي .

٦ - يجب أن تكون المصانع التي يطلب التسليف الصناعي بخصوصها مؤسسة على أحدث طراز . وهذا لا يمنع من تعيين جزء من مبالغ التسليف الصناعي لأجل طویل ليستخدم في تحسين ما كينات المصانع .

٧ - وفي النهاية فان أهم شرط لمنح أى قرض صناعى جائز هو فحص موضوع القرض قبل منحه وفحصه بخبرة واسعة من الوجهة التجارية والوجهة الفنية . وهذا الشرط الذى نذكره فى آخر الشروط هو فى الواقع أهمها .

انه كثيرا ما يتساءل الناس كيف أن البنوك العقارية لا تضطر الا نادرا إلى البيع القهرى بأحكام السلطة القضائية بينما ان الافراد الذين يقرضون بضمان رهن عقارى أقل مما تقرض البنوك العقارية يضطرون بالعكس الى بيع قهرى أكثر منها . والجواب على هذا بسيط وهو أن القواعد الفنية للتسليف بضمان الرهن العقارى قد وصلت فى البنوك العقارية الى درجة راقية من الاتقان قل أن يترتب عليها وقوع خطأ .

ولا شك ان القواعد الفنية الخاصة بالتسليف الصناعى غير بالغة فى الاتقان ما بلغت القواعد الفنية الخاصة بالتسليف العقارى . وهذا هو الداء الذى ينبغي أن يعالجه معهد التسليف الصناعى المركزى الذى نرى ضرورة إنشائه . فان الجارى الآن هو

أن مديري الحسابات الجارية في البنوك هم الذين يقررون منح أو رفض أى قرض صناعى لأجل طويل . ومن هنا نشأت النتائج السيئة التى تحملتها البنوك بسبب التسليف الصناعى والشكاوى التى أظهر بها رجال الصناعة أن البنوك لا تساعد المساعداً الثابتة الكافية . وما هذا كله إلا لأن التسليف الصناعى هو أقل أنواع التسليف إحصائياً فى قواعده الفنية .

والصناعة فى ألمانيا لا تحتل فى طياتها أى خطر أكثر مما تحتله التجارة . وعلى هذا فإن التسليف الصناعى القائم على نظام فى متقن لا يترتب عليه أى خطر أكثر مما يترتب على التسليف التجارى القائم على نظام فى متقن . ولربما كان الخطر فيه أقل من الآخر ، وذلك لأن الاحتياط من الرجل الصناعى أسهل تحقيقاً من الاحتياط من التاجر غير الصناعى

وما التجارب السيئة التى قامت بها البنوك فى مادة التسليف الصناعى إلا ناشئة عن جهلها بالحالة الصناعية وعن تنظيمها الناقص للتسليف الصناعى . فإن البنوك قد اكتفت بأن تطبق على التسليف الصناعى عين الطريقة التى تستخدمها فى التسليف التجارى . وبالطبع كان لهذه الطريقة نتائج سيئة .

وليس تقدير أى عمل صناعى من وجهة التسليف بأصعب من تقدير أى عمل تجارى . ولكنه يستدعى تدابير أخرى : يستدعى اتخاذ وسائل خاصة غير معروفة فى كثير من البنوك . ولو أننا نلاحظ أن بعض البنوك المالية قام بمجهود فى هذا السبيل ، وأن الأفكار قد أخذت تستمد شيئاً فشيئاً ، وتتهيأ لمعالجة التسليف الصناعى بصفة خاصة محددة ، وأن التطور فى هذا التحول واقع لا محالة ، وأن ما نشاهده من بوادر النجاح دليل التقدم فى سبيل هذا التطور المحتوم

وقد حلت مسائل اقتصادية أكثر تعقيداً من مسألة التسليف الصناعى حلاً مرضياً . مثال ذلك التطور الذى آلت إليه شركات التأمين على النقل من حيث

ارتباطها الوثيق بتجارة العالم . فان الشركات الالمانية للتأمين على النقل تقوم بعملياتها في جميع أنحاء العالم بقواعد فن تحمل على الاعجاب بها . فان هذه القواعد تقضى بالتميز بين أصناف التجارة والصناعة لافي منطقة معينة بل في مناطق العالم فاذا كان قد وجد حل لأمثال هذه المسائل الاقتصادية الشاقة فان من المحقق احتمال الوصول الى وضع نظام متقن للتسليف الصناعي يمكن تطبيقه بسهولة وبدون حاجة الى نفقات زائدة غير متناسبة وبكيفية تسمح لمعهد التسليف الجديد أن يحدد شروط التسليف الصناعي لمدة طويلة بدرجة كافية من الاطمئنان الاكيد . ونحن سعداء اذ نرى أن العناصر الكافية لتكوين هذا المعهد موجودة في البلاد . واننا نعمل على أرض مجهزة . لأن كل عمل صناعي يجب خصه ، من جميع نواحي أساسه التجاري من جهة ، وخصه من جهة أخرى في مجموع أساسه الصناعي بملكة نقد واجبة . ونحن نعين منذ الآن كيفية ذلك :

١ - فمن الوجهة التجارية ، أى فيما يتعلق بفحص حسابات العمل الصناعي ، والتقارير الخاصة به وبكل ما يتعلق به عن قرب أو بعد ، يوجد لدينا أنموذج وضعته الشركات التي جعلت من أغراضها فحص حسابات جميع الأعمال التجارية وشركات الخبراء في الأعمال الحسابية . وهى شركات من المرغوب فيه أن يزيد عددها . وعلى أى حال فان المعهد الجديد للتسليف الصناعي ينبغي عليه أن يسير بالاتفاق مع شركة من هذه الشركات الموجودة أو مع شركة يقوم هو بإنشائها . فان من المعلوم أن الخبراء في الأعمال الحسابية غير موجودين في كثير من المناطق الألمانية أو أنهم موجودون ولكنهم تقصهم الكفاية اللازمة . وتوجد في برلين ثلاث شركات من الخبراء في الأعمال الحسابية متصلة ببعض البنوك الكبرى : فواحدة من هذه الشركات متصلة بالدوتش بنك ، والثانية متصلة ببنك الديسكونت وبعض المعاهد الأخرى ، والثالثة « بشافوز نشير بنك فرين » وبدرسدنير بنك . ولهذه الشركات قيمة عظيمة

من حيث الخبرة في الاعمال الحسابية ، ومن حيث التنظيم التجارى للامال .
ب - ومن جهة الفحص الفنى لعمل من الاعمال الصناعية توجد بالمثل جمعيات
كبيرة فنية تجمع في أوساطها الكفايات اللازمة . نذكر من ذلك مثلاً « جمعية
المهندسين الالمانيين » وعدد أعضائها ١٢٠٠٠ مهندس . و « جمعية السكهربائيين
الفنيين » وتتألف من ٣٠٠٠ عضو تقريباً . و « جمعية الفنيين فى الملاحة » وفيها بالمثل
٣٠٠٠ عضو تقريباً . و « جمعية الفنيين لمجارى المياه والغاز » وتشتمل على ٨٠٠٠
عضو و « الجمعية الالمانية للانشاءات الميكانيكية وللاسكك الحديدية » وعددها ٦٠٠٠
عضو . و « جمعية الفنيين الالمانيين » وتشتمل على ٢٠٠٠٠ عضو . و « الجمعية
الالمانية للمسابك والمناجم » يضاف الى ذلك غرف الزراعة والجمعيات الزراعية الخ .
ولا نزاع فى أن بين هذه الجمعيات رجالاً ذوى خبرة وقدرة على فحص أى
عمل صناعى معين فحسباً وافياً . ومع هذا فان الاختيار من بين هؤلاء الرجال
صعب لأنه يقتضى البحث عن خير يجمع بين القيمة الفنية والخبرة التجارية . فان
العمل يقضى بأن تجتمع هاتان الميزتان فى شخص واحد حتى لو قامت شركة من
الخبراء فى الأعمال الحسابية بفحص العمل الصناعى من الوجهة التجارية . ومن
المحقق قلة هؤلاء الأشخاص الذين يجمع الواحد منهم فى نفسه هاتين الميزتين .
وهذه الصعوبة نفسها لازالت تلاقيها بنوك الرهن العقارى عند بحثها فى جهة معينة
عن مهندس معمارى أو مقاول تجتمع فى شخصه الصفات اللازمة للقيام بالمهمة التى
تكلفه بها . يضاف الى هذا أنه بجوار الخبرة الفنية والخبرة التجارية ينبغى أن تتوافر
فى الخبير الفنى الصفات الأخلاقية والقدرة على مزاولة أعمال المهنة حتى يتمتع بثقة
البنك الذى يتصل به .

وهذا الخبير الفنى لا ينبغى أن يقصر جهده على فحص العمل الصناعى كما هو
معروض تحت فحصه . بل يجب عليه أيضاً أن يعتمد على علاقته ليحصل بطريقة

غير محسوسة على معلومات عن المنافسين لهذا العمل الصناعى . فقد ادهشتنى فى كثير من الأحيان قدرة المنافسين على معرفة أحوال المشتغلين بصناعة مماثلة لصناعاتهم . وكم حصلت على معلومات سرية عن عمل صناعى معين من المنافسين لأربابه . واستقيت المعلومات من مجاميع فيش منظمة عن البيوت المنافسة رأيت من تفاصيلها المدهشة ما يتجاوز كل تقدير .

وهيئة الخبراء ، التى يعتمد عليها معهد التسليف الصناعى الجديد ، ينبغى أن يكون أفرادها أقوياء فى ثقافتهم ، وأقوياء فى المهن التى ينتسبون اليها . وذلك لأن هذا المعهد يجب أن يدار بكيفية من الاتقان نادرة الوجود . ويجب أن يلاحظ بجوار هذا أن المسائل التى تفحصها هذه الهيئة محدودة العدد بالقياس مثلاً الى مواضيع الخبرة التى تقوم بها البنوك العقارية فان كل موضوع منها عبارة عن عقار أرض زراعية أو دار . بخلاف الخبرة الفنية الصناعية فانها تستدعى تحقيقاً أوسع نطاقاً وأكثر اشتمالاً على مسائل متنوعة تدرس بتعمق شديد .

ومع هذا فنحن لا نستطيع أن نخفى أن نفقات المعاينة فى صناعة من الصناعات تزيد عن نفقات الخبرة لمعاينة عقار من العقارات . ولكن التجربة قد دلت على أن الصناعيين الذين يبحثون عن قرض يوافقون بارتياح على تحمل نفقات المعاينة . وأحياناً ما يعرضون استعدادهم من تلقاء أنفسهم لتحملها .

وإذا فحست صناعة من الصناعات بهذه الكيفية التى وضعناها وجاء وقت اعتماد السلفة الصناعية وجب أن تؤخذ فى ذلك نفس الضمانات الجارية فى التسليف التجارى ، وفى الرهن العقارى ، وان تؤخذ فى بعض الأحيان ضمانات أقوى مما تقدم . نعم انه من الجائز أن تقع بعد ذلك أخطاء محتملة الوقوع ولكن مثل هذه الأخطاء تقع أيضاً فى أحوال التسليف التجارى والتسليف العقارى . وهى ان وقعت

في التسليف الصناعي فمن الممكن اصلاحها مادام العمل سائراً وفق نظام قائم على مبادئ صحيحة مقررّة أحسن تقرير .

ومن أجل اتقاء هذه الاخطاء المحتملة الوقوع اقتضت الحال الى ضرورة وجود عناصر من الضمانات تضم الى سواها. ولا بد أن نذكر هنا أن كثيراً من الشخصيات الكبيرة تتقدم لضمان سلفة صناعية مطلوبة لعمل صناعي فردى أو لعمل صناعي تقوم به شركة مساهمة. وأحياناً ما يكون رأس مال الشركة الممثل في أسهمها في أيدي أعضاء مجلس ادارتها فيتقدمون جميعاً بصفتهم الشخصية لضمان السلفة المطلوبة لعمل الشركة الصناعي ومع هذا فإن هذا النوع من الضمان لا يمكن إلا أن يكون وقتياً. ولهذا فإن طريقة دفع الدين بأقساط سنوية مرتفعة لها أهميتها من هذه الوجهة. وفي بعض الأحوال التي أعرفها قدم بعض الافراد تأمينات على الحياة لتكون مبالغها المستحقة في حالة الوفاة ضماناً آخر من ضمانات التسليف الصناعي .

ومما يصح أن يوصى به أن يشتمل عقد السلفة الصناعية على التعهد باجراء فحص دورى للحالة التجارية والفنية للعمل الصناعي الذي منحت بسببه هذه السلفة .

وبالجملة فإن نيتنا في هذا البحث هي أن نثبت أن التسليف الصناعي لم يساير التطور الصناعي . وأن نثبت بعد ذلك أن هناك محلاً واضحاً للتفرقة بين التسليف لاجل قصير . والتسليف لاجل طويل . وأن نثبت أن أزمة التسليف التي نسعى لتجاوزها (سنة ١٩٠٨) كان من المستطاع تخفيف وطأتها لو أن المحتاجين الى القروض الصناعية اتجهوا مباشرة لحملة رؤوس الاموال بدلاً من اتجاههم بسوء تدبيرهم الى المالىين. وأن نثبت في النهاية أن انشاء معهد مركزي للتسليف الصناعي لاجل طويل يكون حسنة من الحسنات يعود أثرها النافع على الصناعة وعلى البنوك . وأن هذه الحسنة تكون عظيمة بقدر ما يكون المعهد حسن الادارة . فإن الصفة الجدية في الاعمال ليست فضيلة من الفضائل ولكنها فقط عمل من أعمال الذكاء. وليس الغرض هو

المبالغة في تقديم رؤوس أموال جديدة للصناعات ولـسكن الغرض هو أن يقدم لها الاعتماد المالى الذى تستحقه والذى يتفق وحاجاتها . وان ينظم التسليف الصناعى بتحسين طرقه الفنية حتى يسد نقص هام فى تكوين الاعتماد المالى الخاص فى مجموعه العام . ١٥ — كلام الدكتور هخت .

٣ - الصناديق التعاونية والتسليف الصناعى

وتوجد بجوار البنوك العادية فى المانيا صناديق تعاونية على نظام رافيزين . يستعين بها صغار رجال الصناعة على اقتراض ما يفتقرون اليه من مال وهى تعد بالآلاف وبحسب مجموع رأس مالها بالمليارات . وهى موضعية ولو انها مرتبطة بصناديق مركزية . وهى قائمة على فكرة التعاون بين المشتركين فى كل صندوق من هذه الصناديق . وسعر الفائدة فيها أقل من سعر الفائدة المتداولة . ومما يلاحظ ان الدولة الالمانية لم تتدخل مطلقا فى ادارة هذه الشركات . بل تركتها تنشأ وتقوى من نفسها حتى بلغت ما بلغت من قوة . ونجاحها فى المانيا يرجع الى ملكة التنظيم والى تعدد الاوساط الجغرافية الالمانية التى تصلح فيها أمثال هذه الانظمة .

وعلى مثال هذه الصناديق قام المالى الايطالى الكبير « لويجى لوتساو » بالدعوة لانشاء صناديق تعاونية فى ايطاليا ربطها ببنوك شعبية نجحت هى بالمثل نجاحا عظيما فى ايطاليا وعاونت كثيرا فى التسليف الصناعى لصغار الصناع .

الفصل الحادي عشر

تشجيع الصناعات في إنجلترا

لو تتبعنا تاريخ إنجلترا الصناعي في جميع أدواره لوجدنا فيه أمثلة شتى من جهود الأمة والدولة في تشجيع الصناعات الأهلية . على أننا نكتفي بالحاضر عن الغابر ، ونستعرض هنا شيئاً من مظاهر التشجيع للصناعات الأهلية ، سواء من جانب الأمة أو من جانب الدولة

١ - البنوك الإنجليزية وأنشاء الصناعات الأهلية

من السائد المعروف أن البنوك الإنجليزية متخصصة في أعمالها وانها لا تخرج عن المحيط الذي رسمته لنفسها . فنها بنوك الودائع وبنوك التجارة الخارجية وبنوك المستعمرات وبنوك صناديق التوفير وغير ذلك من الأنواع . وهي كلها تعمل في الدائرة الخاصة بها دون الخروج عن محيط هذه الدائرة . وبنوك الودائع بالذات ، وهي أهم هذه الأنواع من جميع الوجوه ، لا تعمل على الأقل في الظاهر الى الاشتراك مباشرة في الأعمال الصناعية . أو أنه ليس من تقاليدها الاشتراك في هذه الأعمال لسبب جوهرى هام وهو أن الودائع تحت الطلب ينبغي عدم تشغيلها الا لمدة قصيرة الأجل يتيسر في نهايتها الحصول على المال وجعله على الدوام جاهزاً تحت الطلب . والأعمال الصناعية تستدعى تركيز الاموال فيها بحيث يتمتعز استردادها جاهزة الا بعد مضي مدة طويلة من الزمن .

ومن رأى أرباب البنوك الإنجليزية ، ظاهراً ، انه اذا وجد جماعة من جماعات الأعمال الصناعية يحتاجون الى مال يستخدم في انشاءات صناعية ويبقى فيها بالتالى الى أجل طويل وجب عليهم أن يتجهوا الى أرباب الاموال مباشرة بطلب اشتراكهم

في هذه الاعمال . ولكنهم في الحقيقة قد اضطرتهم المنافسة ، وضرورة النهوض بالصناعات الاهلية، الى تمويل هذه الصناعات بالتأمين على تغطية ا كتتاباتها المعروضة في صورة أسهم أو سندات أو باقراضها المال اللازم لها في صورة أوراق تجارية متجددة وأرباب الاموال في انجلترا القادرون على الاشتراك في رؤوس أموال الشركات، والراغبون بالذات في الاشتراك في رؤوس أموال الشركات الصناعية ، يعدون بمئات الآلاف بل وبالملايين . وهذا الميل الى الاشتراك المباشر في الشركات الصناعية ناشئ عن غريزة الأمة الانجليزية نفسها باعتبارها قبل كل شيء أمة صناعية ، وناشئ عن توقع أرباح من الأعمال الصناعية أوفر من الأرباح العادية في الأعمال الأخرى ، وناشئ في آخر الأمر عن احساس جديد متولد بعد الحرب في نفوس الرأي العام البريطاني وهو أن الصناعة البريطانية في حاجة الى التجديد ، وهذا التجديد يستلزم الكثير من رؤوس الاموال . حتى أن انجلترا بقيت بضعة سنين بعد الحرب تمنع تصدير الأموال الانجليزية للقروض الخارجية حرصا على استخدامها في الحاجات الداخلية ومنها التجديدات الصناعية . والصحافة الانجليزية أكبر وسيلة للإعلان عن حاجات الصناعة الى الاموال . والصحف المهتمة بالشئون المالية ، كالتمس المالية ، مملوءة بانباء الا كتتابات في أسهم وسندات الشركات الصناعية . فهي لا تخلو يوما من الايام من عرض ا كتتابات في أسهم أو سندات شركات أو من نبأ عن انتهاء هذه الا كتتابات . وليس من شك في أن قدرة الأمة الانجليزية على الا كتتاب في هذه الأسهم والسندات قد بلغت حدا كبيرا تنم عنه أهمية المبالغ المعروضة للا كتتاب وليس من شك في أن الجمهور يقبل على اقتناء الأسهم والسندات الصناعية اقبالا تنغطي معه ، في كثير من الاحيان ، المبالغ المعروضة للا كتتاب .

وانا لنضرب مثلا عما هو معروض من مبالغ مطلوبة للشركات الصناعية بيومين نختارهما صدقة أحدهما في سنة ١٩٢٥ والثاني في سنة ١٩٢٩

ففي ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ كان مقدار المطروح من أسهم وسندات الشركات الصناعية ٦٣٨٥٠٠٠ ج . ك وكان يخص شركة النشادر والنيترات - Synthetic Ammonia and Nitrate Ltd بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج . ك سندات صناعية مضمونة في رأس مالها وفائدتها من الدولة الانجليزية بناء على السلطة المخولة لها « بقانون تسهيلات التجارة » وهي شركة تزاوّل - كما يدل عليها اسمها - صناعة النشادر والنيترات ومستخرجاتها بتثبيت الازوت من الهواء . وكان لها وقت اصدار هذه السندات مصانع تنتج ثلاثين طنا من النشادر في اليوم فارادت أن تزيد قوة انتاجها الى ٢٠٠ طن في اليوم يتولد منها ٢٧٠٠٠ طن في العام من سلفات النشادر فاحتاجت الى مليوني جنيه للوصول الى هذه الغاية . أما السبب في ضمان الحكومة الانجليزية لهذه السندات فهو ان انجلترا تستورد من الخارج وخصوصا من المانيا معظم ما تحتاج اليه من نشادر ونيترات فرأت الدولة أن تشجع هذه الشركة، لا لتنافس الصناعة الالمانية في الخارج ، بل لتسد حاجات البلاد أو بعض حاجاتها في الداخل .

ثم شركة صناعية أخرى هي شركة اتحاد مستودعات التبريد Union Cold Storage

كان معروضا لها عن طريق الاكتات العام يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ بالمثل سندات صناعية بمقدار ٣٢٠٠٠٠٠ ج . ك بفائدة ثابتة قدرها ستة في المائة حتى يبلغ مقدار هذا النوع من السندات ٨٠٠٠٠٠ ج . ك ليكون مجموع رأس مالها من أسهم وسندات ١٢٠٠٠٠٠ ج . ك - والغرض من اصدار هذه السندات هي تسوية قروض اقترضتها الشركة لآجال قصيرة بسبب ازدياد منشآتها وخصوصا عدد مستودعات التبريد في مختلف المدن الانجليزية وبسبب احتياجها الى رأس مال دائر . ويتراوح متوسط أرباحها بين ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠ ج . ك في العام .

ثم شركات أخرى في اليوم نفسه باسم أو سندات يقل مقدار ما يخص كل شركة منها عن نصف مليون جنيه .

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ كان مقدار المطروح من المبالغ المراد الاكتتاب فيها للشركات الصناعية ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.ك منها ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.ك لشركة دينهامس في لندن Debenhams وهي شركة تعمل في صناعة نسيج الأصواف والاتجار بها . وهذه السندات مضمونة برهن عقارى في الدرجة الاولى على جميع ممتلكات الشركة . ثم شركات أخرى طرحت مبالغ أخرى للاكتتاب العام في أسهمها للصناعة المحركات الكهربائية وصناعة قطع التغير للسيارات

فهذه الأمثلة المأخوذة عن يومين بالصدفة من عامين متقاربين ترينا الطريقة المتبعة في إنجلترا في الوقت الحاضر . وهي أن أرباب الصناعات عند احتياجهم الى المال يتجهون رأسا الى طلبه عن طريق الاكتتاب العام من أرباب الأموال . والجارى هو أن الاكتتابات تدفع بواسطة بنك من البنوك .

على أننا نخطئ التقدير حقا اذا نحن تصورنا أن مهمة البنوك الانجليزية حيال الصناعات واقفة عند مجرد تلقي الاكتتابات التى تدفع بواسطتها . فان الواقع هو أن ظاهر البنوك الانجليزية أنها لا تشارك في أعمال صناعية ولا تجارية . والحقيقة أنها تشارك في هذه الأعمال . كما تدل على ذلك حساباتها الختامية . فانها وان لم تنص بالصراحة في هذه الحسابات على أنها تستخدم شيئا من أموالها في الاستثمارات الصناعية الا أن من أبوابها العامة ما هو مذكور بصفة مبهمه تدخل فيها الاستثمارات الصناعية . وقد لوحظت هذه الظاهرة منذ عشرين عاما قبل الحرب . ثم لوحظت بكيفية واضحة بعد الحرب تحت ضغط احتياجات الصناعات الى الأموال . حتى ان بعض مديري بنوك الودائع الخمسة الكبيرة المشهورة Big Five لم يتأخروا عن تقرير هذا التطور الجديد في أساليب البنوك الانجليزية .

وعلى هذا يكون الفرق بين البنوك الانجليزية والبنوك الالمانية هي أن هذه الاخيرة تهتم بدراسة العمل الصناعى ، وتساعد على انشائه ، وتطرح بنفسها أسهمه للاكتتاب وتشترك فى هذه الاسهم وتراقب العمل بعد انشائه ، وتمده بالمال ، وتصدر له السندات الصناعية ، وتشترك فيها وبالجملة تتصل اتصالاً مباشراً بالعمل الصناعى منذ انشائه الى أن يتم تكوينه غاية التمام . أما البنوك الانجليزية فهي وان لم تهتم بالشركات الصناعية من حيث دراستها ، والمعاونة على تأسيسها ، والاتصال بادارتها ، الا أنها مع هذا تحت تأثير الحوادث تضطر الى الاشتراك فى الاسهم والسندات الصناعية تدججها داخل باب عام من أبواب موجوداتها فى الاوراق المالية . بل يصح أن يقال ان البنوك الالمانية بعد الحرب ، وعلى أثر اضطراب عملتها مدة تزيد عن ستة أعوام ، اضطرت الى أن تخفف من طريقها العامة بالاشتراك الصميم فى الاعمال الصناعية . وبدأ يوجد فيها ميول الى التخصص فى الأعمال . وان البنوك الانجليزية بدأت بالمثل ، تخفف من حدة نظريتها بالابتعاد كلياً عن الأعمال الصناعية وشرعت ، ولا سيما بعد الحرب ، تساهم فى الشركات الصناعية وتقرضها لآجال طويلة بقبولها فى محفظة أوراقها المالية أسهماً وسندات صناعية تزايد قيمتها عاماً بعد عام .

٢ - التسليف للمصادرات الانجليزية

إذا كان الغرض من التسليف الصناعى هو تقديم المال اللازم للصناعات حتى تستطيع أن تعيش وتنتج المصنوعات فى أحسن حال فإن الغرض من التسليف للمصادرات هو مساعدة المصنوعات الأهلية للتصريف خارج البلاد .

وانجلترا - باعتبارها بلداً صناعياً تنقصه المواد الغذائية والمواد الاولى اللازمة للصناعات - فى أشد حاجة الى التصدير حتى تكون مصنوعاته ثمناً لما يستورد من

غذاء ومواد أولية . وميزان التجارة ، وان لم ينم عن الثروة الحقيقية ، الا انه عنصر مهم من عناصر تقدير هذه الثروة

ولما كانت انجلترا قد شغلت مصانعها زمن الحرب في صنع الاسلحة والذخائر لها ولحلفائها فقد ضعفت حركة صادراتها في المصنوعات السلمية ، وحل محلها فيها كثير من الدول المنافسة . حتى اذا وضعت الحرب أوزارها رأت الحكومة الانجليزية أن لا بد لها من استعادة مركزها في الصادرات الخارجية الى ما كانت عليه قبل الحرب

ففي ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية ان الحكومة قررت أن تخصص من أموالها مبلغ ٢٦ مليون جنيه انجليزي لمساعدة تجارة الصادرات مع بعض البلدان التي تشكو من اختلال سعر عملتها . وهذه البلاد واقعة في أوروبا الشرقية وهي رومانيا وفنلندا وبولونيا وتشيكوسلافوكيا ويوغوسلافيا والروسيا الجنوبية . وان الغرض من هذا المبلغ هو فتح اعتمادات طويلة الأجل لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنين والتأمين على أخطار التصدير

وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ انشأت الحكومة ادارة للقيام بعمليات التسليف للصادرات الى هذه البلاد Export Credit Department وبعد مضي سنة من انشاء هذه الادارة اتضح ان طلبات الاعتماد لم تزد عن ٤٥٠.٠٠٠ ج . ك واعلن ارباب الصناعة نقص هذا النظام ، وعللوا هذا النقص بأسباب منها ان الحكومة تقرض بمقدار مبلغ معين من قيمة البضاعة المصدرة وان الباقي الذي لا تقرض عليه الحكومة اذا اراد صاحب البضاعة أن يقترض عليه من البنوك وجد صعوبة في الاقتراض لان البنوك تفضل الاقتراض لمدة قصيرة بدلا من

الاقراض لمدة طويلة . هذا فضلا عن ان المصدرين لا يرغبون في كشف اسرار عملياتهم باظهار ما يربحون منها وما يخسرون .

أمام شكوى أرباب الصناعة ، وأمام أزمة العاطلين عن الاعمال التي استمرت تزايد في حدتها ، رأت وزارة التجارة بالاتفاق مع وزارة المالية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أن تزيد مقدار القروض وان ترجع الحكومة على المصدر فقط بمقدار عشرين في المائة من قيمة هذه القروض في حالة توقف الشارى عن الوفاء بتمهدياته أى بدفع ثمن البضاعة المصدرة

ثم ظهر أيضاً أن طريقة العمل غير كافية لتنشيط الصادرات فتقرر في سنة ١٩٢١ جعل الانتفاع بمبلغ ٢٦ مليون جنيه غير قاصر على البلاد آنفة الذكر بل شاملا بلاداً أخرى منها المستعمرات المستقلة ثم فيما بعد ايطاليا والبرتغال . وجعل الدولة لا تقرض المال للمصدرين بل تضمن لهم في حدود الستة والعشرين مليوناً ٨٥٪ من ثمن البضاعة بحسب فاتورتهم لا بحسب تكاليف الانتاج كما كانت الحال قبل ذلك . وطبعاً ان الدولة لا تقوم بهذا الضمان الا بعد فحص كل حالة على حدها . وصرحت الحكومة فوق هذا بأنها مستعدة للاتفاق مع البنوك أو جماعات البنوك المعتمدة على أن تحتل خزانة الدولة لغاية ٧٠٪ من أية خسارة تصيب هذه البنوك أو جماعاتها بسبب عمليات التسليف التي تعقدتها لتسهيل الصادرات الانجليزية .

وما كادت الحكومة تشرع في تنفيذ هذا النظام ، في يونيو سنة ١٩٢١ حتى أعلنت بعد أربعة أشهر بوجوب تعديل النظام من جديد على قواعد مبنية على روح الرغبة المتزايدة من جانب الدولة في تعزيد الصناعات الاهلية بتشجيع تصدير مصنوعاتهما . فقد خطب المستر لويد جورج رئيس الوزارة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢١ خطبة تكلم فيها عن أزمة العمال العاطلين وعن التدابير التي تتخذها الحكومة

لمعالجتها ووضح من بين هذه التدابير نظام ضمان الدولة لقيمة الصادرات ووضح وجوب تعديله بالكيفية الآتية :-

(١) - زيادة النسبة في ضمان الدولة يجعلها ١٠٠٪ بدلا من ٨٥٪ من سعر البيع . بمعنى ان البنك الذي يقرض صاحب البضاعة المصدرة أى قرض بضمان هذه البضاعة لا يحتمل منها اية خسارة قد تترتب على عملياته . ولكن الدولة تحفظ لنفسها حق الرجوع ضد المصدر بما مقداره ٥٧٪ من الخسارة .

(٢) - كان الواجب حتى الآن على المصدرين أن يحصلوا من وزارة التجارة على تصريح خاص فكانوا لا يستطيعون في الغالب ان يتموا صفقات البيع في الحال لانهم كانوا يخشون أن لا يحصلوا على الضمان الرسمي لهذه العمليات . ولكنه منذ الآن لم يعد هذا التصريح ضروريا لانه قد تألفت في وزارة التجارة لجنة تقدره لكل مصدر ، الاعتماد اللازم لضمان تصديراته . وهو يجرى أعماله في حدود الاعتماد المذكور دون حاجة الى تصريح سابق

(٣) - مدة الضمان خمسة أعوام وقد تكون في بعض الاحوال ستة أعوام .

(٤) - ضمان عمليات التصدير لا تشمل فقط البلاد السابق تحديدها بل تشمل أيضا بلادا أخرى ولا سيما جميع بلاد الامبراطورية البريطانية

ومنذ هذا التصريح الى شهر يونيو سنة ١٩٢٦ زادت قيمة السلف أو الضمانات للصادرات بواسطة وزارة التجارة الانجليزية من ٣٥٣٠٠٠ ج ك الى نحو ٦٠٠٠٠٠ ج ك أى انه كان لا يزال باقيا نحو ٢٠ مليون جنيه من مبلغ ال ٢٦ مليون المخصص لهذه الغاية من الخزانة العمومية بمقتضى قانون التسليف للصادرات

وفي يوليو سنة ١٩٢٦ ادخلت الحكومة الانجليزية تعديلا جوهريا في هذا النظام . وذلك بان نظمت العملية لاعلى قاعدة ضمان الدولة بل أيضا على قاعدة جديدة وهي التأمين ضد أخطار التصدير . وتغير اسم الادارة الملحقه بوزارة التجارة باسم

(إدارة التسليف والضمانات للصادرات) Export Credit Guarantee Department

وتلخص فسكرة الحكومة الانجليزية في اعتبار مبلغ العشرين مليوناً من الجنيهات الباقية صندوقاً للتأمين على السلف المترتبة على التصدير . وليس معنى هذا هو أن التأمين على أخطار التسليف لم يكن معروفاً من قبل فإن شركات التأمين تؤمن على القروض بمقدار ٣٠ مليون جنيه في السنة ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن توجه انظار هذه الشركات الى أهمية التأمين في هذه الناحية . وطريقة العمل بهذا النظام الجديد تلخص في أن « إدارة التسليف والضمانات للصادرات » تضمن أن تدفع في مواعيدها الحوالات التجارية التي تعهد بها المشترون من وراء البحار بدفع ثمن ما اشتروا من بضائع مصنوعة في إنجلترا بالعملة الانجليزية وتمنح الضمانات بعد الفحص للسلف قصيرة أو طويلة الاجل . وهي على ثلاثة أنواع :

(١) - ضمانات بالتأمين على الديون المطلوبة من الشارى لصالح المصدر دون الرجوع على هذا الاخير لمطالبته بأى مبلغ في حالة تقصير المدين عن الدفع . وهذا النوع من التأمين لا يصح أن يتجاوز ثلاثة أرباع قيمة الدين الذى تعهد به الشارى حيال البائع المصدر

(ب) - فتح اعتمادات مالية في صالح المصدرين الذين يطلبون ذلك تحت مسئوليتهم التامة تؤدي بالتالى الى الرجوع عليهم في حالة تقصير المدين عن الدفع . وفي هذه الحالة يكون الاعتماد المفتوح مساوياً للاعتماد الذى أقره البائع المصدر في صالح الشارى

(ج) - والنوع الثالث من الضمانات يقع بين النوعين السابقين . بمعنى أنها تمنح بشرط الرجوع أو عدم الرجوع على المصدر المنتفع بهذه الضمانات بنسبة مئوية من مقدار الدين في ذمة الشارى . ولا تمنح الضمانات في حالة عدم الرجوع على

المصدر الا بمقدار ٧٥ ٪ من قيمة الدين . فان أراد المصدر أن تزيد هذه النسبة
وجب عليه أن يودع تأميناً على هذه الزيادة .

وطبعاً ان « ادارة التسليف والضمانات للصادرات » لا تتعهد حيال المصدر
بدفع الدين الذى تعهد به الشارى الا مقابل ايداع سنده المأخوذ عليه .

وقد تحدد للعمل بهذه الطريقة الجديدة مدة من الزمن تزيد عن ثلاثة أعوام
اذ أن العمل بها ينتهى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ حيث يعاد النظر من جديد فيما
أدت اليه من نتائج

٣ - حماية الصناعات الأهلية

اختلف الانجليز قديماً فى موضوع هام من مواضع سياستهم الداخلية وهو هل
تفتح أبواب الثغور الانجليزية للواردات الاجنبية تدخل منها حرية ولا يفرض
عليها شئ من الرسوم الجمركية اللهم الا القليل لإيرادات الدولة أو لمقابلة المثل بالمثل
أى فرض رسوم على واردات دولة أجنبية مثل الرسوم التى تفرضها هذه الدولة على
الواردات الانجليزية . أم تبقى هذه الابواب مفتوحة على شرط أن تفرض على
الواردات الاجنبية رسوم عالية يقصد بها تعطيل دخولها لحماية الصناعات الأهلية
وتشجيع استهلاك مصنوعاتنا فى الداخل ؟ وتاريخ إنجلترا الحديث كله حافل بحوادث
هذا النزاع الخطير

والانجليز قوم عمليون غير نظريين . فهم لا يتقيدون عادة بنظرية من النظريات
أو تقليد من التقاليد خصوصاً فى سياستهم الداخلية . لهذا فانهم لا يتأخرون عن
العدول عن طريقة من هاتين الطريقتين الى الأخرى متى تبين لهم وجه المصلحة
القومية العاجلة من اتباع طريقة دون أخرى . وأغلب ما يكون هذا العدول تحت
تأثير الحوادث والأزمات الكبرى .

وقد وجدت انجلترا نفسها عقب الحرب العامة الأخيرة أمام أزمة اقتصادية خطيرة هي وجود مليون ونصف مليون من العمال عاطلين عن الأعمال . وهم جيش عرمرم اذا جاع كان خطراً اجتماعياً على البلاد . واذا أطعمته استمر عبء الضرائب ثقيلًا وحمل المعيشة غالياً . فاتفقت البلاد على اطعامه بتحويل كل عاطل عن عمل تعويضاً مالياً يقوم بأود حياته . وهذا التعويض يعتبره الكثير من الاقتصاديين واسطة لتشجيع العمال على الكسل . وهو على أى حال ضرورة لا مفر منها حتى يراجع نظام الانتاج ، ويصلح ما يشاهد فيه من خلل ، وتوجد الأعمال التي تجتذب اليها هذا العدد الهائل من العاطلين .

والبحث عن علاج مسألة العاطلين من طريق آخر غير طريق التعويض أو الاعانة هو أهم ما شغل أفكار السياسيين والاقتصاديين في انجلترا منذ عشرة أعوام الى الآن . وكانت الاحزاب السياسية الثلاثة من أهم الهيئات التي رسمت لنفسها برامج اقتصادية لعلاج هذه الحال . واذا نحن اهتممنا بهذه البرامج فانما نهتم بها من جهة كشف اتجاهها نحو الحرية أو الحماية

فبرنامج المحافظين الاقتصادي يرمي الى اتباع سياسة جمركية تقضى بفرض رسوم عالية على الواردات الأجنبية للتقليل من استيرادها بقدر الامكان ولتشجيع الصناعات الاهلية والاكتثار من انتاجها في الداخل بما يسمح لها بتشغيل عمال أكثر مما لديها . وحتى لا ينزعج المستهلكون من زيادة الرسوم الجمركية على الواردات صرح زعماء المحافظين مرات عديدة ، خلال هذه الأعوام الأخيرة ، أن تحييدهم لزيادة الرسوم الجمركية لا يتناول جميع الاصناف الواردة ولكنه يتناول فقط البعض منها لتحقيق الحماية الصناعية . وأنهم على أى حال لا يوصون بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الغذائية من دقيق ولحم وزبد وجبن وبيض لأن انجلترا لا تستطيع أن تكفي نفسها من هذه الحاجات الغذائية .

وبرنامج حزب العمال الاقتصادى يتعارض مع برنامج المحافظين تمام المعارضة فهو ينصر حرية المبادلة التجارية، ويعارض فى زيادة الرسوم الجمركية، ولو كان القصد منها حماية الصناعات الاهلية، وهذا لان زعماء حزب العمال فى انجلترا وضعوا علاجا عنيفاً للأزمة الاقتصادية وهو أن تتحول السكك الحديدية من الشركات الى الدولة، وأن تتحول الضرائب من ضرائب على الايراد الى ضرائب على الثروة، وأن تستهلك الديون العمومية من الضرائب المفروضة على أصحاب الثروات التى تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ جنيه انكليزى

وبرنامج حزب الاحرار الاقتصادى يتفق وبرنامج حزب العمال فى ترك الباب مفتوحاً للحرية التجارية وترك المنافسة تعمل عملها ولكنه لا يتفق وهذا البرنامج فى الضريبة على الثروة. ويقضى بتجسيد الاعمال المثمرة والحض على كثرة انشائها والتوسع فى نظام التسليف والضمانات للصادرات الانجليزية

وقد نشأ من تفاعل هذه البرامج الثلاثة فى السنين الأخيرة ان فكرة تحويل الصناعات الى الدولة بقيت مكتوبة من غير تنفيذ فى برنامج العمال. بل وربما تكون قد فشلت فشلاً عظيماً فى اعتصاب عمال الفحم الذى كاد يشل حياة البلاد الاقتصادية فى وقت من الاوقات. ولكنه انتهى بتسكين الحال بين أصحاب المناجم والعمال بدون حاجة الى احداث تحويل فى نظام ملكيتها. وان نظام الضرائب على الايراد هو المعمول به بتراضى الجميع عملياً وان اختلفوا فى تقديره نظرياً.

ثم نشأ عن تفاعل هذه البرامج سياسة واضحة للدولة الانجليزية. وهى انها، تحت ضغط أزمة العاطلين من العمال، وقلة الصادرات من المصنوعات الانجليزية بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب، تحولت عن مبدأ الحرية التجارية الذى كان معمولاً به الى درجة كبيرة قبل الحرب، الى مبدأ العلية بفرض رسوم جمركية عالية على

على بعض الواردات الاجنبية لحماية الصناعات الاهلية وجعل كشف الاصناف التي تفرض عليها الرسوم الجمركية المانعة قابلا للزيادة بمقتضى قانون صون الصناعات فصار وزير المالية في كل عام يوضح في الميزانية العمومية ، لمناسبة بيان ايرادات الجمارك ، مقدار الرسوم المنتظر فرضها على الواردات الاجنبية ، ويبين الاصناف التي تفرض عليها زيادة ما في هذه الرسوم .

« وتنقسم الاصناف المفروض عليها رسم جمركي مانع الى ثلاثة أنواع :-

(الأول) ويشمل الاصناف التي ينطبق عليها النظام المعروف باسم ما كنا Mackenna Duties وهو يقضى بفرض رسوم جمركية جديدة على السيارات وملحقاتها ، والساعات صغيرها وكبيرها ، وعلى اشربة الصور المتحركة المطبوع منها وغير المطبوع ، وعلى آلات الموسيقى ومختلف اجزائها . وقد اضيف الى هذه القائمة في ميزانية ١٩٢٥ المنسوجات الحريرية على اختلاف انواعها من حرير أصلي إلى حرير صناعي وقدرت على جميع هذه الاصناف رسوم متساوية النسبة بمقدار $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ من قيمتها الحقيقية .

وقدرت رسوم على الخيوط والمنسوجات الاخرى ولسكنها رسوم نوعية أى مبنى حسابها على نوع كل صنف لا على أساس قيمته .

(الثاني) ويشمل بعض أصناف معينة هي زجاجات النظارات والعدسات ، والاواني الزجاجية المستخدمة في العلوم ، والآلات الدقيقة ، وادوات التلغراف اللاسلكي ومحركاتها ، وغن المصابيح الكهربائية . وقدرت على جميع هذه الاصناف رسوم تبلغ $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ من قيمتها الحقيقية وهي محدودة بمدة من الزمن يمكن امتدادها بقرار جديد من البرلمان . بخلاف اصناف النوع الاول فان رسومها ليست مقيدة بمدة معينة .

(الثالث) ويشمل الاصناف التي ينطبق عليها قانون صون الصناعات Safeguarding Act الصادر في سنة ١٩٢١ . وهو قانون يرمى صراحة الى حماية الصناعات الانجليزية بفرض رسوم على الوارد من امثال منتجاتها بمقدار $\frac{1}{3}$ ٣٣٪ . من قيمتها الحقيقية لمدة تختلف باختلاف الاصناف وهي عادة خمسة اعوام . وقد يزيد مقدار الرسم عما هو مقرر . كما ان باب القانون مفتوح على مصراعيه لادخال اصناف جديدة تحت احكامه .

وفي ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ تعدلت الرسوم الجمركية بانقاصها في بعض الاصناف وزيادتها في اصناف أخرى . فهي تعدلت بالنقص فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على السيارات الواردة متى ثبت أن استيراد هذه السيارات لمصلحة من المصالح العمومية أو لاستخدامها في أشغال التجارة . والرسوم المفروضة على السكر الوارد لاذ نقصت بمقدار بنس واحد عن الرطل عند البيع بالفرق . ولكنها تعدلت بالزيادة تنفيذاً لقانون صون الصناعات فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الازرار المصنوعة في الخارج بما يزيد ليرادات الدولة بمقدار ٢٠٠.٠٠٠ ج ك والرسوم المفروضة على الانبذة حيث جعل الرسم بمقدار ٥٠٪ من قيمة الجالون أى جعل الرسم شلناً وستة بنسات بدلا من شلن واحد عن الجالون الواحد . أى أن اتجاه آخر ميزانية من الميزانيات العشر الأخيرة للدولة الانجليزية قائم على مبدأ الحماية للصناعات الأهلية .

ويتضح مما تقدم أن انجلترا قد تحولت من خطة الحرية التجارية التي كانت عليها قبل الحرب الى التدرج في اتباع خطة الحماية بعد الحرب بفرض الزيادة في الرسوم الجمركية تدريجاً على عدة أصناف . والتوسع في الاصناف المفروضة عليها الرسوم المانعة مع استثناء الاصناف الغذائية الأساسية وما هذا التحول الا لضرورة حماية الصناعات الاهلية من منافسة الواردات الأجنبية

٤ - تشجيع الدولة المالى للصناعات الاهلية

اذا ضربنا صفحاً عن نظام التسليف والضمانات للصادرات الذى خصصت له الحكومة الانجليزية ٢٦ مليوناً من الجنيهات فالتنا نجد بجوار هذا النظام أن هذه الحكومة قد أعانت الصناعات الاهلية بعد الحرب - ونحن نتكلم فقط عما بعد الحرب حتى لا يطول بنا الكلام - إعانات مالية شتى جديرة بالتأمل والاعتبار .

ففى فى أزمة الاعتصاب العام فى سنة ١٩٢٥ تدخلت لتسوية النزاع بين عمال مناجم الفحم وأصحاب هذه المناجم . تدخلت فى وقت كاد الاعتصاب فيه يشل حياة البلاد الاقتصادية شلاً . ولما لم تستطع أن توفق بين مطالب الطرفين اضطرت ، لا الى نزع المناجم من أصحابها وتحويلها الى مناجم أهلية ملك للمجموع الى ملك للدولة كما كان ينصح بذلك زعماء العمال ويمنون أنفسهم بتحقيقه ، بل الى حل وسط وهى أن تتحمل الخزانة العمومية مبلغاً من المال تقدمه بصفة إعانة سنوية لصناعة استخراج الفحم من المناجم . وقد بلغت هذه الاعانة فى ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ نحو ٢٤ مليون جنيه

على أن الدولة تدفع اعانات أخرى لعدة صناعات دون أن تكون فى هذا الموضع الاضطرارى الذى وقفته فى اعتصاب عمال مناجم الفحم . فهى تدفع قبل ذلك اعانة مالية لصناعة الجعة مثلاً . وهى بمقتضى قانون تسهيلات التجارة Trad Facilities Act قد منحت القروض لعدة شركات صناعية ولاآجال طويلة . فهى قد منحت من هذا الطريق ما يحسب بعشرات الملايين لشركات كبرى للملاحة والسكك الحديدية . من ذلك ما يزيد عن ستة ملايين من الجنيهات لشركة السكة الحديدية السائرة تحت أرض لندن . وضمنت السندات لعدة شركات صناعية كما سبق أن رأينا ضمانها السندات الصادرة من شركات النشادر والنترات فى سنة ١٩٢٥ .

وقد ذهبت الدولة الانجليزية الى أبعد من هذا الحد فقررت في ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أن ترفع جميع البلديات ٧٥ ٪ من الضرائب التي تفرضها على الصناعات المثمرة مقابل أن تدفعها الدولة من الخزنة العمومية للبلديات . وتحمل الدولة من جراء هذا الانقاص نحو ٢٧ مليون جنيه في هذا العام . وتنتفع الصناعة بمقابل هذا المبلغ فتصيب منه الصناعات الميكانيكية نحو مليوني جنيه والصناعات النسيجية مليوناً ونصف مليون جنيه وصناعة الصوف ٧٥٠ ر ٠٠٠ جنيه وأخيراً أفادت أنباء إنجلترا أن الحكومة الانجليزية تنوى أن تخصص مائة مليون جنيه بدون فائدة لمدة مائة سنة لزراعة الغابات واستغلالها صناعياً .

وان المصنوعات الانجليزية تفضل المصنوعات الاجنبية في المناقصات العمومية ولو زادت عنها بمقدار ٢٠ ٪ من قيمتها

وبالجملة فان الصناعات في إنجلترا محل عناية الامة تشترك في رؤوس أموالها ، وعناية البنوك ولو أنها لا تنظاهر بالاشتراك في الأعمال الصناعية ، وعناية الدولة بخطة الحماية الجمركية والتسليف المباشر لآجال طويلة وبضمان السندات الصناعية وتقديم الاعانات المالية لبعض الصناعات الأهلية

الفصل الثاني عشر

التسليف الصناعي والبنوك الصناعية في فرنسا

ان فرنسا في اقتصادياتها القومية متوازنة التكوين . فهي دولة زراعية واسعة الانتاج في الزراعة . ولكنها في الوقت نفسه ذات صناعات متعددة ومتنوعة صغيرة وكبيرة تكونت بمرور الأجيال بدون انقطاع وبرزت في منتهى دقتها الفنية في عهد لويس الرابع عشر ، واستمرت محافظة في صناعاتها الزخرفية على هذا التفوق حتى الآن . كما عرفت تتكيف لاحكام الاختراعات الحديثة التي امتاز بها القرن التاسع عشر على ما سبقه من القرون . فهي دولة صناعية بقدر ما هي دولة زراعية . والصناعة فيها تنشأ بقوة العادة وتقاليد الوسط فتلقى دائماً من يخصصون لها رؤوس المال يقيمون بها المصانع ويحيون الصناعات في مختلف الاقاليم ومختلف الازمان . ويعتبرون استثمار الأموال في الأعمال الصناعية أكثر مدعاة للربح الوافر من استثمارها في الأعمال الزراعية .

لهذا فان انشاء الصناعات في ذاتها لا يحتاج غالباً الى أية معونة من السلطات العمومية لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذا الانشاء . ولكن الصناعات بعد انشائها تشعر بالحاجة الى المال وتجد صعوبات في الحصول عليه

١ - صعوبات التسليف الصناعي في فرنسا

وتلخص أسباب هذه الصعوبات فيما يأتي : —
أولاً - ان البنوك الفرنسية الكبرى تجمعت وتركزت فيها الودائع بكميات

هائلة . فأصبحت بنوك ودائع لا تميل الى التسليف لآجال طويلة ما لم يكن طالب السلفة من الشركات الصناعية الكبرى . ولا تميل الى التسليف الى آجال قصيرة ولا لخصم حوالات الصانع الا بضمان امضاءات يصعب على الصانع الصغير الحصول عليها ، أو بضمان أوراق مالية قد تزيد في قيمتها عن مبالغ الحوالة المراد خصمها . وإذا كان (بنك فرنسا) نفسه يخصم كثير من الحوالات صغيرة القيمة فليس هذا لخصم دليلا على انها من صغار التجار أو صغار الصانع فقد يكون مصدرها البيوت التجارية أو الشركات الصناعية الكبيرة .

ويقول الاستاذ رفايل جورج ليفي المدرس بمدرسة المعلمين السياسية وعضو المجمع العلمي للعلوم الاخلاقية في باريس دفاعا عن خطة بنوك الودائع أمثال الكريدي ليونيه ، والسكتوار ديسكونت ، والسوسيتيه جنرال ، حيال الصناعات أن أموال هذه البنوك مؤلفة من الودائع ، ومن رأس مال المساهمين ، ومن الاموال الاحتياطية وان واجبها أن تجعل الاموال « جاهزة » في أى وقت يطلبها المودعون . ثم يستنتج من هذه المقدمات النتائج الآتية : — وهى

« ان الاموال المودعة في البنوك لا يمكن تشغيلها الا لآجال قصيرة لعمليات الخصم والتسليف القابلة لرد النقود بأسرع وقت . أما رأس مال البنك واحتياطياته فيجوز تشغيلها في عمليات تستدعى تثبيت المبالغ فيها مدة من الزمن . »

ويعارض المسيو هريو رئيس الوزارة الفرنسية السابق في كتابه المعنون الانشاء (جزء ٢ ص ٦٢) تصور الاستاذ ليفي بأنه قد كان من نتيجة هذه الخطة أن البنوك الفرنسية تطورت تطورا لا يطابق حاجات الصناعة .

ويعارض طريقة البنوك بالثناء على طريقة اتباعها في اللورين بنكير شهير فيها هو مسيو « جان بوفيه » الذى جعل بعض البنوك الهامة في اللورين تعمل لتحقيق ما نستطيع من حاجات الصناعة بروح من حب الصالح العام لا يتنافى وتحقيق أرباح

معقولة في الاعمال . ثم قال في الكتاب نفسه (ص ٧٦) « إننا مستعدون لنسيان أغلاط البنوك في الماضي اذا هي عدلت عن أنانيتها التي لا تتفق والقليل من الذكاء ، واذا هي قبلت أن تعمل على تحقيق برنامج عام خاضع لناموس التركيز العصري في الأعمال الصناعية ، واذا هي ساعدتنا على سماع نداء اللوريني « جان بوفيه » القاضي بالتوفيق بين عبارتين متناقضتين في كثير من الاحيان وهما الوطنية والمالية . اذ لا يفيدنا شيئاً أن نقاوم التقدم مقاومة غاشمة »

ثانياً — ان السبب الثاني في صعوبات التسليف الصناعي هو أن الاموال المرتكزة في البنوك بدلاً ما تستخدم بالمقدار الواجب في الأعمال الصناعية الداخلية تتسرب بطريق القروض الى الدول والشركات الاجنبية

ومن الماثور عن الميسو جرمان مؤسس بنك الكريدى ليونيه أن سأل أحد المساهمين لماذا لا يهتم بنك الكريدى ليونيه بالاعمال الصناعية داخل البلاد بدلاً من تحويل رؤوس الاموال الفرنسية الى الخارج . فأجاب على ذلك بقوله « نحن لا ندخل في هذا الطريق لعدة وجوه منها أن مديري أى عمل من الاعمال ينبغي أن يكونوا رجالاً اكفاء . ولسنا ندعى أن لدينا الآلاف من الرجال لادارة عمل من الأعمال ونحن نلقى صعوبات كثيرة لادارة عمل واحد ليس من السهل على الدوام حسن ادارته . وحتى يكون العمل حسناً ينبغي أن تكون ادارته على غاية التمام . والمديرون الاكفاء نادرون . واذا لقينا منهم عشر اللازم لنا فنعمت اللقى . ومن الخيال أن نتصور احتمال وجود هؤلاء الاكفاء لادارة الأعمال »

ومع أن هذا القول مع شدته قد قيل منذ خمسين عاماً فقد بقي من التعليمات المقدسة يتناولها رجال البنوك من جيل الى جيل . وهذا لم يمنع الكثيرين من كبار الاقتصاديين والمصلحين أن يروا ضاراً بالبلاد عدم استثمار الكثير من رؤوس أموالهم في الانتاج الداخلي وتحويله الى الاستثمار في الخارج . من ذلك ما قاله بول كمبون

«أن في فرنسا أكثر ما يمكن من رؤوس الأموال الفائضة ولكنها لا تساعد الانتاج القومى فقد أصبحت فرنسا شيئاً فشيئاً بنكيرة أوروبا . وأصبحت أموال الفرنسيين بدلا من أن تنفع البلاد في تقدم صناعاتها تتحول الى الخارج لتقدم صناعات المنافسين»
ثالثاً - إن السبب الثالث هو أن اصدار السندات الصناعية للسندات الأهلية قد ضاع في أهميته وسط اندفاع البنوك لتصرف السندات الأخرى الخاصة بالديون العمومية التي يقبل عليها الجمهور الفرنسى أكثر ما يقبل على سندات الصناعات الأهلية ويعمل الاقتصاديون الفرنسيون هذه الظاهرة بأن للسندات الاجنبية تأثيراً خلاباً في مخيلة المقتصد الفرنسى . وان العناية بتصرف السندات المتعلقة بالديون العمومية، فرنسية وأجنبية، وبأسهم وسندات الشركات الاجنبية الكبرى أكثر من العناية بتصرف السندات الصناعية الأهلية . لأن الربح الناتج من اصدارها أكبر من الربح الناتج عادة من اصدار السندات الصناعية

٢ - اشتراك البنوك الفرنسية في الأعمال الصناعية

إذا كان (بنك فرنسا) هو بنك الاصدار، وكانت واجباته في الاصدار الهيمنة العامة على الحالة الاقتصادية للبلاد، بما له من سلطة واسعة في خصم الأوراق التجارية تعوقه عن الاشتراك مباشرة في الأعمال الصناعية
وإذا كانت (بنوك الودائع) لا تميل عادة الى مساعدة الصناعات بالتسليف الى آجال طويلة وتعتبر أعمالها محصورة في دائرة تقضى عليها بالابتعاد عن الاشتراك في الأعمال الصناعية

إذا كان ذلك كذلك فانه بجوار هذا توجد في فرنسا بنوك تدعى (بنوك الاعمال) تختلف وجهة نظرها وطبيعة أعمالها عن (بنوك الودائع) . فهي موجودة

للقيام مباشرة أو لمساعدة الاعمال سواء أ كانت هذه الاعمال صناعية أم مالية أم تجارية . وهى بالتالى تفحص العمل المراد انشاؤه فاذا تحقق لها نفعه عمدت الى ايجاده وعضدته بالمال حتى ينتج ، ومتى أنتج أذاعت أسهمه فى الجمهور اما مباشرة واما بواسطة (بنوك الودائع) .

وأهم (بنوك الاعمال) الفرنسية ما يأتى : —

اولا — بنك باريس والبلاد الواطئة .

تأسس فى سنة ١٨٧٢ واهتم بايجاد عدة شركات صناعية وتجارية ومالية لا تقل عن الف شركة فى الوقت الحاضر . وهو من أقدر البنوك فى إصدار وتوزيع سندات الديون العمومية وسندات الشركات الصناعية وغيرها . وله طريقة فى تكوين الجماعات لتوزيع هذه السندات حتى كان قبل الحرب بنك كثير من الحكومات الاجنبية فى توزيع سندات ديونها العمومية ويبيعها فى بورصة الاوراق المالية . ولا زال يقوم بهذا الدور بعد الحرب ولو أن مركز الاقتراض الدولى قد تحول من باريس الى نيويورك . وهو لا يزال أهم بنك فرنسى لتصرف السندات الاهلية سواء للديون العمومية أو للاعمال الصناعية والتجارية والمالية .

ويقوم هذا البنك وغيره من بنوك الاعمال بشئ من عمليات بنوك الودائع غير أن قيامه بهذه الاعمال يكون بصفة موقته ملحقه بأعماله الاصلية . وأخصها عملية الاصدار .

وقد استطاع (بنك باريس والبلاد الواطئة) أن يعيش حتى الآن ٥٦ سنة وهو ثابت الاركان . حتى ان الازمات الاقتصادية والمالية العامة لم تهز أركانه . وقد شوهد ان هذه الازمات يتبعها دائما سنتان من أشد السنين ضيقا . وان بنوك الاعمال عادة تجتاز هاتين السنتين بصعوبة أكثر مما تجتازها بنوك الودائع . ولهذا فانه اذا كانت الحيلة فى تكوين الاحتياطى واجبة فى بنوك الودائع فهى أوجب ما تكون

في بنوك الاعمال . وقد اجتاز (بنك باريس والبلاد الواطئة) بسهولة جميع الازمات العمومية التي مرت بالبلاد وذلك بفضل ادارته الحازمة وخطته الحكيمة في تكوين اوسع ما يستطيع من احتياطات في اوقات الرخاء تنفع أشد النفع في اوقات الشدة . اما أرباحه بالقياس الى ارباح بنوك الودائع كبنك الكريدى ليونيه فقد تكون في الحقيقة اعظم شأنًا . غير أن المقارنة بين أرباح هذين البنكين تدل على ان (بنك الكريدى ليونيه) يوزع ارباحا قليلة متقاربة المقدار . اما (بنك باريس والبلاد الواطئة) فيوزع ارباحا متفاوتة المقادير بين عام وآخر . وهذا التفاوت في المقدار بين سنة واخرى هو الذي يميزها عن بنوك الودائع . وهو نفسه الذي يسوغ لادارته تخصيص جزء كبير من ارباح السنة الراجحة للاحتياطي حتى لا يكون الفرق في توزيع الربح شاسعا في سنة أخرى أقل رواجًا .

ثانيا - بنك الاتحاد الباريسى

تأسس في سنة ١٩٠٤ أو إبانها بالأصح واصل أعمال البنك الباريسى المؤسس سنة ١٨٧٤ وتجمع في هذا البنك عناصر من أرباب الاموال الفرنسيين الذين كانوا يعملون بمفردهم فتحولوا تحت تأثير التركيز الى ضرورة العمل بالاتحاد في هذا البنك المشترك بينهم وهو يقوم بأعمال بنوك الودائع لا مع الاشخاص بل مع الدول والبلديات التي يتصل بها : ويتصل مباشرة بعدة أعمال صناعية هامة ، وخصوصاً في الصناعات المرتبطة بالمعادن ، ويتصل على الأخص بالصناعات التي يعمل لها جماعة شنبدر صاحبة المصانع الكبرى الشهيرة

ثالثا - الكريدى التجارى لفرنسا

وهذا البنك يقرض أرباب الصناعة والتجارة قروصاً قصيرة الاجل .

رابعا - كستوار ديسكونت في ميلوز

يشترك اشتراكاً فعلياً في الصناعات الكبرى في الازاس واللورين

خامساً - شركة الكبرى الاستعمارية

ويهتم هذا البنك بالصناعات في المستعمرات وعلى الاخص بصناعات السكر فيها . وله مصالح صناعية كبيرة في فرنسا نفسها .

وعرض بنك الجزائر في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٧ على الحكومة الفرنسية « انه في حالة مد امتيازها سيساعد بنفوذه الأدبي والمالي على انشاء بنك صناعي لأفريقيا الشمالية وان الغرض الاساسي من انشاء هذا البنك هو منح الصناعات الفرنسية قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل » .

وقد أسس فعلاً هذا البنك بعد الحرب ولكنه على ما يظهر لم يعمل الاعمال محدوداً في سبيل الغاية التي أنشئ من أجلها

وبجوار هذه البنوك الخمسة توجد عدة بنوك فردية تعمل نادراً في العاصمة وتعمل غالباً في الاقاليم . وتساعد في إحياء الصناعات وتشجيعها احسن المساعدة . واخص هذه البنوك هي البنوك العاملة في مقاطعات الشمال والدوفينه والسفوا .

والبنوك الاقليمية لها ميزة الاتصال مباشرة بالصناعات وبارباب الصناعات ، واستطاعة تقدير مايلزمها من أموال ، ومباشرة أحوالها بالذات

غير أن المشاهد هو أن البنوك الكبرى تضع يدها على مصادر التوفير وتركزها بين أيديها بما يجعل لبنوك المناطق أهمية ثانوية في التسليف الصناعي والانشاءات الصناعية .

٣ - تدخل الحكومة الفرنسية في التسليف الصناعي

كانت فرنسا ميداناً لمشروعات التسليف الصناعي منذ ثورة سنة ١٨٤٨ غير أن هذه المشروعات بقيت من غير أثر ثابت في حياة البلاد . وفي سنة ١٨٨٩ قامت الدعوة لتنظيم التسليف أو الاعتماد المالي . وفي سنة ١٨٩٠ تقدم الميسو ميلين رئيس الوزارة

الى مجلس النواب بمشروع قانون لتنظيم التسليف الزراعى والتسليف بواسطة بنوك الشعب لجميع المشتغلين بالانتاج ، ومن بينهم رجال الصناعة . وقد صادق مجلس النواب فى ابريل سنة ١٨٩٣ على مشروع القانون كما هو . ولكن مجلس الشيوخ هشم القانون فأخرج منه التسليف بواسطة بنوك الشعب وقصره على التسليف الزراعى وأعادته الى مجلس النواب . وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ صدر قانون التسليف الزراعى . فكانت أول خطوة جديدة لتنظيم التسليف من هذه الناحية استمر رجال الصناعة وغرف التجارة يشكون من اختلال نظام التسليف ويكثر من الرجاء فى أن ينظم التسليف الصناعى والتجارى كما نظم التسليف الزراعى . فكان لهذه الشكاوى صدى بطبيعة الحال فى دوائر البرلمان . إذ تقدم فى أوقات متقاربة كل من النواب جوديه ، وجورج شوليه ، وجول سيغفرد بمشروع قانون منظم للتسليف الصناعى .

ولما انتقل جان جوديه من عضوية مجلس النواب الى عضوية مجلس الشيوخ فى سنة ٩٠٨ تحول معه مشروعه فصار بعد تعديل فيه مشروع لجنة الشيوخ الخاص « بالتسليف التعاونى للعمال والصناع والتجار والشركات التعاونية »

وفى سنة ١٩٠٩ كان مسيو ارستيد بريان رئيساً للوزارة فخطب فى بيروجه خطبة أشار فيها الى التسليف الصناعى حيث قال « ان من واجب حكومة الجمهورية أن تخصص جهودها الاولى لتنظيم التسليف وتقريبه الى التاجر والصانع والزراع » وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ أعلن مسيو ديوى وزير التجارة والصناعة أن وزارته تهتم بترتيب التسليف للتاجر الصغير والصانع الصغير

وفى ٨ يناير سنة ١٩١١ أعلن مسيو جوزيف كايو فى خطبة له بمدينة ليل . أنه قد آن الاوان لتحقيق النظم الواجبة للتسليف الصناعى والتسليف التجارى وفى ١٣ مايو سنة ١٩١١ خرج المسيو كايو وهو رئيس الوزارة من عهد الوعود

المهمة الى وضع قرار أمضاه رئيس الجمهورية قاض بتأليف لجنة في وزارة المالية مكلفة « بفحص نظام البنوك في فرنسا والبحث عن الوسائل لاتمام هذا النظام بكيفية تؤدي الى تسهيلات أكبر من التسهيلات الحاضرة في موضوع التسليف للتجارة الصغيرة والمتوسطة والصناعة الصغيرة والمتوسطة » .

وفي أول يونيو تعينت اللجنة ، وفي ٢٤ يوليو سنة ١٩١١ بدأت تنعقد فانقسمت الى ثلاث لجان فرعية .

(١) اللجنة الأولى لفحص نظام البنوك في فرنسا وتحديد ما في هذا النظام

من عيوب

(٢) واللجنة الثانية لدراسة أنظمة التسليف الشعبية في فرنسا والخارج .

(٣) واللجنة الثالثة تختص بجمع عمل اللجنتين وبتحضير المشروعات .

وقد انتهت هذه اللجان الى وضع ثلاثة تقارير وافية في الموضوع استجمعت فيها العناصر اللازمة لوضع نص تشريعي يصبح قانوناً للبلاد .

وفي ٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ تقدم الى مجلس النواب مشروع عن تنظيم التسليف للصناعة الصغيرة والمتوسطة والتجارة الصغيرة والمتوسطة ولجاعات العمال الانتاجية وكان مقدمو هذا المشروع هم . -

المسيو كلوتر وزير المالية

والمسيو ليون بورجوا وزير العمل

والمسيو فرنسوا دافيد وزير التجارة والصناعة

ثم احيل الى لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب مشروع هؤلاء الوزراء الثلاثة . ومشروعات كل من . المسيو جوديه ، والمسيو شوليه ، والمسيو سيجر د .

فدرست هذه اللجنة المشروعات الاربعة وعينت بمراجعة الاعمال التي قامت بها اللجنة التي سبق أن ألفها مسيو كايو .

وانتهت الى وضع مشروع قانون أرفقت به تقريراً قيماً للمسيو أدولف لاندري أحد أعضاء مجلس النواب وأستاذ الاقتصاد التطبيقي في المدرسة العملية للدراسات العالية الملحق بجامعة باريس

وقد بدأ المسيو لاندري تقريره بوصف الحالة الحاضرة (ابريل ١٩١٣) من حيث نظام البنوك وصعوبة الحصول على السلف الصناعية ، وان قصيرة الأجل منها لا تتحقق الا بفوائد باهظة ، وطويلة الأجل لا تتم الا في أحوال استثنائية لأرباب المصانع الكبيرة ، وأن تصدير المصنوعات الى الخارج لا يستند الى أى اعتماد مالى . وأطال في وصف شركات التعاون المالى وأثرها فى الخارج ، وأثرها فى فرنسا فيما يتعلق بالتسليف الزراعى

ثم أشار واضع التقرير الى وجوب الاستعانة فى التسليف الصناعى بثلاثة أنواع من الشركات أو البنوك

النوع الأول : هو شركات التضامن والبنوك الشعبية التى ينشئها أرباب الشأن أنفسهم لخصم الحوالات مع تظهيرها بواسطة هذه الشركات حتى تتضامن مع صاحب الحوالة . وبهذه الطريقة يسهل التسليف لمدة قصيرة بقطعها فى البنوك وبنك فرنسا والنوع الثانى : هو بنك مركزى يخصص لمنح السلف الصناعية الطويلة الأجل على مثال البنك العقارى المعد للتسليف الزراعى

والنوع الثالث : هو صنف من البنوك المساعدة يكون غرضها الوحيد الحصول على الأموال اللازمة للتسليف الصناعى لأجل طويل بالاكتتاب فى الأسهم والسندات الصناعية وبالقراض لأكثر من سنتين . أو بضمان القروض التى تزيد مدة استحقاقها عن سنتين

وكان البرلمان قد عرض عليه فى ديسمبر سنة ١٩١٢ مشروع قانون بمد أجل امتياز (بنك فرنسا) فوعدت الحكومة أثناء المناقشة فيه أن تخصص عشرين

مليوناً من حصة أرباحها في هذا البنك لاستخدامها في انجاح مشروع التسليف الصناعي . ولهذا فانه لما عرض مشروع القانون المقدم من لجنة الصناعة والتجارة كان منظوياً على هذه المساعدة المالية . ولو أنه لوحظ أثناء المناقشات أن مبلغ العشرين مليوناً لا يحسب شيئاً بجوار ١٣٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وكسور خصصتها الحكومة من نصيبها في أرباح (بنك فرنسا) للتسليف الزراعى

وأخيراً صادق مجلس النواب الفرنسى دون مجلس الشيوخ على قانون التسليف الصناعى فى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ وقد نص هذا القانون على انشاء بنك للتسليف الصناعى يكون الغرض منه (مادة ١٥) « عقد القروض التى يكون من شأنها أساسياً تهئية وتحسين الاعمال والمعدات الصناعية وانشاء الاعمال الصناعية واستغلال براءات الاكتشافات الصناعية »

وتكون هذه القروض لمدة سنة على الأقل وخمس وعشرين سنة على الاكثر، ولا يمكن عقدها الا بضمان رهن عقارى أو أى ضمان عيى آخر أو بتكوين ضمان . وإذا كانت القروض لأشخاص وجب التأمين على حياتهم بالصندوق الأهلى للتأمين على الحياة . ورتبت الصلة بين هذا الصندوق وبنك التسليف الصناعى بحيث يحصل هذا من ذاك على قيمة التأمين عند وفاة المدين .

وللبنك حق المراقبة على استعمال المبالغ المدفوعة وحق المطالبة بسداد الدين كله أو بعضه قبل حلول مواعيده اذا اتضح له ان الضمانات قد نقصت عما كانت عليه وقت التعاقد

ويدير البنك مجلس ادارة (مادة ١٦) تختار الجمعية العمومية اعضاؤه . وتعين الحكومة الرئيس ونائب الرئيس والمدير بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المالية . كما تعين بالطريقة عينها ثلاثة مراقبين « يكونون مكلفين بالمهر على ملاحظة القانون ويكون لهم الحق فى حضور جلسات مجلس الادارة برأى استشارى

والحق في مراقبة انشاء السندات واصدارها وفحص قوائم الجرد والحسابات السنوية ودفاتر المحاسبة وحالة الصندوق ومحفظة البنك وجميع الاوراق . ولهم أن يقوموا بتقديم ملاحظاتهم للجمعية العمومية . وعليهم أن يقدموا تقريراً في كل ستة أشهر الى رئيس الجمهورية عن حالة البنك . »

وخول لبنك التسليف الصناعي الحق في قبول ودائع فيه (مادة ١٧) لاجل لا يقل عن ثلاثة أعوام . « والحق في إصدار سندات يكون استهلاكها بطريق الاقتراع السنوي في مدة لا تتجاوز خمسين سنة . ولا يمكن أن يزيد رأس المال المتكون من السندات عن قيمة مجموع السلف التي عقدتها الشركة ولا عن خمسة امثال اسهم رأس المال » .

وتضمن الحكومة السندات الصادرة من هذا البنك . وطريق الضمان هو انها (مادة ١٨) تخصص حصة من أرباحها في بنك فرنسا « تكون بمثابة احتياطي يرجع اليه بعد الاحتياطي العادي لحاجات السندات من فوائد واستهلاكات » وبخصوص جنسية المساهمين والمديرين نصت المادة ٢٤ من القانون المذكور على أن « يكون المكتتبون في رأس المال والمديرون فرنسيين »

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ صدر قانون شركات التعاون الانتاجية . وهذا القانون يتناول الصناعة بوجه خاص . وقد خصصت الدولة لهذه الشركات حصة من أرباحها في بنك فرنسا . وأخرجت شركات التعاون الاستهلاكية من حق الانتفاع بهذه الاعانة المالية . أي أنها فرقت في التعاون بين الانتاج والاستهلاك . فاعتبرت الانتاج مجهوداً صناعياً يحتاج الى تنظيم بقدر ما يحتاج الى مال . بخلاف الاستهلاك فان أساسه الأولى هو التنظيم . وهو في ذاته عمل تجارى ولو كان في صورة شركة تعاونية . فان هذه الصورة ليس الغرض منها في آخر الأمر الا تقليل الوسطاء

وتحقيق ما يترتب على تقليلهم من فرض الحصول على مواد الاستهلاك بأسعار هي أقرب ما يكون من تكاليف الانتاج وأرباحه

وفي ١٣ مارس سنة ٩١٧ صدر قانون للتسليف الصناعي ، وخصوصاً للسلف الصناعية الصغيرة والسلف المتوسطة . وهو قانون ضيق الدائرة غير متسع النطاق اتساع القانون الذي كان قد صادق عليه مجلس النواب في ١٩ مارس سنة ١٩١٤ . والفرق بينهما أن قانون ١٩١٤ شامل جميع السلف الصناعية بما فيها السلف لأجل طويل والثاني غير شامل السلف لأجل طويل

وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر قانون للتسليف لأجل طويل بمبالغ محدودة لاعانة الصناع المسرحين من الجيش على استعادة حياتهم الصناعية التي كانت قد وقفت بسبب تجنيدهم

وعند هذا الحد وقفت ، فيما نعلم ، جهود المصلحين في فرنسا حيال مسألة التسليف الصناعي المعقدة .

ومع هذا فان هناك تدابير اتخذتها الدولة الفرنسية لا للتسليف الصناعي مباشرة بل لتشجيع تصدير المنتجات الصناعية . أو بعبارة أدق للتأمين على بعض هذه المنتجات عند تصديرها الى الخارج . ويسمون هذا النوع من التسليف « التسليف للصادرات » ويميزونه بعض التمييز عن التسليف الصناعي . وهو في الواقع لا يختلف عنه في نتيجه النهائية وهي معاونة الصناعة بما يلزمها من مال في جميع أدوارها منذ انشائها واستمرارها على العمل الى وقت تصريفها ما تنتج من مصنوعات .

من ذلك انه قد صدر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ قانون يقضى بتأسيس « البنك الاهلي الفرنسي للتجارة الخارجية » لتسهيل التصدير الى الخارج بتحويل الاوراق التجارية من أجل طويل الى أجل قصير يتجدد في نهايته مع تسوية المراكز بحسب الدفع عند كل تجديد .

ويدير هذا البنك مجلس ادارة مؤلف بنسبة الثلثين من رجال تجارة وصناعة
وبنسبة الثلث من رجال بنوك . ورأس ماله الاولى مائة مليون فرنك .
وتعين الدولة الفرنسية هذا البنك إعانة مالية في صورة مبلغ سنوى تدفعه له
بدون فائدة على أن يتكون من المبالغ التى تدفعها احتياطى خاص للبنك يصل الى
خمسة وعشرين مليون فرنك . وعلى أن تكف الدولة عن دفع هذه الاعانة متى بدأ
البنك يوزع على مساهميه ٧ في المائة أرباحا . ويكون للدولة الحق في مقاسمة البنك
شيئا من أرباحه يضم الى الاحتياطى الخاص حتى يبلغ خمسة وعشرين مليوناً فيرد منه
الى خزانة الدولة ما تكون قد دفعته للبنك .

وأخيرا أصدرت الحكومة الفرنسية في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ قانوناً يدل عنوانه
على موضوعه « قانون يصرح للحكومة بان تضمن تسوية حساب الصادرات
المرسلة الى المصالح أو الهيئات العمومية الاجنبية » . وتقضى المادة الاولى منه بان
الدولة تضمن لغاية « ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات المرسلة الى الجهات الاجنبية
المذكورة » .

وقصارى القول هو أن التشريع الفرنسى وان نظم التسليف الصناعى لآجال
قصيرة وآجال متوسطة محدودة ، فإنه أهمل تنظيم التسليف الصناعى لآجال طويلة ،
إلا في حالة وقتية طارئة هي حالة المسرحين من الجيش بعد الحرب . وانه بجوار
التشريع توجد بنوك للأعمال تساعد على انشاء الصناعات واقراضها ما يلزمها من
أموال . واعظم ما يتجه اليه التفات هذه البنوك هو الاهتمام بالصناعات الكبيرة .

الفصل الثالث عشر

البنوك الصناعية في اليابان

ربما تكون اليابان من أقدم البلاد اهتماما بإنشاء البنوك الصناعية . ويرجع الفضل في انشائها الى أحد وزراء المالية اليابانية الماركيز ماتسوكاتا الذي وضع في سنة ١٨٨٢ تقريرا أثبت فيه انه اذا كان البنك الاهلى اليابانى هو بنك الاصدار وكان هو حجر الزاوية في هيكل البنوك اليابانية فان المصلحة تقتضى بأن توجد بجواره بنوك صناعية تكون وظيفتها الاساسية تعضيد الصناعة والتجارة وقد تأسست من ذلك الحين عدة بنوك صناعية للعمل في الاتجاه الذى رسمه الماركيز ماتسوكاتا . وهى على العموم بنوك ناجحة ساعدت الصناعة أكبر مساعدة اذ أمدتها بالأموال اللازمة للوجود والبقاء . وعاونتها على تصدير مصنوعات والتسليف عليها فساعدت بذلك التجارة في سبيل الصناعة . لهذا فان رؤوس أموالها كانت تتضاعف على الدوام ، وأرباحها الصافية تزايد ، واحتياجاتها تكثر وتتجمع ، لان هذه البنوك توزع على المساهمين مقدارا ثابتا من الارباح لا يتجاوز عشرة في المائة عادة وتحفظ باقى الارباح السنوية لتحويلها الى أموال احتياطية .

واهم البنوك اليابانية الصناعية هو البنك الصناعى والبنك العقارى والبنك الصناعى اليابانى وسنتكلم عن كل منها باختصار

البنك الصناعى Nippon Kanayō Ginkō

تأسس بقانون رقم ٢٨ فى سنة ١٨٩٦ برأس مال أولى قدره عشرة ملايين ين (والين يساوى عشرة قروش مصرية تقريبا) أى ما يساوى مليون جنيه مصرى زيد بعد ذلك الى اضعاف هذا المقدار . وهو يمنح السلف بدون رهن عقارى أو برهن

عقارى بشرط أن تسدد على أقساط سنوية متساوية أو غير متساوية . وتنتفع بهذه السلف الطوائف ، واتحادات الطوائف ، التى تعمل اعمالاً صناعية ، أو تعمل فى صناعات الصيد ، أو تستغل الغابات .

وهذا البنك بمثابة بنك مركزى للصناعات لان أهم وظيفة يقوم بها هى الوساطة فى اصدار السندات الصناعية اللازمة للتسليف الصناعى .

وطريقة عمله هو أنه يوجد فى اليابان ٤٦ بنكاً اقليمياً بقدر عدد الأقاليم أو المديرىات . أى ان لكل مديرية يابانية بنكاً خاصاً بها . والبنك الصناعى يعتبر كنك بنك مركزى لبنوك المديرىات من حيث حركة التسليف الصناعى . أى ان بنوك المديرىات هى التى تقوم بأقراض الصناعات ثم تكلف البنك الصناعى باصدار السندات الصناعية التى تقابل القروض التى عقدها . وهذه هى فى الواقع أهم عملية يقوم بها البنك الصناعى اليابانى

وبنوك المديرىات لا تقرض الصناع وحدهم بل تقرض أيضاً المزارعين . وطريقة عملها فى التسليف الصناعى هى أنها تقرض جماعات الصناع ضامنين متضامنين . فاذا كانت جماعة الصناع لا تزيد عن عشرين عضواً جاز منحهم قرصاً بدون رهن عقارى اكتفاء بتضامنهم الشخصى على أن لا تتجاوز مدة القرض خمسة أعوام يقسط الدين عليها أقساطاً متساوية . واذا كانت الجماعات أو الطوائف الصناعية تزيد عن عشرين شخصاً جاز منحهم قرصاً تطول مدته بحسب الأحوال من خمس سنين الى ثلاثين سنة . ويكون القرض فى هذه الأحوال بضمانات أهمها الرهن العقارى

ومصادر بنوك المديرىات فى التسليف الصناعى هى (أولاً) الودائع التى تودع فيها والتى لا يجوز استخدامها فى هذا التسليف الا الى حد محدود يساوى رأس مال البنك المدفوع (وثانياً) السندات الصناعية التى يجوز لكل بنك من هذه البنوك اصدارها بكمية يجب أن لا تتجاوز خمسة أمثال رأس المال المدفوع وبشرط أن

تكون كمية السندات الصناعية مساوية لمجموع الأقساط السنوية التي يتعهد بها المدينون الصناعيون

والرابطة بين بنوك المديريات اليابانية الشبيهة بالرسمية والبنك الصناعى اليابانى فى طوكيو هى أن هذا البنك يكتب فى السندات الصناعية ويتولى تصريفها كلها أو تصريف بعضها وحفظ الباقي لديه

٢ — البنك العقارى اليابانى

هو بنك يقرض الصناعات بضمان الرهن العقارى وهو يصدر السندات بضمان الرهون العقارية وفى حدود قيمتها . ومتوسط الفائدة التى يدفعها لمساهميهِ عشرة فى المائة .

ويعمل البنك العقارى أيضا فى التسليف الصناعى بالاتفاق مع بنوك المديريات والفرق بين البنكين هو أن البنك الصناعى يقرض بالضمان والتضامن الشخصى ، والبنك العقارى يقرض بضمان الرهن العقارى .

والدولة اليابانية تشرف على كل من هذين البنكين ، والبنك الصناعى يتحرك فى التسليف الصناعى أكثر مما يتحرك البنك العقارى . وهذا راجع الى طبيعة الضمان فى كل من البنكين

٣ — البنك الصناعى اليابانى Nippon Kogyô Ginkô

تأسس بقانون رقم ٧٠ فى مارس سنة ١٩٠٠ برأس مال أولى قدره عشرة ملايين زيد الى ١٧٥ مليون ين . وهو يقوم بإدارة الاعمال على اختلاف أنواعها ويقوم خصوصا بالتسليف بضمان سندات ، ويخصم الحوالات المضمونة بسندات على الدولة ، وبالتسليف بضمان أسهم الشركات ، وبضمان الرهن العقارى الخاص بالمصانع والمناجم ، وتنص المادة ٤٠ من قانونه الأساسى على أن مدة التسليف لا تتجاوز خمسة

أعوام . فهو إذاً بنك للتسليف الصناعى لمدة متوسطة . على أن له أن يتجاوز هذه المدة فى أحوال « الضرورات الخاصة »

وحتى يستطيع الحصول على المبالغ اللازمة لترقية الصناعة اليابانية ضمننت الحكومة (اولا) لحملة اسهم رأس مال هذا البنك خمسة فى المائة ربحاً سنوياً وصرحت (ثانياً) فى القانون الخاص بإنشائه ان له الحق فى اصدار سندات صناعية لغاية عشرة أمثال رأس ماله المدفوع بشرط أن لا تزيد قيمة السندات الصادرة عن قيمة المبالغ المقرضة ، والحوالات المخصوصة ، والاوراق المالية فى محفظة البنك . وضمننت (ثالثاً) فائدة السندات التى يصدرها هذا البنك بمقدار خمسة فى المائة مع ضمان رأس مالها . ومن أجل هذا الضمان جعلت عمليات هذا البنك خاضعة لاشراف الحكومة والمساهمين . واستطاع البنك تصريف السندات الصناعية لا فى الاسواق المالية الداخلية وحدها بل وفى الأسواق الخارجية .

وبفضل نظام هذا البنك ، ونظام البنوك فى المديرىات ، ونظام البنوك اليابانية الصناعية بوجه عام ، وبفضل مرونة اساليبها التى تعتمد على الضمانات العينية والضمانات الشخصية التضامنية ، مما يدل على تقدم روح التضامن بين اليابانيين ، ويدل على انهم اقتبسوا ما اقتبسوا من الغرب واحتفظوا بأخلاقهم الاصلية الشرقية من حيث الميل بالطبع الى احترام الوعود والوفاء بالتمهيدات فى آجالها ، وبفضل معاونة الحكومة الساهرة على مصالح البلاد الحيوية بقبولها ضمان استثمار رأس المال والسندات الصناعية . نقول بفضل هذا كله استطاعت اليابان — هذه الدولة الحديثة الفتية — أن تتحول بسرعة مذهشة الى دولة صناعية من الطبقة الاولى

الفصل الرابع عشر

التسليف الصناعي وإنشاء الصناعات في بلجيكا

يوجد في بلجيكا معهد مالى تأسس بعد الحرب للتسليف الصناعى عاون على تأسيسه البنك الاهلى البلجيكى والحكومة البلجيكية. ويدعى هذا المعهد « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى »

وسنتناول هنا الكلام عن هذه الشركة . والكلام عنها يتناول أسباب انشائها من حيث ارتباطها بحالة التسليف الصناعى ، والطريقة التى عولجت بها مسائل هذا التسليف ، والنتائج التى وصلت اليها الشركة .

كما يوجد فى بلجيكا بعض بنوك أعمال تشترك اشتراكاً فعلياً فى الأعمال الصناعية والمالية والتجارية على مثال بنوك الأعمال فى فرنسا . وأهم هذه البنوك فى بلجيكا هى « الشركة العامة » . والشركة العامة البلجيكية بنك أعمال صناعى مقره فى بروكسل . وسنتناول هنا الكلام عنها لتوضيح تأثيرها فى إنشاء الصناعات فى بلجيكا

أو بعبارة أخرى ان « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » تمثل أحسن أداة مالية فى بلجيكا منظمة للتسليف الصناعى « والشركة العامة » تمثل أفضل طراز فى بلجيكا لبنوك الأعمال التى تشترك اشتراكاً فعلياً فى إنشاء الصناعات

١ - الشركة الأهلية للتسليف الصناعى

Société Nationale de Crédit à l'Industrie

دور التكوين

قبيل انتهاء الحرب العامة كان جماعة من البلجيكيين الاقتصاديين والمصاحين يفكرون فى وسائل أنهاض بلادهم اقتصاديا بعد أن تضع الحرب أوزارها . وكانوا يرون أن من هذه الوسائل تنظيم التسليف الصناعى . وذلك لأنهم كانوا يذكرون ما كانت تعانيه الصناعات البلجيكية المتوسطة من الصعوبات قبل الحرب . اذ كانت بنوك الودائع لا تسمح بالتسليف الا لآجال قصيرة . وحاجات الصناعة تتطلب آجالا متوسطة و آجالا طويلة . وتطور الصناعة البلجيكية ، وان كان متجها الى تكوين الصناعات الكبيرة المتركرة . وكانت هذه الصناعات تلقى فى الغالب بفضل قوة تركزها المعونة المالية اللازمة من البنوك الا أن الصناعات المتوسطة التى لها حق الوجود بذاتها أو التى ابطأ اندماجها فى تيار التطور العام لتركيز الصناعات الكبيرة كانت تجد صعوبات حمة فى الحصول على ما يلزمها من قروض سواء لتوسيع مصانعها أو لتسيير حركة أعمالها .

وكان من الذين يفكرون فى علاج مسألة التسليف الصناعى جماعة البنك الاهلى البلجيكي أى البنك المكلف بإصدار أوراق العملة البلجيكية . وكان هذا البنك قد اضطر قبل الحرب الى الخروج عن قواعد بنوك الاصدار المقررة وهو عدم خصم الاوراق التجارية لاكثر من اشهر معدودة لا تتجاوز ربع العام أو ثلثه . فصار يسمح بتأجيل هذه الاوراق من مدة الى أخرى . حتى تجاوز مجموع التأجيل السنة الكاملة . وكان اضطراره هذا نتيجة ضغط الحالة الاقتصادية التى كانت عليها هذه الصناعات المتوسطة واحتياجها الى المال لآجال متوسطة حتى أنه ترتب على هذا

التجاوز وجود تيار من الرأى قبل الحرب بجواز ان تخصص بنوك الاصدار أوراقا تجارية لمدد أطول من المدة القصيرة الجارى العمل بها فى المعاملات التجارية . وكان الباعث للبنك الاهلى البلجيكى على قبول هذه الخطة رغبته فى تعضيد الصناعات المتوسطة فى البلاد ، واضطراره الى قبول أوراق تجارية قابلة للتجديد من فروعه ومن بنوك الاقاليم . بخلاف (بنك فرنسا) فانه حرص دائما على تقاليدہ القديمة فى الخصم لآجال قصيرة ، وفى حدود من الضمانات ، جعلته دائما من أقوى بنوك الاصدار فى العالم .

وكان معروفا فى بلجيكا اوضاع مسائل التسليف الصناعى فى فرنسا كما درستھا اللجنة التى ألفھا مسيو كايو ، ومشروع القانون الذى صادق عليه مجلس النواب الفرنسى فى مارس سنة ١٩١٤

وكان معروفا أن هذا المشروع قد حبذ تأسيس شركة مركزية للتسليف الصناعى فكان من السهل على البلجيكين أن يتأثروا بمثل جارتهم الكبرى ، وان يعملوا هم بالمثل على ايجاد شركة مركزية للتسليف الصناعى .

وقد اهتم البنك الاهلى بدراسة هذا المشروع والف لجنة تناولته بالفحص من جميع جهاته وحبذت هذه اللجنة تأسيس معهد مركزى للتسليف الصناعى ، وحبذت اشتراك البنك الاهلى فى رأس ماله ، وجعله مشمو لا برعايته قائما فى عمارته ، مستمدا المعونة من أقسامه فى المركز الرئيسى وفروعه فى الاقاليم والخارج ، متمتعا بخبرته الطويلة بالاشخاص والاعمال حتى يقوى ويصبح قادرا على السير بذاته .

ولما كان القانون الاساسى للبنك الاهلى البلجيكى لا يخول له الاشتراك فى اعمال صناعية أو تجارية أو مالية باعتباره بنك اصدار يجب أن يقف أعماله عند الاصدار وخصم الاوراق التجارية وغير ذلك من أعمال بنوك الاصدار فقد رأى مجلس ادارة هذا البنك مخرجا لطيفا لحل هذه المسألة دون حاجة الى تعديل القانون

الاساسى . وهذا المخرج هو أن البنك الاهلى كان قد امتنع زمن الاحتلال الالماني عن نشر حساباته ، وحركة أعماله ، وناتج أرباحه . فترتب على هذا الامتناع ان المساهمين في هذا البنك لبثوا اربعة أعوام لا يتناولون شيئاً من أرباحه . فعرض البنك ، وقت الهدنة ، على الحكومة البلجيكية التى كانت لا تزال مبعدة عن عاصمة البلاد ، فكرة تأسيس شركة أهلية للتسليف الصناعى . وعرض عليها في حالة موافقة الحكومة أن يجمع الجمعية العمومية للمساهمين ليعرض عليهم تحويل مجلس الادارة السلطة لتحويل حقهم في ارباح البنك مدة الأعوام الاربعة السابقة إلى أسهم في الشركة الاهلية للتسليف الصناعى المزمع انشاؤها . فوافقت الحكومة البلجيكية على مبدأ انشاء هذه الشركة . وعقد البنك البلجيكي الجمعية العمومية للمساهمين وحصل منها على هذا القرار بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨

وفي أقل من شهر ، في ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ ، تقدم رئيس الوزارة مسيو دلاكروا الى مجلس النواب بمشروع قانون يصرح للبنك الاهلى البلجيكي بانشاء شركة أهلية للتسليف الصناعى . وشفع رئيس الوزارة مشروع القانون بمذكرة تفسيرية توضح أسباب وضعه ، وموضوع أساساته نقتبس منها ما يأتى تعريبه :

« كان تنظيم التسليف دائماً من أهم المسائل التى شغلت بال المشرع البلجيكي . ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك . لأن التسليف في بلاد مثل البلاد البلجيكية — انصرفت الى الصناعات والى تصدير اعظم جزء من مصنوعاتهما للحصول مقابل ذلك على المواد الاولية اللازمة لغذائهما ولانتاجها — عامل من العوامل الاساسية فيها اكثر مما هو في بلاد غيرها للمجهود المنتج وللرقى الواجب . فهو الذى يحرك الديون في المعاملات ، ويحرر رؤوس الاموال المستغلة في عمليات الانتاج والبيع ، وهو الذى يعاون على تكرار عملياتها مع فوائدها الاقتصادية . وهو ليس فقط العرق الحساس للتجارة والصناعة ، فان تأثيره ابعد من ذلك مدى اذ انه يتصل اتصالاً وثيقاً

بمنابع الثروة العمومية ، ويمتد الى أصغر طبقات السكان بما يهيء لهم من عمل ويسهل لهم من دفع أجور »
الى أن قال

« ان الصناعة والتجارة البلجيكية تحتضران في النزاع الأخير اذا لم نأت لهما عاجلا بالمساعدة الأكيدة الواجبة . وكى تستطيعا تضמיד جراحهما الدامية ، واستطلاع ضياء الأمل في الأوقات القادمة ، لابد من أن تخولا المساعدات التي تؤملانها . وحقاً ان تأسيس معهد قوى للتسليف الصناعي يأتى بالنسبة لهما في الصف الاول من هذه المساعدات . فانهما تتوقعان من هذا المعهد أن يحقق لهما ما تؤملان من مساعدات »

الى أن قال عن وصف المشروع

« ان اقتراحات البنك الاهلى المحددة في مشروع القانون الاساسى المطروح أمامكم مستمدة من الآراء التي سبق بيانها ومن آراء الجهات التي استأنس بها البنك . فهو يتقدم بخمسة وعشرين مليون فرنك سمح له المساهمون بتخصيصها لتكون رأس مال للشركة . وهذا المبلغ العظيم يدل على أن البنك لا ينوى أن يدخل في تجربة من التجارب بل في عمل من الأعمال المنتجة . وللشركة بحوار هذا المبلغ الحق في أن توجد ما يلزمها من أموال باصدار سندات لغاية عشرة أمثال رأس مالها واحتياطياتها . وتكون هذه السندات ذات فائدة ثابتة ، ويكون استهلاكها لمدة لا تزيد عن ثلاثين عاما . وللشركة الحق ، خلاف ذلك ، في إصدار أذونات مسحوبة على صندوقها وقابلة للدفع في مدى خمسة أعوام ، وفي قبول الودائع لأجل .

وللتأمين على قبول هذه السندات ، وسرعة تداولها ، طلب ضمان أرباحها من الدولة . وهناك أسباب تسوغ هذا الضمان .

ذلك اننا نعتبر من الواجبات المحتومة للسلام العام أن تتخذ التدابير اللازمة

عاجلاً لأحياء الصناعة والتجارة ، واعادتهما الى ما كانتا عليه في السابق ، وتخويلهما
لهذه الغاية القروض اللازمة لأجل طويل وبشروط تقرب بقدر الامكان من
مستوى التكاليف ، وتبعد عن غرض الاتجار ، وتحقيق التوافق بين المبالغ المقرضة
والعمل الذي تستخدم فيه ، هذا التوافق الذي يعتبر من العناصر الأساسية للتنظيم
المعقول . وهل من المستطاع أن ترفض الدولة المساعدة المطلوبة لأسباب خطيرة
مثل هذه الأسباب في حين انها لم تتردد عن قبول القيام بمثل هذه المساعدة في
أحوال أخرى ؟

هذا فضلاً عن أن من الواجب التشبع بفكرة ان المعهد الجديد المراد انشاؤه
سيكون معهداً أهلياً بصفة قطعية لا من حيث اسمه فقط بل من حيث النظام
المرسوم لعملياته . فان التجارة البلجيكية ، والصناعة البلجيكية ، هما وحدهما اللتان
ستتفعان به . والادارة ستكون ادارة بلجيكية أى ان اعضاء مجلس الادارة
سيكونون بلجيكيين ، والأسهم انفسها ستكون اسمية ولا يجوز أن يحوزها الا
البلجيكيون ، ولا يجوز التنازل عن سهم الا لبلجيكي وبمصادقة سابقة من الادارة
على هذا التنازل .

ومن المفهوم ان ليس الغرض من انشاء هذا المعهد دفع الناس على انشاء اعمال
جديدة لا تكون قابلة لتقديم الضمانات المفروضة .

والضمانات المفروضة على المقترضين تستدعى الجمع بين ضمانين : أولهما ضمان
احد البنوك أو ما يماثل البنوك ، وثانيهما ضمان عيني محدد كرهن عقارى أو شئ
منقول تحت اليد أو عقد تأمين على الحياة الى غير ذلك . والغرض من ضمان أحد
البنوك هو التأكد من دفع الاقساط في مواعيدها ، والتأكد بالتالى من استهلاك
السندات الصناعية بصفة منظمة .

وحتى لا تثبت الاموال في مكانها تثبتا مبالغاً فيه رؤى ان لا يزيد اجل الدين عن عشرين سنة .

ومما سيساعد كثيراً على تمكين هذا المعهد الجديد من القيام باعماله خير قيام انه سيكون خاضعاً لاحكام في قانونه الاساسى تقضى عليه بتكوين احتياطات هامة باسرع ما يستطيع ، وذلك بتخصيص نصف ارباحه السنوية لهذه الاحتياطات حتى ترسخ قواعد المعهد الذى يقوم عليها ، وحتى يزيد مقدار السندات الصناعية بنسبة الزيادة في مقابل رأس مال السندات .

وستكون مراقبة الدولة على هذا المعهد بواسطة مندوب للحكومة يشرف على جميع عملياته ، وتتدخل وزير المالية في بعض مسائل رئيسية هامة ، وتتدخل الحكومة عند ضرورة ادخال تعديل في قانونه الاساسى ، وبالملاحظات التى قد يدلى بها وسط البرلمان عن حسابات المعهد الختامية وتقارير مجلس ادارته التفصيلية التى تبلغ للبرلمان في كل عام » اه كلام رئيس الوزارة

وقد صودق على مشروع القانون باجماع الاصوات في مجلس النواب وفي مجلس

الشيوخ وصادق عليه الملك فصدر القانون في ١٦ مارس سنة ١٩١٩

ووفقاً لهذا القانون اسس البنك الاهلى البلجيكى « الشركة الاهلية للتسليف

الصناعى » وفتح ابوابها للعمل في ٢ يونيو سنة ١٩١٩

ويدير الشركة، حسب المادة الرابعة عشرة من القانون الاساسى ، مجلس ادارة مؤلف من سبعة أعضاء معينين للمرة الاولى بمرسوم ملكى . ولكن خمسة على الاقل من هؤلاء الاعضاء يجب أن يختاروا فيما بعد من بين اعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى أو من كشف المرشحين الذى تقدمه ادارة هذا البنك .

دور العمل

لما بدأت الشركة تدخل في دور العمل واخذت تهيأاً للتسليف الصناعى انفتح

امامها باب للعمل جديد لم يكن ليظراً على بال المفكرين في تأسيسها والعاملين على
ايجادها . ذلك أن تعويضات الحرب كان من المعتقد في بلجيكا بعد الهدنة مباشرة
امكان تحقيقها باسرع ما يمكن حتى يستطيع البلجيكيون ان يعيدوا إلى بلادهم سابق
حياتها الاقتصادية وان ينشطوها للانتاج . وكان اعتقادهم هذا مبنياً على تصريحات
رسمية من مختلف الجهات . ولكنه لما ان انقضت الشهور ، وظهر البطء في
المفاوضات ، وحركة الاخذ والعطاء في المداولات ، بدأ يدب في نفوس البلجيكيين
نوع من خيبة الامل . فاسرع اولياء الامور إلى اصدار قانون ١٠ مايو سنة ١٩١٩
الذى يقضى بحق التعويض لجميع البلجيكيين الذين اصابوا بأى ضرر بسبب الحرب .
وشرع في تنفيذ هذا القانون وتحديد ما أصاب كل بلجيكي من ضرر مادي .
واعطيت لكل مصاب اذنان على حساب التعويضات التي تنتهي المفاوضات إلى
الحصول عليها من الجانب الآخر . ولما كان الحصول على التعويضات الفعلية قد
يمتد الى أجل بعيد فقد احتاطت الدولة البلجيكية في جعل الأذنان التي تعترف فيها
بحقوق البلجيكيين في التعويضات قابلة للدفع في ظرف خمسة أعوام . وجعلت
لهذه الأذنان فائدة سنوية قدرها خمسة في المائة

ثم عمدت الحكومة الى الشركة الأهلية للتسليف الصناعي وكلفتها بتحريك
هذه الأذنان أى بقبولها كضمان والتسليف عليها لحاملها بفائدة مثل فائدة
الأذنان أى خمسة في المائة . وبذلك استطاعت الشركة الأهلية للتسليف الصناعي
أن تعاون الدولة البلجيكية معاونة صادقة في تخفيف الأضرار الناشئة عن تأخير
دفع التعويضات ، واستطاعت أن تقوم بهذه المهمة ، لا باعتبارها مجرد خزانة للدولة
بل باعتبارها معهداً مالياً اعتمد على وسائطه الذاتية في تكوين رؤوس الأموال
اللازمة من الذين بين أيديهم أموال فائضة يودون استخدامها في هذا العمل القومي
المنتج . حتى لقد تجاوزت المبالغ التي أقرضتها الشركة بضمان أذنان التعويضات ٤٣٢

مليوناً في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ و ١٢٠٠ مليون في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢ ولم يقف مجهود الشركة الأهلية للتسليف الصناعي عند هذا الحد ، الذي قضت به ضرورات المفاوضات للتعويض عن اضرار الحرب ، بل هي قامت بعمليات التسليف الصناعي كما تقضى بذلك أغراضها الأساسية .

فهي قد اقترضت الصناعات الكبيرة عدة قروض هامة ولو انها اتبعت في اقراض هذه الصناعات شيئاً من التحفظ ناشئ عن كون الصناعات الكبيرة قوة في ذاتها ، وهذه القوة تلقى في بلجيكا ، كما تلقى مثيلاتها في البلاد الأخرى ، الأموال اللازمة لها بطريق الاقتراض .

وهي قد اقترضت الصناعات الوسطى عن طريق هيئات اعتماد مالية بواسطة ضمانات اضافية أخرى ما بلغ قيمته في السنة الاولى ٦٩ مليون فرنك ، وفي السنة الثانية ١٤٢ مليوناً ، وما جعل هذا المبلغ يتضاعف عاماً بعد عام . واقترضت هذه المبالغ بفائدة ستة في المائة

ولما كانت الضمانات الواجب اخذها على المدينين غير ميسورة تحقيقها بالنسبة للصناعات الصغيرة ، فقد فكر جلالة الملك البير في تكوين احتياطي خاص في الشركة الأهلية للتسليف الصناعي لضمان المبالغ التي تقرض لارباب الصناعات الصغيرة ، وتبرع من ماله الخاص بمبلغ خمسمائة الف فرنك لهذا الاحتياطي الخاص ، ودعا خمسين شخصاً من البلجيكيين للتبرع مثله بنصف مليون حتى بلغ مقدار المبلغ المتبرع به مليوناً من الفرنكات . واقصى سلفة تعطى للصناعات الصغيرة هي ١٥٠.٠٠٠ فرنك . والفائدة خمسة في المائة . وقد نظمت لهذه الغاية شركات تعاونية مالية في مناطق مختلفة من بلاد البلجيكي لتقوم بوساطة التسليف بين المقترضين من اصحاب الصناعات الصغيرة وبين الشركة الأهلية للتسليف الصناعي . ويخضع المقترضون في الصناعات الصغيرة لمراقبة حسابية منظمة بكيفية يقصد بها تعويد ارباب هذه

الصناعات على امساك الحسابات الخاصة باعمالهم امساكا منظما بدرجة تجعلهم يعرفون
مراكزهم بين آن وآخر .

كذلك امتد التسليف الصناعى بواسطة الشركة الاهلية إلى صادرات الصناعة
إلى الخارج .

ومما يدل على نشاط الشركة الاهلية للتسليف الصناعى ، وعلى امتداد اعمالها
على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، ان رأس مالها الذى بدأ بمقدار ٢٥ مليون فرنك
قد زاد بعد ذلك الى ٥٠ مليون فرنك ، ثم زاد على اكثر من مرة حتى بلغ فى سنة
١٩٢٨ ، ١٥٠ مليون فرنك

وقد انتفعت الشركة بحقها فى اصدار السندات الصناعية فاصدرت بحسب
القانون ما يوازى قيمة عشرة امثال رأس المال .

وهذا بخلاف ما يقابل الاحتياطى الذى يتضمنه بنصف الارباح عاما بعد عام .
كذلك مما يدل على النجاح الذى وصلت اليه الشركة الاهلية للتسليف الصناعى
ما كتب عنها البنك الاهلى البلجيكي فى تقرير مجلس ادارته عن سنة ١٩٢٧ حيث
جاء فيه ما يأتى :

« بعد الهدنة بقليل ساعد البنك الاهلى على تأسيس الشركة الاهلية للتسليف
الصناعى رغبة منه فى تشجيع الصناعات التى تعمل للاسواق الخارجية ، وفى تمكين
هذه الصناعات من التمتع بمزايا التسليف لآجال متوسطة وآجال طويلة ، مثل التى
تتمتع بها صناعات البلاد المنافسة .

وقد عضدنا هذه الشركة فى بداية حياتها بما وصلنا اليه من تجارب . فكان
من أثر ذلك أن نجحت الشركة فى السنين الأولى من حياتها بنجاحا عظيما .

والآن والشركة الأهلية للتسليف الصناعى تعضدها بنوكنا الكبرى قدرت بت
لنفسها حياة مستقلة فهى لم تعد فى حاجة الى معاوتنا اياها معاونة متداخلة صميمة

ولهذا فانها في نهاية السنة المالية الحالية قد انفصلت عن مركزنا واستقرت مستقلة
بهيئاتها في مقرها الجديد الخاص بها ، ونحن نتمنى لها التوفيق في مقرها الجديد .
وستبقى فروعنا كما كانت في الداخل والخارج تؤدي لها ما تحتاج اليه من خدمات »

٢ - الشركة العامة لبلجيكا

Société Générale de Belgique

تأسست هذه الشركة بأمر ملكي مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٢ أى ان
لها من العمر الآن مائة وست سنين . وكان اسمها في الأصل « الشركة العامة للبلاد
الواطئة » حتى اذا استقلت بلجيكا سميت « الشركة العامة لبلجيكا »
وقد تغير قانونها الأساسى بالطبع عدة مرات ، تبعاً لتقلبات الأنظمة ولتطورات
الأفكار الاقتصادية والمالية في تنظيم الشركات . ومع هذا فان هذه الشركة العتيده
بقيت خاضعة لشيء كثير من تقاليدھا التاريخية القديمة .

ولادارة هذه الشركة مميزاتھا الخاصة . فهي مؤلفة من مجلس ادارة مؤلف من
محافظ وثمانية مديرين ، ومن سكرتير عام للشركة ، ومن مجلس للمراقبة مؤلف
من تسعة مندوبين . والجمعية العمومية هي التي تعين بالانتخاب المحافظ ، والمديرين ،
والسكرتير العام والمندوبين .

وكل مدير يختص بقسم من ادارة الشركة . ومجلس الادارة هو الذي يباشر
ادارة الشركة في جميع شئونھا . أما هيئة المراقبة فوظيفتها فقط الاشتراك في وضع
اللوائح الداخلية للشركة ، والاشتراك في وضع القواعد اللازمة لتحضير الحساب
الختامى ، ثم هي تقدم للجمعية العمومية تقرير المراقبة آخر كل عام .

ومميزات هذا النظام هو أن كل عضو من اعضاء مجلس الادارة من المحافظ
والمديرين له عمل خاص محدد . وهم جميعا متفقون في الادارة العامة . والسكرتير

العام له عمل محدد ، وهو يتصل مباشرة بالمحافظ ، ومع هذا يجوز قبول مديري
تخريين فى مجلس الادارة من المديرين السابقين للشركة . وهم ليس لهم عمل فعلى
ولكن أهميتهم فى المجلس هى الادلاء بنتائج التجارب التى حصلوا عليها ، وجعل
اعمال المجلس تتواصل فى تقاليدھا بين المديرين العاملين والمديرين السابقين .
والمراقبة ليست مراقبة سنوية ولكنها مراقبة شهرية فعلية . وقد جعل للمراقبة تسعة
مندوبين كما جعل لمجلس الادارة ثمانية مديريين ومحافظ . ومع هذا يجوز لمجلس
الادارة أن يعين مندوبا خارجا عن هيئة المندوبين ويحدد له ما يشاء من اتعاب .

ترك هذه المميزات جانبا ، وتكلم عن اشتراك هذه الشركة فى الاعمال الصناعية .

والواقع ان الشركة العامة البلجيكية هى بنك من البنوك العامة التى تشتغل
بأعمال بنوك الودائع وبأعمال البنوك الصناعية . فان مراجعة حسابها الختامى ،
وتفصيلاته الملحقه به ، تؤيد هذا الواقع تمام التأييد . والفصل الثالث من القانون
الاساسى لهذه الشركة وعنوانه « عمليات البنك » يفيد ان الشركة بنك ودائع لقيامها
بخصم الحوالات والاوراق التجارية وبفتح الحسابات الجارية للمصالح العمومية
والشركات والافراد وبالتسليف فى صورة اعتماد بحساب جار على سندات عمومية
واسهم وسندات غير عمومية وغير ذلك من ضمانات والتسليف بضمانات شخصية
وبضمان بضائع أو رهن عقارى . وتأجير الخزائن الحديدية .

كما يفيد ان الشركة بنك أعمال لقيامها بإصدار السندات لمدة محددة أو غير
محددة وبفائدة معينة أو غير معينة ويبيع وشراء أوراق الديون العمومية واسهم
الشركات وسنداتھا وبتأسيس الصناعات وبالاشتراك فى اسهم شركاتھا وسنداتھا
وبالسعى والحصول على امتيازات بمد سكك حديدية وخطوط ترام وشق ترع
واستغلال مناجم وغير ذلك وبأجلالة « جميع العمليات التى تقوم بها البنوك من

اقراض وايداع وخصم وتأمين واشتراك في جميع الاعمال النافعة بمقابل «
أما الشركات التي تساهم فيها أو تهيمن مباشرة على ادارتها « الشركة العامة
لبلجيكا » فعديدة تأتي على وصفها اجمالا فيما يأتي :

أولا — شركات السكك الحديدية والترام ويبلغ عددها سبع شركات . ومن
هذه الشركات « الشركة البلجيكية للسكك الحديدية والاعمال » متصلة هي نفسها
بعده شركات ميكانيكية وكهربائية « والشركة الدولية المساعدة لأعمال السكك
الحديدية » وهي تهتم خصوصا بصنع عربات السكك الحديدية والترام « والشركة
البلجيكية للسكك الحديدية في الصين » و « شركة السكك الحديدية بين مدريد
واراجون » وشركة للسكة الحديدية في البرازيل . وأخرى في لكسمبورج . وشركة
ترامواي بروكسل

ثانياً — شركات استخراج الفحم من المناجم وعددها خمس ومعظمها داخل
البلاد البلجيكية .

ثالثا — شركات لصناعات المعادن ولمصانع الانشاءات الميكانيكية . وعددها
اثنتا عشرة شركة معظمها لاعمال داخل البلاد وبعضها في الخارج .

رابعا — شركات الكهرباء وعددها ست تعمل كلها داخل البلاد البلجيكية .

خامسا — شركات لصناعات الزجاج وعددها ثلاث تعمل داخل البلاد .

سادسا — شركات صناعية متنوعة . منها شركة للكتان وشركة للقطن ،
وشركة للمباني ، وشركة للطيران ، وشركتان اخريان . فيكون المجموع ست شركات
في هذا الباب تعمل داخل البلاد .

سابعا — شركات للملاحة . وهي شركة اللويد الملكية البلجيكية ، والشركة
البلجيكية البحرية للكونغو ، وشركة الملاحة الافريقية .

ثامنا — شركات مالية وبنوك . ويبلغ عددها سبع عشرة شركة أو بنكا تشترك

« الشركة العامة » في رأس مالها . وكثير من هذه الشركات أو البنوك ماهو داخل تحت رعايتها بعدة أشكال منها الاشتراك في عضوية مجالس ادارتها .

تاسعا — الشركات الخاصة باعمال في الكونغو البلجيكية . وهى عظمة الاهمية تكاد تكون كلها تابعة رأسا « للشركة العامة البلجيكية » و يبلغ عددها احدى وعشرين شركة منها شركات للسكك الحديدية ، وأخرى للانشاءات الميكانيكية ، ولزراعة القطن وتصديره ، وللسكر ، ولإستغلال مناجم النحاس والقصدير والذهب والماس ، ولإستغلال الغابات .

ويستفاد من البيانات الواردة عن شركة القطن في الكونغو التابعة للشركة العامة البلجيكية ان مستعمرة الكونغو أنتجت في سنة ١٩٢٦ نحو ١٥٠٠٠ طن قطن غير محلوج أستخرج منه ٥٠٠٠ طن قطن محلوج وان هذا المقدار يوازى ١٠ في المائة من حاجات بلجيكا ، وان شركة القطن المشار اليها أنتجت وحدها نحو ٧٠ في المائة من مجموع المحصول أى ٣٥٠٠ طن قطن محلوج

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ كان رئيس مجلس ادارة بنك مصر ونائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر في سياحة نيلية فالتقى صدفة بأحد مديرى « الشركة العامة البلجيكية » في طريقه الى الكونغو فدعياه الى اليخت « مصر » وقضيا معه بضع ساعات في مختلف الاحاديث . ويستفاد من أحاديثه ان صنف القطن المزروع في الكونغو واطىء ، وان سعره محدد بفرنك الكيلوجرام ، وان أجرة الحليج محددة بالمثل ، وانه ولو أن بلجيكا تستخدم الاقطان الواطئة للغزل الا انها مع هذا لا تستطيع الاستغناء عن مراتب ارق من القطن تستوردها من الخارج .

وكان من احاديثه وصف هام لشركة صناعية أسستها الشركة العامة البلجيكية لصنع الراديوم بالجرامات المعدودة وأهميته في التطبيقات الطبية خصوصا لمعالجة السرطان .

وبالجملة فان نشاط « الشركة العامة البلجيكية » في الاعمال الصناعية يعتبر نشاطا من الدرجة الاولى ، لا من حيث تنوع الاعمال في ذاتها ، بل خصوصا من حيث رقى الصناعات التي تعمل فيها ، فان هذا الرقى يتمشى مع مقام الصناعة البلجيكية المتقدم في فنونه واساليبه وقدرته على المنافسة الدولية .

وتبلغ قيمة الاسهم التي تملكها « الشركة العامة البلجيكية » لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بالنسبة للشركات الصناعية المختلفة ٤٠٠.٤٧٩.١٢٢ فرنك وبالنسبة للشركات المالية ٧٧٣.٨١٠.١٦ فرنكا .

اما السندات الصناعية التي اصدرتها الشركة العامة البلجيكية فقد بلغ المتداول منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مقدار ٧٠.٥٩١.٥٠٠ فرنك موزعة بالكيفية الآتية .

فـرنـك	الفائدة
٥٠٠	٠.٣
١٣.٥٠٠	٠.٣ ١/٢
٦.٨٥٨.٥٠٠	٠.٤
٨.٤٩١.٥٠٠	٠.٤ ١/٢
٤٤٦.٥٠٠	٠.٥
٢٣.٨٩٧.٠٠٠	٠.٥ ١/٢
٣٠.٨٨٤.٠٠٠	٠.٦

وبحوار هذه السندات التي أصدرتها الشركة العامة باسمها ، بدون تعيين صناعة من الصناعات ، توجد سندات اصناعية أخرى اصدرتها لصناعات معينة ، ولو انها قليلة المقدار . اذ أن قيمتها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ لا تتجاوز ١٥ مليوناً من

الفرنكات منها ١٣٩٤٨٠٠٠ سندات بفائدة ٣ في المائة لشركة شمال بلجيكا .
ومنها ٦٤٤٠٠٠ لاحد مصانع الزجاج
ومعنى هذا أن الشركة البلجيكية تفضل اصدار السندات الصناعية باسمها بدلا
من اصدارها باسم صناعة معينة . وان الظاهر من مجرد النظر في كيفية توزيع
السندات ان الفائدة السنوية ثابتة . ولو أن قانونها أباح لها اصدار سندات غير ثابتة
الفائدة ، وان من الطبيعي كما هو مشاهد في هذه الحالة انه كلما زادت فائدة السندات
الصادرة كان الاقبال عليها اعظم مما لو كانت الفائدة أقل .

٣ - التسليف لاصدارات البلجيكية

ومسئولية الدولة في تحمل بعض اخطاره

لم تكتف الدولة البلجيكية بضمان السندات الصناعية التي تصدرها « الشركة
الاهلية للتسليف الصناعي » بل رأت ان بلجيكا بلدة صناعية تنتج المصنوعات
المختلفة ، وان البلاد التي تحتاج لهذه المصنوعات لا تقدر على دفع ثمنها فورا ، وانها
تطلب مهلة قد تصل الى عامين من الزمان ، وان البنوك العادية لا تترتاح الى الاقراض
لمثل هذا الاجل الذي تعتبره طويلا ، ورأت ان علاج هذه المسألة يستدعي أن
تتدخل الدولة لتحمل نصيبا من الاخطار التي يتعرض لها المصدرون البلجيكيون .
فقررت بقانون صادر في أغسطس سنة ١٩٢١ أن تشترك في تحمل نصيب من اخطار
التصدير ، وأن تخصص لهذه الغاية مبلغ ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك .

والطريقة التي جرت عليها الدولة البلجيكية في هذا الباب تلخص في أن ارباب
الصناعات يستطيعون أن يبيعوا في الخارج مصنوعاتهم مقابل دفع الثمن آجلا ولمدة
طويلة تتناسب مع أحوال المنافسة الدولية ومركز الشارى . ولهم قبل أن يتموا

صفقاتهم أن يلجأوا الى هيئة التسليف للصادرات لتشارك معهم في تقدير الصفقة وضمانات الدفع حتى اذا أتموها استطاعوا أن يحولوا الثمن الآجل الى ثمن عاجل بعد الخصم بفائدة قليلة لا تذكر .

وهذا التحويل لا ينهي العملية التي تبقى معلقة حتى ينتهي الشارى بدفع الثمن الذى تعهد بدفعه فى الاجل المتفق عليه . فان كان الدفع تأما وفى مواعيده بدون خسارة اعتبرت العملية منتهية بسلام وحصل البنك الوسيط على حقوقه من هذا المبلغ .

اما ان جاء الدفع غير تام وترتبت عليه خسارة فان صاحب المصنوعات المصدرة يتحمل الخسارة لغاية ٢٥ ٪ من قيمة الشيء المبيع . فان زادت الخسارة عن ٢٥ ٪ . فما فوق الى ٤٥ ٪ . تحملتها البنوك الوسيطة فى العملية . فان زادت الخسارة عن ٤٥ ٪ . فما فوق تحملتها الدولة .

وتفضل الدولة البلجيكية أن لا تتحمل هذا النصيب من المسؤولية الا فى الاحوال التي يكون فيها المنتجون الصناعيون مؤلفين فى صورة جماعات للتصدير . والتي تكون فيها البنوك قد اتفقت مع هؤلاء الجماعات على ضمان عملياتهم بحدود المسؤولية التدريجية ، ومقدارها المعين فى حالة الخسارة .

ولما كان المشهور أن الحكومات عادة أقل خفة فى انجاز الاعمال من الهيئات الحرة فقد رأت الدولة البلجيكية أن لا تجعل تقدير أحوال التصدير التي تنتفع بتعزيد الدولة تابعا لادارة أو اكثر من ادارات الحكومة ، ولا أن تجعلها بين أيدي اشخاص مختارين من أواسط مختلفة ، بل فضلت أن تكون هيئة حرة من المعتادين على أعمال البنوك والاعمال التجارية ، فانشأت « هيئة التسليف للصادرات » وساعد رئيس مجلس الشيوخ الذى هو فى الوقت نفسه رئيس مجلس ادارة « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » فى امداد هذه الهيئة بالاشخاص القادرين على فحص

أحوال الصادرات التي تطلب اشتراك الدولة في تحمل نصيبها من اخطار التصدير .
و خلاصة القول هو أن الدولة البلجيكية بهذين الحادئين الاقتصاديين الخطيرين :
وهو ضمان السندات الصناعية الصادرة من (الشركة الاهلية للتسليف الصناعي)
واحتمال نصيب معين من الخسارة المحتملة عند تصدير المصنوعات البلجيكية ، قد
ضربت هي الاخرى المثل على أن النظريات القديمة القائلة بعدم تدخل الدولة في
شئون الصناعة والتجارة اصبحت نظريات بالية ، وان للحياة الاقتصادية والمنافسة
الدولية ضرورات تجعل الامم والدول تخضع لها قهرا أو اختيارا حفظا لحياتها
ووجودها بالذات .

الفصل الخامس عشر

انشاء الصناعات والتسليف الصناعى فى رومانيا

أن جهاد رومانيا لاهياء الصناعات الاهلية وتنظيم التسليف الصناعى فيها يصح أن يكون أحسن مثل لنا نحن المصريين . فرومانيا بلدة فى الاصل زراعية كما أن مصر فى الاصل بلدة زراعية . ورومانيا تسعى لأن تكون بلدة صناعية بجوار كونها بلدة زراعية . ومصر بالمثل . والفرق بين البلدين أن رومانيا عنيت باحياء صناعاتها الاهلية قبل الحرب بوضع سنين . بخلاف مصر فانها لم تهتم اهتماما جديا باحياء صناعاتها القومية الا بعد الحرب . ورومانيا لديها بنوك قومية كبيرة تشترك قلبا وقالبا فى جعل رومانيا دولة صناعية . ومصر ليس فيها الا بنك قومى واحد بمعنى الكلمة قام ولا يزال يقوم بما هو فى وسعه . وما لا يذكر بجوار المجهود العظيم الذى تقوم به البنوك الرومانية القومية العديدة . ورومانيا لديها معهد للتسليف الصناعى وللانشاءات الصناعية اشتركت فى رأس ماله الحكومة الرومانية . ومصر محرومة من مثل هذا البنك اولا وغير معروف ثانيا فى حالة وجوده ان كانت الحكومة تشترك فى رأس ماله أو لا تشترك فيه على مثال الحكومة الرومانية .

ورومانيا وصل مجهودها فى الاعوام العشرة الماضية الى تكوين صناعات كبرى قوى بها الانتاج الصناعى قوة عظمت . ومصر المجاهدة بمفرد قواها ، ومن باعث نفسها ، مصر المحرومة من مثل هذا التعزيد ، مصر الفتية ، مصر الواثقة بنفسها والمتفائلة بحسن مستقبلها ، تتساءل : ماذا عساه أن يكون حال الصناعات فى مصر بعد عشرة أعوام . أتكون فيها صناعات كبيرة كما تكونت فى رومانيا فى

ظرف عشرة أعوام سابقة؟ أم أنها تقوى وتتقدم ولكنها تقوى وتتقدم في حدود
الصناعات الصغيرة؟

١- البنوك الرومانية وأنشاء الصناعات

ليست تجارة الاموال بواسطة البنوك تجارة قديمة في رومانيا . فقد وجد قديما
« الزرافى » ولعله مأخوذ عن اللغة العربية «الصيرفى» الذى كان يقوم بمبادلة العملة بالعملة
ويقوم بجوار هذه المبادلة ببعض اعمال التسليف وحفظ الامانات . ولكن البنوك
بمعناها المعروف حديثة العهد في رومانيا . فقد تأسس بشق الانفس بنك عقارى
رومانى سنة ١٨٧٤

ثم تأسس البنك الاهلى لاصدار العملة الورقية في سنة ١٨٨٠ حتى اذا ارتكزت
العملة على أساس بنك للافصار بدأت البنوك تؤسس ويكثر عددها ويزيد رأس
مالها بالكيفية الآتية :

السنة	عدد البنوك	مجموع رأس مالها باللاى
١٩٠٠	٣٠	٧٥٠٠٠٠٠٠٠
١٩١١	١٨٣	١٧٦٠٠٠٠٠٠٠
١٩١٣	١٩٨	٢٢٣٠٠٠٠٠٠٠
١٩١٦	٢٣٨	٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩١٩	٢٠٤	٥٦١٠٠٠٠٠٠٠

وفي هذه السنة ضمت الى رومانيا القديمة أراضى المقاطعات الجديدة التى كان
بعضها تابعا للنمسا والآخر تابعا للروسيا ، بساريا ، وترنسلفانيا ، والبانات .

فازدادت البنوك الرومانية قوة بضم ما في هذه المقاطعات من بنوك اليها . وتضاعف عددها وكثرت رؤوس اموالها بالكيفية الآتية بيانها مؤخوذا عن الاحصاءات الرسمية الموضوعات تحت اشراف الاقتصادى الرومانى البحاثة الدكتور تيودوريسكو

السنة	عدد البنوك	بمجموع رأس مالها باللاى
١٩١٩	٤٨٨	٧١٨٠٢٣٩
١٩٢٠	٥٤٣	١٩٦٦٦٣٨٩٩
١٩٢١	٥٥٦	٢٤٠٦٤٠٠٤٧٠
١٩٢٢	٦٨٣	٣٣٣٤٧٦٧٧٨٠
١٩٢٣	٧٥٦	٤٢٥٣٤٨٢٤٤٨
١٩٢٤	٨٤٤	٥١٧٥١٨٧٢٧٣
١٩٢٥	٩٢٨	٦٢٧٦٤٠٩٢٤٨

وهذا بخلاف عدد آخر من البنوك الشعبية الصغيرة لا يقل في الوقت الحاضر عن ألف بنك بمجموع رأس مالها مليار لاى على أقل تقدير .

وقد كان الغالب في البنوك الرومانية قبل الحرب أنها تابعة في جزء كبير من رأس مالها الى الاجنبى . ولكنه بعد الحرب تمكن الرومانيون بمهارة فائقة من شراء صفقات مالية خطيرة من الاسهم والسندات من الايدى الاجنبية فاستطاعوا بذلك أن يجعلوا رأس المال الغالب في هذه البنوك رومانيا . ثم ان رأس المال الاجنبى نفسه لاسباب يطول شرحها أحجم بعد الحرب عن الاشتراك في اعمال البنوك والشركات الرومانية حتى أن الاخصائيين يعدون على الاصابع عدد البنوك التى أسست بعد الحرب واشترك الاجنبى في رأس مالها .

ومن هذا البيان يتضح كيف ان الرومانيين قد استطاعوا تكوين رؤوس اموال كبيرة للبنوك ، وكيف أن هذه البنوك أصبحت قوة عظيمة في ذاتها ، وكيف يكون من السهل ادراك اثرها الكبير في حياة البلاد الاقتصادية .
وقد كان من آثار هذه البنوك الاشتراك الفعلى في تأسيس عدد كبير من الشركات الصناعية المساهمة .

نعم ان هذه الآثار لم تكن عظيمة من هذه الناحية قبل الحرب وذلك نظرا لان البنوك نفسها كانت قليلة العدد ، وصغيرة رأس المال بالنسبة لما أصبحت عليه بعد الحرب ، ونظرا لان العنصر الاجنبى كان غالبا فيها من حيث رأس مالها ، ومن حيث ادارتها فكان الاهتمام باستثمار أكبر فائدة لرأس المال مقدما على كل اعتبار آخر .

ولكنه مع هذا قد اشتركت البنوك الرومانية قبل الحرب في عدة شركات صناعية كبيرة ، خصوصا شركات استخراج البترول .
أما بعد الحرب فقد تغيرت عقلية الرومانيين — وكما غيرت الحرب من عقليات بين طبقات العاملين في مختلف الشعوب — فأصبحوا يرون لبنوكهم وظيفة أرقى من خصم الحوالات والاوراق التجارية ، وقبول الودائع بفائدة ، وتسليفها للغير بفائدة أعلى ، وهى زيادة الامتزاج في حياة الانتاج القومية والاخذ بأسباب تنشيطها .
فاندفعت البنوك تستخدم رؤوس أموالها واحتياطياتها اكبر مما كانت تستخدم قبل الحرب في انشاء الشركات الصناعية العديدة ، وتنشيط الصناعات القومية ، لتحويلها الى صناعات كبيرة ، وتركيزها بكيفية تجعلها قادرة على مقاومة المنافسة الدولية .
والتركيز في الصناعات ناموس من نوااميسها العصرية يشاهد في البلاد الكبرى كالولايات المتحدة من جانب وبعض دول أوروبا الشمالية من جانب آخر . كما يشاهد في الدول الصغيرة كبلجيكا ورومانيا . حتى انه يظهر من تطور المنافسة

الدولية انها تتحول شيئاً فشيئاً من منافسة بين أمة وأخرى الى منافسة جماعات انتاجية كبرى من عدة ام متفقة مصالحهم في الانتاج الصناعى ، متوحدة طرقهم في اساليب التصريف ، متوزعة مناطق البلاد بينهم لاجراء هذا التصريف .

نرجع الى رومانيا فنقول إن البنوك الرومانية قد أسست بعد الحرب عدة شركات صناعية تعد بالآلاف . ولم يترتب على اشتراكها في الاعمال الصناعية الاخير للبلاد وللبنوك نفسها .

واذا كانت أيدينا خالية في الوقت الحاضر من الاحصاءات الرسمية للعثور على متوسط ارباح البنوك الرومانية ، فان ما بين أيدينا من أرقام عن تصاعد احتياطياتها كاف للدلالة على أن اشتراكها في الاعمال الصناعية قد أنتج ارباحاً ساعدت على تكوين هذه الاحتياطيات الكبيرة بالنسبة لبنوك حديثة العهد في الوجود

وفيما يلي بيان لمقدار اشتراك البنوك الرومانية في الاسهم والسندات الصناعية والتجارية — وخصوصا الصناعية — ولمقدار الاحتياطيات :

السنة	اشتراك البنوك بـمليون اللآى فى الاسهم والسندات الصناعية والتجارية	الاحتياطيات بـمليون اللآى
١٩١٩	٦٠٤	٣٤٨
١٩٢٠	١٢٩٦	٧٧٥
١٩٢١	٢٤٨٣	٨٦٨
١٩٢٢	٣٣٢٩	١١٤٦
١٩٢٣	٣٩١٦	١٣٣٩
١٩٢٤	٤٠٦٨	١٧٦٠
١٩٢٥	٤٢٢٩	٢١٣٧

أى ان الاشتراك فى أسهم وسندات الشركات الصناعية والتجارية قد استغرق فى سنة ١٩٢٥ نحو ثلثى رأس مال البنوك. وان الاحتياطات قد بلغت من جهة أخرى نحو ثلث رأس مالها المدفوع . فكان نصف رأس المال والاحتياطات موظف فى الاستثمارات الصناعية والتجارية ، والنصف الآخر متحرك للقيام بعمليات البنوك العادية لاجل قصير

٢ - الشركة الأهلية للتسليف الصناعى

Société Nationale de Crédit Industriel

ومع أن البنوك الرومانية قد اشتركت اشتراكا فعليا واسع النطاق فى تأسيس الشركات الصناعية ، فقد لوحظ فى أواخر سنة ١٩٢٣ انه لا يكفى انشاء الصناعات اللازمة للبلاد بل لابد من تنظيم التسليف الصناعى حتى تستطيع أن تجد مايلزمها من مال سواء لتوسيع دائرة اعمالها ، أو تحسين معداتها ، أو لرأس المال الدائر ، وسواء لمدة متوسطة ، أو لمدة طويلة من الزمن

١ - نظام الشركة

ولتنظيم التسليف الصناعى فى رومانيا وضعت الحكومة الرومانية مشروع قانون عرضته على البرلمان فصادق عليه فى ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ . جاء فى المادة الاولى منه : « أن وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة والبنك الأهلى الرومانى مصرح لهم بانشاء شركة مساهمة تشترك فى اسهمها الدولة والبنك الأهلى برأس مال بالغ ٢٠٠ مليون لاي فى أول دفعة » ويكون اسمها « الشركة الأهلية للتسليف الصناعى » والغرض منها هو « منح السلف للصناعة وتحريك الديون الصناعية والتجارية وتشجيع رقى الصناعات فى رومانيا » .

وجاء في المادة الثالثة « تشترك الدولة في رأس مال الشركة الاولى بمقدار ٤٠ مليون لاي والبنك الاهلى بمقدار ٦٠ مليون . ولا يجوز للدولة ولا للبنك التنازل عن حصتهما في رأس المال . ومع هذا فانه يجوز لكل منهما التنازل عن شىء من حصته بحيث يكون الباقي في حيازته ٥ ٪ بالنسبة للدولة و ١٠ ٪ بالنسبة للبنك الاهلى » .

وجاء في المادة الخامسة « تضمن الدولة اذونات الصندوق التى تصدرها الشركة الاهلية للتسليف الصناعى كما تضمن فوائد هذه الاذونات وكوبونات السندات الصناعية التى تصدرها الشركة المذكورة . سواء أ كانت هذه السندات عقارية أم كانت مجرد خطابات اعتماد صناعى » .

وجاء في المادة السادسة « تقبل السندات وخطابات الاعتماد الصناعى الصادرة فى الخزنة العمومية بصفة ضمان فى المزايدات والمناقصات . كما تقبل بصفة ضمان فى البنك الاهلى . ويمكن استخدام تقود القصر وعديعى الاهلية فى شراء هذه السندات والخطابات » .

وجاء فى المادة الحادية عشرة « تسير الشركة وفق قانونها الاساسى ووفق هذا القانون الذين يعتبران متممين لبعضهما ومتساويين فى القوة . ولا يجوز أن يدخل أى تعديل على القانون الاساسى بدون تصديق مجلس الوزراء بناء على تقرير وزير المالية » .

وجاء فى المادة الثانية عشرة « تكون الشركة خاضعة لمراقبة الحكومة نظرا لما للشركة من صفة أهلية » .

وقانون الشركة الاساسى كما تقدم متمم لهذا القانون فى بيان نظمها . ويستفاد من القانون الاساسى البيانات الاضافية الآتية :

رأس المال

تشارك الدولة في رأس المال بمقدار ٢٠ ٪ منه ويشترك البنك الاهلي بمقدار ٣٠ في المائة والباقي تشارك فيه البنوك والافراد .

واذا كانت الدولة او البنك قد احتفظا لانفسهما بحق التنازل عن شئ مما يملكه كل منهما فالسبب في ذلك هو تشجيع اشتراك اكبر عدد مستطاع من الرومانيين في اسهم هذه الشركة ، ولهذا فان التنازل لا يكون الا في حالة ما تريد طلبات الاكتتاب عن المقدار المعروض

وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ قرر مجلس ادارة الشركة زيادة رأس مالها من ٢٠٠ الى ٥٠٠ مليون لاي «باصدار اسهم اسمية تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون لاي» وجاء في بيان مجلس الادارة عن هذه الزيادة « ان الغرض من اصدارها زيادة رأس مال الشركة الدائر حتى تستطيع أن تسد حاجات الصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بأوسع نطاق . وانه بناء على المادة الثامنة من القانون الاساسي سيحتفظ بمقدار ٦٠ مليون لاي للدولة عبارة عن ٢٠ في المائة من رأس المال . ومقدار ٩٠ مليون لاي عبارة عن ٣٠ في المائة منه للبنك الاهلي . وان الباقي وقدره ١٥٠ مليون سيقسم الى ٥٨٥ مليون للمساهمين السابقين بواقع سهم واحد لكل سهمين والى ٩١٥ مليون يطرح للاكتتاب العام »

وقد تم الاكتتاب العام في مواعيده فاصبح رأس مال الشركة ٥٠٠ مليون لاي . وهو باق على حاله من سنة ١٩٢٥ الى الآن .

مجلس الادارة

يتألف هذا المجلس من عشرة اعضاء : ثلاثة تعينهم الحكومة ، وثلاثة يعينهم البنك الاهلي ، واربعة يختارهم المساهمون في الجمعية العمومية . وقد عقدت أول جمعية

عمومية للمساهمين في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأربعة واختار مجلس الإدارة خارجاً عن هيئته مديراً عاماً للشركة من كبار المهندسين الرومانيين المشتغلين بالصناعات هو المسيو (جورج بوبسكو) الذي لا يزال في مركزه حتى الآن . كما اختار مديراً آخر من رجال القانون هو الدكتور (فيكتور سالفسكو) الذي كان قبل تعيينه نائب المدير في بنك رومانيسكا من أكبر البنوك الرومانية . وهذا الأخير من الاقتصاديين الذين اختبروا أعمال البنوك وكتبوا الكتب عنها وعن نظم التسليف على العموم . وعلى كتف هذين الرجلين ، تحت إشراف وإرشاد مجلس الإدارة ، قامت الشركة بأعمالها العظيمة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ .

إصدار السندات الصناعية

للشركة الحق في (١) إصدار سندات صناعية (٢) وخطابات اعتماد صناعي (٣) وأذونات مسحوبة على خزائنها .

وقيمة السندات الصناعية التي تصدرها الشركة غير محدودة بنسبة رأس المال . فقد اشترط فقط في أن تكون بمقدار السلف الصناعية التي تكون قد أقرضتها الشركة للصناعات بضمان رهن عقارى ، أو بضمان عيني آخر . فإن كان الضمان برهن عقارى وجب أن لا تزيد السلفة الممنوحة عن نصف القيمة التي تكون قدرتها المعاينة للأعيان المرهونة . وإن كان الضمان عينياً آخر جاز أن يكون بضمان ، سندات دين عمومي ، أو أسهم شركات صناعية ، أو شهادات بوجود بضاعة في مخازن استيداع أو في الطريق .

ويجوز بحوار هذا الحق الواسع في إصدار السندات الصناعية أن تصدر الشركة سندات صناعية لا بضمان القروض التي تكون قد عقدتها بل بضمان رأس

مال الشركة نفسه . وفي هذه الحالة اشترط ان لا تريد قيمة السندات الصناعية الصادرة عن ثلثي رأس المال .

وللشركة الحق في اصدار خطابات اعتماد صناعي . وخطابات الاعتماد الصناعي نوع من أنواع السندات الصناعية . والفرق بين الاثنين هو أن السند الصناعي يجوز اصداره لمدة عشرين سنة متى كان بضمان السلفة الصناعية . ولمدة خمس عشرة سنة متى كان ضمانه بثلثي رأس المال . بخلاف خطاب الاعتماد الصناعي فإنه سند موقت غير محدود الاجل أو ان كان اجله محددًا فيكون لاقل من ١٥ سنة لان قيمة الخطابات اما أن تدفع في مدة معينة أو تدفع عن طريق السحب كل ستة أشهر . وزاد النظام مرونة بتحويل الشركة حق اصدار اذونات على خزائنها . والاذونات على الخزنة موقته بالمثل .

وقد روعي في اصدارها احتمال أن ينقص المال الجاهز في الخزنة فتحل الاذونات محله . فهي بمثابة ورق عملة . أو بمثابة حق اصدار نوع من ورق العملة بجوار أوراق العملة الرومانية التي يصدرها البنك الاهلي الروماني .

ولزيادة السهولة في تناول هذه السندات والخطابات والاذونات جعلت جميعها لحاملها ولتشجيع الاقبال عليها ، وإيجاد الثقة في النفوس ، والتأمين على رأس المال المدفوع فيها ودفع فوائده ، احتملت الدولة ضمان هذه المستندات المالية في رأس مالها وفوائدها . فكأن الدولة لم تشترك فقط في رأس المال بمقدار ٢٠ ٪ منه بل تضمن ديون الشركة الصادرة في صورة سندات صناعية وخطابات اعتماد صناعي وأذونات خزنة . وللشركة مصدر آخر هام لتغذية مصادرها المالية ودوام تحريك ما بين أيديها من أموال . وهذا المصدر هو خصم أوراقها التجارية في البنك الاهلي أو إعادة خصمها بواسطة هذا البنك للأوراق التجارية التي تكون هي قد خصمتها لصالح أرباب الصناعة .

ب - حياة الشركة العملية

بدأت الشركة اعمالها في أول يناير سنة ١٩٢٤ فكان لها أربعة أعوام من عمرها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧

وبين أيدينا مصادر شتى عن الادوار العملية لهذه الشركة في اربعة أعوام . غير أننا لا نريد أن نتعقبها في تفاصيل هذه الادوار . ويكفي أن ننظر نظرة عامة عما آلت اليه هذه الشركة بعد مضي اربعة أعوام من حياتها .

ولحسن الحظ أننا ونحن نستعد للاعتماد على المصادر المبعثرة لتكوين هذه النظرة العامة عثرنا على هذا البحث نفسه بقلم المسيو جورج بوبسكو المدير العام للشركة . فرأينا انه هو أدرى منا بالشركة التي يديرها . ورأينا أن كلامه عنها أولى من كلامنا بالتقديم . وعليه ننقل عنه في هذا الباب ما يأتي تعريبه :

« ازرومانيا وهى بلدة زراعية صميمة قد اضطرت بعد الحرب أن تعاون مصادر انتاجها وأن توجهها نحو حالة من الصناعة أقوى مما كانت عليه . وقد كانت الدواعى اللاجئة الى اتباع مثل هذه السياسة ناشئة بصفة خاصة عن الحالة التى ترتبت على اتساع حدود رومانيا باندماج مقاطعات جديدة فيها ، ووجود صناعات راقية متقدمة فى هذه المقاطعات ، وعن الاصلاح الزراعى الهام الذى أدى الى نزع ملكية الاراضى الزراعية واسعة الاطراف بمقابل جعل رؤوس الأموال الجاهزة كثيرة ومعدة للاستغلال فى الصناعة .

وللوصول الى الغرض المقصود ، ولتثبيت وترقية الصناعة الاهلية ، وجعلها تتمشى مع مصالح البلد العامة ، تأسست « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » بمقتضى قانون صادر فى ١٩ يونيو ١٩٢٣

ومعهد التسليف هذا مؤسس فى صورة شركة مساهمة خاصة ولكنها شركة

متمتعة بامتيازات مخولة لها من جانب الدولة تسمح بأن يكون لها مركز خاص بين المنشآت المالية في رومانيا . من ذلك أن الدولة والبنك الاهلي يساهمان في رأس مالها الاولى بنسبة ٢٠ في المائة والثاني بنسبة ٣٠ في المائة منه والباقي وقدره ٥٠ في المائة موزع بين أيدي الناس من بنوك وصناعات وأفراد .

ولما كان الغرض من الشركة هو تشجيع الصناعة الرومانية بمختلف الوسائل التي تؤدي قبل كل شيء الى تحقيق حاجاتها من الاموال التي تقرض لاجل طويل، فان العمليات التي تقوم بها والتي نص قانون تأسيسها وقانونها الاساسي عليها هي من أوسع العمليات نطاقا وأكثرها تنوعا .

عمليات الشركة

تمنح الشركة :

(أ) القروض في شكل حساب جار بضمان رهن عقارى أو بضمان رهن حيازى واقع على مواد أولية أو مواد مصنوعة أو على مؤسسات صناعية .

(ب) القروض في شكل حساب جار مقابل ضمان بنك ، أو اعتماد شخصى ، أو رهن حيازى واقع على اسمهم صناعية . ولكن منح القروض بفتح هذا النوع من الاعتمادات نادر ويجرى بصفة استثنائية محضنة .

(ج) القروض الناشئة عن إعادة خصم الاوراق التجارية الناتجة من بيع المصنوعات والداخلة في محفظة رجال الصناعة . ومنح هذا النوع من القروض لمدة قصيرة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوما .

وتهم الشركة بكل عمل يراد به انشاء صناعات جديدة في البلاد ، وتشترك خصوصا بجزء من اموالها في تسيير الصناعات ، وخصوصا من بينها الصناعات ذات المنفعة العامة .

وهي تمنح بالمثل قروضا لشركات التعاون الصناعية، وللمعاهد التي يكون الغرض من انشائها مساعدة الصناعة والصناع بآية صورة من صور المساعدة المالية وغيرها .

مصادر اموال الشركة

وللشركة لتحقيق غرضها مصادر مالية خلاف رأس مالها البالغ ٥٠٠ مليون لاي . وهي :

- ١ - المبالغ الناتجة من اعادة خصم محفظتها بواسطة البنك الاهلي .
- ٢ - مبالغ الودائع التي تقبلها للاستثمار والقروض التي تعقدها ويكون ضمانها إما خطابات الاعتماد الصناعي التي لا تتجاوز قيمتها حدود المبالغ التي تقرضها الشركة بضمان رهن عقارى . وإما السندات الصناعية التي تستطيع الشركة اصدارها بحيث لا تزيد قيمتها عن ثلث رأس المال .

وللشركة الحق في ضمان دفع ديون الصناعيين في الخارج اذا كانت هذه الديون قد عقدت لغرض الحصول على ماكينات أو ملحقاتها أو مواد اولية الخ . .
ولا تستطيع الشركة أن تمنح هذه التسهيلات لغير رجال الصناعة .

وقد اتبعت الشركة سياسة التبصر في تكوين الاحتياطيات حتى انه في خلال اربعة أعوام من حياتها تمكنت من تكوين ٩٠ مليون لاي أى ١٨ ٪ من قيمة رأس المال . وتستثمر الشركة في اتباع هذه الخطة حتى يتساوى مقدار الاحتياطيات ومقدار رأس المال .

وللشركة خلاف مصادر أموالها الذاتية مصادر اجنبية عنها تتصرف فيها وتبلغ قيمتها ٢١١٨ مليون لاي . منها ١٦٩٠ مليون لاي ناشئة عن اعادة خصم محفظتها بواسطة البنك الاهلي ، ومنها ٢٢٠ مليون لاي عن اذونات صادرة على خزانة الشركة ، ومنها ٢٠٨ مليون لاي ودائع للاستثمار .

ويبلغ مقدار الاموال التي تتصرف فيها الشركة لغاية الوقت الحاضر (ديسمبر سنة ١٩٢٨) ٢٧٠٩ مليون لاي موزعة بين مصادر ذاتية بمقدار ٥٩١ مليون ، ومصادر اجنبية عن الشركة بمقدار ٢١١٨ مليون لاي .
وهذه الاموال العظيمة جعلت الشركة الالهلية للتسليف الصناعي في مقدمة المعاهد المالية في رومانيا .

توظيف اموال الشركة

جميع اموال الشركة موظفة في اعمال صناعية . وكان توظيفها لغاية أول يناير سنة ١٩٢٨ بالكيفية الآتية :

نوع التوظيف	مليون لاي
حساب جار بضمان رهن عقارى	١٥٩٥
» » » تجارى	٢٠١
» » » خطابات ضمان	٤٢٥
خصم الاوراق التجارية للصناعات الكبيرة	٣٤٦
» » » الصغيرة	٩١
سندات عمومية	٢٠
اشترك في اسهم شركات صناعية	٦٠
	٢٧٣٩

وتوزيع الاموال بهذه الصورة المتنوعة دليل المتانة المتبعة في توظيف الاموال . هذا فضلا عن انها مضمونة برهن عقارى وبرهن حيازى على منشآت الصناعة ، وعلى المواد الاولية ، والمصنوعات بما تبلغ قيمته ٨٣٠٠ مليون لاي .
وتتضح الصفة الجدية لتوظيف الاموال من الطريقة المتبعة في منح القروض

الصناعية . وهذه الطريقة تقضى بأن لا يمنع أى قرض صناعى قبل أن يوفد ، لجهة الصناعة التى تستقرض ، مندوبان : أحدهما مهندس ، والثانى خبير مالى ، لمعاينة الحالة فى مكانها ، وقبل القيام ببعض الابحاث بصفة دقيقة ، وقبل أن تسمع الادارة تقارير هذين المندوبين وأية معلومات أخرى تستقى من غيرهما ، وقبل أن تقر لجنة الادارة منح القرض أولا ثم يوافق مجلس الادارة على قرار اللجنة فى آخر الامر وتدل هذه الطريقة على درجة الالتفات والعناية الخاصة اللذين تفحص بهما جميع طلبات السلف الصناعية التى لا تجاب الا اذا كانت الصناعة المستقرضة ذات ضمانات كافية . وفى الغالب ان قيمة القرض الصناعى تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة من قيمة الصناعة بحسب تقدير خبراء الشركة الاهلية للتسليف الصناعى . وعلاوة على هذه الضمانات فان الادارة توفد سنويا الى جهات الصناعات المقترضة مندوبين خبراء لفحص نتائج الحالة بعد الاقراض الصناعى ، وللوقوف على درجة التقدم الذى توافر لكل صناعة مقترضة ، والتحقق أيضا من استمرار بقاء الضمانات وتتضح العناية التى تتلقى بها الشركة طلبات الاقتراض من عدد القروض الممنوحة وقيمتها بالقياس الى عدد القروض المطلوبة وقيمتها فى السنين الأربع من حياتها وهى كما يأتى :

السنة	عدد القروض المطلوبة	القيمة بـمليون اللآى	عدد القروض الممنوحة	القيمة بـمليون اللآى
١٩٢٤	٨٩٠	٥٦٩٥	٣٤٢	١٧٩١
١٩٢٥	٣١٦	١٧٢٤	١٣٩	٧٢١
١٩٢٦	١٩١	٨٣٥	١٢٦	٥٦٧
١٩٢٧	١٥٦	٥٦٣	٨٣	٣٣٣
الجملة	١٥٥٣	٨٨١٧	٦٩٠	٣٤١٢

وبرينا هذا الجدول ان من بين الطلبات التي تقدمت وعددها ١٥٥٣ طلبا قيمتها ٨٨١٧ مليوناً من اللاي لم يقبل فقط الا ٦٩٠ طلباً بمجموع قيمتها ٣٤١٢ مليون لاي أى ٣٧٪ من قيمة القروض المطلوبة . وهذا يوضح لنا كم من قروض جديدة لا تزال لازمة للصناعات .

وهذه الارقام تشهد من ناحية أخرى بأهمية الشركة الاهلية للتسليف الصناعى وبالذور العظيم الذى تقوم به فى نظام التسليف فى رومانيا . وفى الواقع أن الشركة استطاعت وحدها ان تجيب فى السنين الاربع الاولى من حياتها عددا كبيرا من طلبات الصناعيين الذين منحتهم القروض بفائدة تتراوح بين ٩ و ١٠ ٪ . وهى أقل بكثير من الفائدة التى تتقاضاها البنوك الاخرى .

وقد لوحظ فى منح القروض أن تكون مبالغها موزعة بكيفية عادلة بحيث تراعى اهمية الصناعات المختلفة فى الاقتصاد الاهلى . كما تراعى حاجات هذه الصناعات . وهذا هو بيان لمبالغ القروض المطلوبة ، والمبالغ المقررة للقروض المقبولة ، والمبالغ المدفوعة من القروض المقبولة ، مع بيان توزيعها على كل مجموعة من مجموعات الصناعات

المجموعة الصناعية	قيمة القروض المطلوبة	قيمة القروض المقبولة	قيمة المدفوع من القروض المقبولة
١ - صناعات المعادن والميكانيكا	١٤٩٥٦٠٠٠٠٠	٩٨٧١٢٠٠٠٠	٦٠٣٨٧٨٦٨٦
٢ - صناعات استغلال الغابات	٩٩٢٢٠٠٠٠٠	٢٠٨٥٢٠٠٠٠	١٤٢٠٠٧٥٣٨
٣ - الصناعات الكيماوية	٣٤٢٥٠٠٠٠٠	١٣٥٦٠٠٠٠٠	٥٣٧٥٩٣٩٠
٤ - الغذائية	٢٦٧٨٧٠٠٠٠٠	٨٦٧٢٩٠٠٠٠	٦٦٦٧٩٤٩٥٨
٥ - النسيجية	٧١١٦٠٠٠٠٠	٣١٤٤٥٠٠٠٠	٢١٤٥١٤٩٨٥
٦ - صناعات الدباغة	٦٠٥٢٠٠٠٠٠	٢٦٧٧٥٠٠٠٠	٢٢٨٠٧٥٥٢٩
٧ - الصناعة الخشبية	٤٣٥٦٠٠٠٠٠	١٤٩٨٠٠٠٠٠	١١١٠٣٤٩٠٦
٨ - صناعات الطباعة	٤١٥٣٥٠٠٠٠	١٦٦٠٥٠٠٠٠	١٢٦٦٩٢١٦٧
٩ - الكهرباء	٢٧٣٢١٠٠٠٠	١٤٥١٠٠٠٠٠	١١١٠٨٥١٦٠
١٠ - مخنقة	٥٩٩٠٠٠٠٠٠	٢٨٤١٠٠٠٠٠	١٦٦٦٩٥٤٧٢
١١ - البترول	٣١٩٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠	١١٣٠٣٠٢٧٠
١٢ - الصناعات الصغيرة	١١٠٩٧٦٠٠٠	١١٠٩٧٦٥٠٠	٩١١٨٣٥٥٠
المجموع	٨٩٧٨٩٣٦٠٠٠	٣٧٧١٧٥٦٥٠٠	٢٦٢٨٧٥٢٦١١

وان الصناعات الصغيرة لتغلبت هي الاخرى بالخدمات التي أدتها لها الشركة الاهلية للتسليف الصناعي لانها وزعت عليها بواسطة ١٠٥ بنوك وسيطة في محال وجودها في مختلف المديرية الرومانية قروضا بلغت ٩١ مليون لاي انتفع بها ٢٧٥٦ شخصا من أرباب الصناعات الصغيرة أو الصناع الذين يعملون بمفردهم .

وبلغت الفائدة التي أقرضت بها المبالغ للبنوك الوسيطة على ذمة التسليف للصناعات الصغيرة ٧ في المائة .

وقد قامت الشركة أيضا بواجبها حين اشتركت في تأسيس وتشجيع وتثبيت بعض الصناعات اللازمة للدفاع الاهلي . فهي قد اشتركت بمقدار ٦٠ مليون لاي في صناعات ذات نفع أهلي مثل « شركة الطيران الرومانية » و « شركة المقذوفات » الاولى من نوعها و « شركة مصانع المعادن » و « الشركة الاهلية لغاز متيان » و « شركة ذبوع الراديو » .

وبجوار اعمالها المالية قامت الشركة بأبحاث قيمة ونشرت مذكرات هامة عن عدة صناعات أمدتها بالاموال .

وستصلح هذه الابحاث لان تكون اساساً وطيداً لسياسة المستقبل في تنظيم الصناعات الاهلية ومدها بالاموال .

النتائج

لما كانت الشركة بعيدة عن المغامرة وعن الدخول في عمليات سهلة يتحقق معها الربح الوافر العاجل وكانت ترمى الى جعل اعمالها متوافقة مع الصالح العام فلما قد اتبعت خطة التبصر في توزيع الارباح .

سبيل المستقبل

ان التجارب التي حصلت عليها الشركة في السنين الاولى من حياتها توضح المبادئ التي ينبغي أن تستمد منها الوحي في المستقبل .
فهي أولا ستتبع خطة رأس المال أعني أن تبحث عن زيادة مصادرها المالية باصدار مستندات للتسليف بمجرد ما يتحقق استقرار العملة في حالة من الثبات .
وهي ثانياً ستستمر في خطة التبصر في توظيف الأموال مع ملاحظة الضمانات المطلقة وإنماء الصناعات ذات النفع العام ، والصناعات التي تلقى موادها الأولية في البلاد ، والصناعات الزراعية التي تتجه اليها العوامل الاقتصادية في البلاد .
وهي ثالثاً ستستمر في خطة النتائج المعقولة بتكوين احتياطات قوية ودفع أرباح معتدلة « ا هـ .

وليس لدينا ما نضيفه الى بيان المسيو جورج بوبسكو الا أن نبين شيئاً أشار اليه إجمالاً وهي « الأرباح المعتدلة » فقد بلغت الأرباح التي وزعتها الشركة في كل من العام الاول والثاني ١٢ ٪ . وبلغت في العام الثالث ١٥ ٪ .
وفي هذا برهان قاطع على أن عملية التسليف الصناعي اذا نظمت بكيفية مأمونة متفقة والصالح العام ، وحاجات الصناعات ، فانها تنتهي بأرباح جديدة بالاعتبار ولو أن ما يعتبره مدير عام الشركة الأهلية للتسليف الصناعي الرومانية « أرباحاً معتدلة » قد يعتبر في بعض البلاد الاخرى أرباحاً بالغة . فان رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات مهما كان لها حظ وافر من الأرباح فان هذه الأرباح لا ترتبط بالصناعة وحدها ولكنها ترتبط أيضاً بعوامل اقتصادية خارجة عن الصناعة نفسها كعامل سعر العملة باعتبارها بضاعة خاضعة لناموس العرض والطلب . ومع هذا فانه لو لم يكن من فائدة لهذه الشركة الأهلية الرومانية النافعة الا أنها أنزلت سعر الفائدة التي كان يفترض بها الصناعيون من ٢٥ ٪ الى ١٠ ٪ لكفي

٣ - تقدم الصناعات الكبرى

تقدمت الصناعات الكبرى منذ تأسيس الشركة الأهلية للتسليف الصناعى
تقدما ليس له مثيل من قبل . نعم ان قوى البلاد ، لا سيما بعد انضمام المقاطعات
الجديدة اليها ، قد اتجهت نحو الانشاءات الصناعية فى السنين الأولى بعد الهدنة
مباشرة ولكن هذه الانشاءات كانت تتمتع فى أذيالها اذا لم يكن أهل السلطة
والنفوذ فى رومانيا قد اتفقوا على إيجاد أداة للتسليف الصناعى تشترك فيها الدولة
اشتراكا فعليا حتى يتسنى لهذه الاداة أن تمد الصناعات الجديدة بما تحتاج اليه من
مال . بحيث أنه لا يكون من المبالغ فيه مطلقا اعتبار الشركة الأهلية للتسليف
الصناعى العامل الاساسى فى تقدم الصناعات الأهلية فى رومانيا .

وللدلالة على أثر هذه الشركة فى حياة البلاد نكتفى بمقارنة الحالة التى كانت
عليها الصناعات الكبرى فى آخر ١٩٢٣ ، أى وقت دخول الشركة الأهلية للتسليف
الصناعى فى دور العمل ، والحالة التى صارت اليها بعد مرور أربعة أعوام أى فى
آخر سنة ١٩٢٧ .

السنة	عدد المصانع الكبرى	عدد العمال المشتغلين فيها	مقدار الانتاج بمليون الاى
١٩٢٧	٣٧٦٣	١٩٢٥٠٠	٤٣٩٢٣
١٩٢٣	٢٩٢٤	١٥٧٠٠٠	٢٢٣٠٠
الزيادة	٨٣٩	٣٥٥٠٠	٢١٦٢٣

ويتوزع الانتاج الصناعى الرومانى الكبير فى آخر سنة ١٩٢٧ بالكيفية

الآتية : —

مجموعة الصناعات	عدد المصانع	القوى المحركة بالحصان	مقدار الانتاج بمليون اللاي
١ - معادن وميكانيكا	٥٣٨	٨٦٧١٦	٧٠٥٧٨٨٦٥٠٠
٢ - كهرباء	١٤	٤٥٨	١١٤٩٨٩٥٤٠
٣ - خشب	٨٢٥	٧٢٠٤٧	٥٨٤٢٩٢٩٥٦٠
٤ - غذاء	٨٤٠	٩٩٨٢٢	١٤٩٥٩٣٧٠٧٦١
٥ - نسج	٤٦٢	٢٨٩٢٤	٦٦٥٦٠٦٢٠٠٠
٦ - جلد	٣١٢	١٣٨٢٦	٢٩٧٦٢٠١٣٥٠
٧ - مواد بناء	٢٦٨	٣٥٢٠٣	١٤٢٣٦٨٥٠٠٠
٨ - خزف	٣٤	٤٦٧	٧٢٩٢٧٠٠٠
٩ - ورق	١٥٠	٢٣٩٥٥	١٧٧٤٢٢٣٠٠٠
١٠ - كيمياء	٢٤٨	٤٣٠٥٣	٢٣٨٥٦٨٠٠٠
١١ - زجاج	٣١	١٥٣٣	٤٩٨٩٨١٠٠٠
١٢ - مختلف	٤٠	١٩٨٦	١٧٠٤٤٨٠٠٠
المجموع	٣٧٦٢	٤٠٧٩٩٠	٤٣٨٢٢٨٨٣٧١١

وبلغت رؤوس اموال الصناعات الكبرى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مقدار ٢٦٧٠٠ مليون لاي موزعة بنسبة ١٠٠٠ مليون في اعمال البترول . أى ما يقرب من ٣٥ ٪ من مجموع رؤوس الاموال الصناعية الكبرى و ٢٦٠٠ مليون للصناعات الغذائية و ٢٥٥٢ لاستغلال الغابات والمناجم و ٢٥٣٤ للصناعات الميكانيكية .

ويعمل في هذه الصناعات الكبرى ٢٠٩٠٠٠ شخص منهم ١٩٢٥٠٠ عامل والباقي كمهندسين ورؤساء عمال وفنيين ومستخدمين ومديرين

وبلغت الارباح التى وزعتها الصناعات الكبرى فى سنة ١٩٢٧ مقدار ٣٢٠٤ مليون لاي أى بنسبة ١٣٥ فى المائة من رأس مالها الاسمى .

ويدل الحاضر على مستقبل عظيم لهذه الصناعات . فهي تستهلك نحو ٢٥٠٠٠ مليون للمواد الأولية ، ونحو ٢٥٠٠ للوقود . ومعظم المواد الأولية التي تحتاج اليها ومعظم الوقود تجده داخل البلاد .

ومتى ثبتت العملة الرومانية وزال عنها كابوس الثقلبات الذي لازالت تتأثر به فان الصناعات الكبرى الرومانية بمعاونة الشركة الاهلية للتسليف الصناعي ، ومعاونة الدولة ، والبنك الاهلي ، تزداد ثباتا على ثباتها ، وتتقدم بخطى واسعة الى الامام .

الفصل السادس عشر

تشجيع الصناعات في تركيا

اهتمت تركيا منذ اعلان الدستور في سنة ١٩٠٨ بالصناعات أكثر مما كانت مهتمة بها قبل ذلك .

على أن الاهتمام الجدى بالأعمال الصناعية لم يبدأ فعلا إلا بعد انتصار الحكومة السكالية وبعد استقرار هذه الحكومة في أنقرة . فقد دخلت تركيا بعد ذلك في دور من الحياة شعرت معه بوجوب العناية بالمسائل الاقتصادية . وخطب الغازى مصطفى كمال بصفته زعيما للمجلس الملى أثناء الخلافة ، وبصفته رئيسا للجمهورية بعد إلغاء الخلافة ، وخطب عصمت باشا ومناقشات الوزراء والنواب تدل في مجموعها على وجود تيار فكري عام بأن حياة البلاد مرتبطة بزيادة مواردها في الانتاج ، وأن جهود الأمة ينبغي أن تنصرف في زمن السلم الى الأعمال المنتجة . وبفضل القوة التي تركزت في الحكومة السكالية استطاعت تركيا في هذه الاعوام الثمانية الأخيرة أن تنشئ على انقاض أنقرة القديمة أنقرة الجديدة بمبانيها الجميلة ، وأن تمد السكك الحديدية ، حتى أصبح السفر بواسطتها من الامتانة الى أنقرة كالسفر في الخطوط الأوروبية الطويلة . وأن تمهد الطرق العمومية في الأناضول ، وأن تهىء بفضل تحسين المواصلات أسبابا قوية لنقل الحاصلات الزراعية لتقوية الرغبة في مزاولة الأعمال الصناعية بجوار الأعمال الزراعية والتجارية .

والحقيقة ان تركيا ، وإن تسكن بلدة زراعية ، إلا أن لديها من الأسباب ما يساعدها على أن تكون بلدة صناعية : ففيها الحاصلات الزراعية المتنوعة التي تصلح للأعمال الصناعية كالزيتون والبذور الزيتية والسمسم والنباتات الطبية والقنب

والسكتان ، وفيها الغابات الواسعة للأخشاب والفحم الخشبي ، وفيها الماشية والاعنام والماعز والألبان والأصواف والفرو والجلود ، وفيها الاسماك ترعى على شواطئ البحر الاسود والبوسفور والدردنيل والبحر الابيض ، وفيها المناجم مبعثرة بعضها مستغل وبعضها محفوظ الامتياز مهمل الاستغلال ، وفيها الفحم الحجري على شواطئ البحر الاسود قريبا من شمال الاستانة الشرقى ، والنحاس والرصاص والكبريت ، والمنغنيز والبترو ، والملح وبالجمله فيها المواد الاولى متوافرة لتكوين صناعات حديثة صغيرة وكبيرة واسعة النطاق

والذى ينقص تركيا فى هذا الباب هو الايدى العاملة ورؤوس الاموال . فقد كانت نسبة المشتغلين فى الصناعات قبل اعلان الجمهورية ١٥ فى المائة من الاتراك و ٦٠ فى المائة من اليونان و ١٥ فى المائة من الارمن . وكانت نسبة رؤوس الاموال ١٥ فى المائة للاتراك و ٥٠ فى المائة لليونان و ٢٠ فى المائة للارمن . وهذا بالنسبة للمصانع الكبيرة . أما بالنسبة للصناعات الصغيرة المنتشرة فى قرى الاناضول فان احصاء وزارة الاقتصاد الوطنى فى تركيا فى سنة ١٩٢١ يدل على انه كان فى الاناضول ٥٣٣١٦ صانعا يعمل فى صناعة المنسوجات داخل (٢٠٠٥٧) مصنع منزلى ، و ١٧٩٦٤ صانعا يشتغلون فى ٥٣٤٧ مصنعا لتلميح الجلود ، ونحو ٢٣٠٠٠ صانع يشتغلون فى نحو ٧٠٠٠ مصنع حدادة وخشب ومأكولات ونفخار واسمنت .

وبعد تنفيذ الاتفاق فى مبادلة السكان اليونانيين بالاناضول بالسكان الاتراك فى اليونان أخذ العمال الاتراك يتسع أمامهم ميدان العمل للاشتغال بالصناعات التى كان يعمل فيها اليونانيون . ومع هذا فان الوقت لم يتسع لحكومة الجمهورية التركية حتى تنظم التعليم الصناعى فيها تنظيما يساعد على تهذيب الملكات الصناعية فى البلاد .

بقيت أكبر صعوبة وهى رؤوس الاموال اللازمة لأنشاء الصناعات . وقد

بدأت الجمهورية التركية حياتها في وقت كان الاتراك خارجين فيه من حرب عامة ومن قتال قومي دام أكثر من عامين بعد الهدنة العمومية فضعف الانتاج ، وقل الادخار ، وتعذر الحصول على رؤوس أموال أهلية ، فتقدمت رؤوس أموال أجنبية . ولكن حكومة الجمهورية التي قامت على فكرة الجنسية الطورانية والتي لا تزال آثار الامتيازات الاجنبية الملغاة عند اعلان الحرب العامة عالقة بأذهانها رأت ان تحتاط كل الاحتياط في قبول الاقتراحات العديدة التي تقدمت اليها من أرباب الاموال حتى الامريكيين . وفضلت بقدر الامكان أن تجعل جهودها في إحياء موارد البلاد الاقتصادية مبنية على اقتدار ابنائها أكثر مما هي مبنية على مساعدة رؤوس الاموال الاجنبية .

وقد استشر المرحومان جاويد بك وطلعت بك في حكومة الاتحاديين السابقة بحاجة البلاد الى رؤوس أموال تركية فعاونوا على انشاء بنك الكريدى الوطنى في أول يناير سنة ١٩١٧ برأس مال قدره أربعة ملايين ليرة تركية . وقررا أن يكون رأس المال محفوظا بين أيدي الاتراك وحدهم . وان تشترك الحكومة فيه بمقدار ٤٠ في المائة واستمرت حكومة الجمهورية التركية ترعى هذا البنك بعنايتها وتمضيدها ، وتعين رئيسا لادارته يعاونه فيها مجلس ادارة مؤلف من الاتراك دون سواهم .

وصادقت الحكومة الجمهورية على تأسيس بنك للتجارة والصناعة في أكتوبر سنة ١٩٢٣ برأس مال قدره مليون ليرة . كما شجعت أبناء البلاد في سنة ١٩٢٦ على تأسيس (بنك الاشغال) برأس مال قدره أربعة ملايين ليرة لمزاولة مختلف الاعمال الاقتصادية ومن بينها الاعمال الصناعية .

ولما كانت ميزانية الحكومة التركية في العهد الأخير لا تتوازن طرفاها الا بشيء من الصعوبة والاجهاد ، وكانت الصناعات في حاجة الى التشجيع ، فهي لم

تستطع أن تمد هذه الصناعات بالمال من الخزانة العمومية ولكنها رأيت على الأقل أن تساعد بها بما تستطيع من امتيازات أخرى مثل منح الأراضي الأميرية مجاناً لتشجيع المصانع فوقها، والاعفاء من الرسوم الجمركية وتفضيل مصنوعات على المصنوعات الأجنبية. وفي ٥ أبريل سنة ١٩٢٥ صدر قانون آخر بمنح بعض امتيازات لمصانع السكر التي يراد انشاؤها في الأناضول. لأن واردات السكر من الخارج كثيرة والأتراك يستهلكون منه بزيادة مطردة فأرأت وزارة الاقتصاد القومي في تركيا أن تقلل من وارداته بتشجيع زراعة البنجر ومنح امتيازات لمصانع السكر

ولدينا عن قانون تشجيع الصناعات في تركيا روايتان إحداهما عن حضرة قنصل المملكة المصرية في الاستانة سنة ١٩٢٦ وهي تشمل نص هذا القانون كما هو معدل بقانون صادر في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٥. ورواية أخرى عن خلف حضرته في وظيفته جاءت ضمن تقرير لوزارة الخارجية المصرية نشر في أوائل يناير سنة ١٩٢٩ والروايتان، وإن اتفقتا في جوهر المبادئ التي انطوى عليها هذا القانون، إلا أنهما تختلفان في المقادير وفي بعض التفاصيل مما يجعلنا ننقل عن آخر تقرير للقنصلية المصرية في الاستانة الملخص الوارد به عن قانون تشجيع الصناعات.

قال حضرة القنصل المصري في تقريره المشار إليه ما يأتي :

« لاتزال تركيا من الوجهة الصناعية في عهد الطفولة وذلك رغماً عن غناها بالمعادن من كل نوع ففيها الفحم والحديد والنحاس والقصدير والفضة وزيت البترول وغير ذلك من المعادن غير أنها كانت مهمة ولم يكن هناك الا قليل من المناجم تستثمرها شركات أجنبية وكانت هذه الشركات تصدر هذه المعادن خاماً الى الخارج فلا تحول الى مصنوعات في تركيا. وأغلب هذه المناجم في مناطق بالقرب من سواحل البحر الاسود لسهولة نقل المعادن الى الساحل لتشحن في البواخر الى الجهات

المختلفة . وقد سبق أن ذكرنا أن من اسباب عدم استثمار الثروة المعدنية في تركيا قلة طرق المواصلات اللازمة لنقل المعادن الى الموانئ وقلة رؤوس الاموال .
الا أن الحكومة الحالية مهتمة بتشجيع الصناعة في البلاد التركية وقد أصدرت قانونا لتشجيع الصناعة يبتدىء تنفيذه من أول يولييه سنة ١٩٢٧ ونحن نكتفي في هذه الفرصة بذكر أهم مبادئ هذا القانون وما يعن لنا من الملاحظات عليه .

يقسم هذا القانون المصانع الى أربعة أقسام تتميز الثلاثة الاول منها بعضها عن بعض بقوة الآلات المحركة التي تديرها وعدد العمال الذين يشتغلون فيها في السنة والقسم الرابع يشمل الامكنة التي يجتمع فيها العمال لصنع السجاجيد أو الحصر أو المحرمات باليد ويعتبر القانون المناجم من المصانع وتتلخص المزايا التي تعطى للمصانع فيما يأتى :

أولا - الأراضى اللازمة لإنشاء أو توسيع المصنع لغاية خمسة وعشرين فدانا تعطى مجانا على شرط أن تكون مملوكة للحكومة وأن تقرر وزارة التجارة صلاحيتها للغرض المطلوبة من أجله

ثانيا - الأبنية والأراضى التي عليها المصنع وملحقاته وآلاته تعفى من عوائد المنازل وضريبة الأراضى وضريبة الأيراد وتعفى أيضا من الرسوم التي تتقاضاها الهيئات المحلية رسوما للرخصة

ثالثا - المواد اللازمة لبناء المصنع والآلات اللازمة للصناعة والمواد الخام التي تستعمل في الصناعة الواردة من الخارج تعفى من الرسوم الجمركية اذا كان لا يمكن الحصول عليها من تركيا بكميات وافرة وتمنح تخفيضا قدره ٣٠ فى المائة من أجور الشحن بالسكك الحديدية أو البواخر التركية أو تمنح نقدا ما يوازى قيمة هذا التخفيض
رابعا - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة التجارة أن يمنح المصنع اعانة بمقدار ١٠ فى المائة من قيمة المواد الخام التي تستعمل في الصناعة في ظرف سنة

خامسا - الحكومة والهيات المحلية والمؤسسات التابعة لها والشركات التي عندها امتيازات من الحكومة والمصانع المنتفعة بهذا القانون يجب عليها أن تفضل المنتجات التركية اذا كانت هذه المواد تصنع أو تنتج بكميات وافرة وثبت أنها صالحة للاستعمال المقصود حتى لو كان ثمنها يزيد لغاية ١٠ في المائة عن مثلها الوارد من الخارج

ويجب على من حصل على تصريح بالامتيازات المتقدمة أن يقيم المصنع ويبتدىء في الصناعة في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ التصريح والا أصبح لاغيا كما أن المصانع التي توقف العمل أكثر من سنة بدون أسباب تقبلها وزارة التجارة تسحب رخصتها وتسكف بدفع الرسوم والضرائب عن المدة التي لم تشتغل فيها ولا يجوز بيع الاراضى التي منحتها الحكومة للمصنع ولا تأجيرها الا بعد أن يمضى على استعمالها للغرض الذي منحت من أجله مدة خمس عشرة سنة ولكن يجوز نقل ملكيتها لآخر يستمر في الصناعة وينقل باسمه التصريح

ويستلزم القانون من المصانع التي تمنح هذه الامتيازات أن يكون جميع موظفيها وعمالها من الترك ولا يستثنى من ذلك إلا المديرون والمحاسبون غير انه يمكن بتصريح خاص من وزير التجارة استخدام بعض الاجانب من الاختصاصيين ومهرة العمال إذا لم يوجد منهم العدد الكافي من جنسية تركية على شرط أن يكون استخدامهم لمدة محددة وأن يمرن معهم من الاتراك عدد كاف ليحل محلهم عند انتهاء مدة استخدامهم.

وتكون المصانع المتمتعة بهذه الامتيازات خاضعة لتفتيش موظفي وزارة التجارة للتحقق من قيام أصحابها بالشروط المدونة بالقانون.

وقد عينا بذكر أهم مبادئ هذا القانون لأنه وضع لدولة مركزها الصناعى كتركيا مركز مصر فكلما البلدين قوام ثروته الزراعة وفي كليهما نهضة وحركة ترمى الى

تعضيد بعض المصنوعات الاصلية التي تتوفر شروط نجاحها غير أن ذلك لا يتم الا باتخاذ اجراءات لتشجيع هذه الصناعة وحمايتها من المزاومة الاجنبية القاتلة الى أن تنمو وتقوى فيكون في رواجها عمل لكثير من العمال ومجال لكثير من الشبان الذين درسوا الصناعة وليس أمامهم الآن محال للاشتغال فيما درسوه كما أنه يصبح مصدرا جديدا من مصادر الثروة .

وتركيا بهذا القانون قد سارت في سبيل تعضيد الصناعة أكثر مما سارت مصر لاننا في مصر لم نكد نزيد على اقراض بعض المصانع الصغيرة مبالغ بفوائد معتدلة لتجديد آلاتها وتحسينها بينما القانون التركي ينص على اعطاء المصنع الاراضى التي يقام عليها مجاناً وتعفى الآلات والمواد الاولية من الرسوم الجمركية ويحتم على فروع الحكومة والشركات والمصانع الاخرى أن تشتري من مصنوعات هذه المصانع حتى لو زاد ثمنها ١٠ في المائة من المصنوعات الاجنبية كما ينص على اعطاء اعانات مالية الى آخر ما سبق ذكره من الامتيازات

وانى أظن ان قانوناً على نهج القانون التركي يؤدي الى نتائج كبيرة في إنماء الصناعة في مصر على شرط أن تدير الحكومة في تنفيذه بهمة واستمرار . وبما أن مركز مصر يختلف بعض الاختلاف عن تركيا لوجود معادن كثيرة في الأخيرة ليست في مصر فيمكن قصر مفعول القانون على الصناعة التي يظهر من البحث أن رواجها ممكن في مصر

ومما يلاحظ في القانون التركي انه يرمى الى تشجيع استعمال الآلات المحركة في المصانع فيقصر الامتيازات على المصانع التي من هذا القبيل ولا يستثنى من ذلك الا محلات صنع السجاجيد والحصر والمخرمات

كما يلاحظ ان القانون التركي لم يشترط أن يكون أصحاب المصنع من الاتراك

بل جعل المزايا عامة لجميع المصانع بصرف النظر عن جنسية أصحابها اكتفاء باشتراط
أن يكون موظفوها وعملها من الترك ماعدا استثناءات قليلة

ولم يمض بعد الوقت الكافي للحكم على نجاح هذا القانون في تركيا لان ذلك
يتوقف على كيفية تنفيذه وعلى كل حال ففي تركيا جميع العناصر التي تكفل نجاحه
لانها بلاد غنية بالمعادن من كل نوع وطرق المواصلات تنتشر بسرعة في أنحاء البلاد
فاذا أقبل الأجانب على استثمار أموالهم في الصناعة التركية فقد تتقدم هذه الصناعة
تقدما محسوسا في السنين المقبلة . » اه كلام قنصل المملكة المصرية في الاستانة

الفصل السابع عشر

قانونه للرهن الصناعى فى اليونان

صدر فى اليونان ، سنة ١٩٢٨ ، قانون للرهن الصناعى وضعته وزارة الاقتصاد القومى لتشجيع التسليف الصناعى لأجل طويل بواسطة البنوك والأفراد . ويشمل هذا القانون المبادئ الهامة الآتية :

أولاً — امتداد الرهن العقارى حتى يتناول ما كينات المصانع التى تكون قيمتها فى الغالب أعلى من قيمة المارة التى تعمل فيها هذه المصانع .
ثانياً — منع بيع الما كينات أو نقلها بغير تصريح سابق من الدائن .
ثالثاً — تسهيل طرق التنفيذ فى حالة البيع القهرى بسبب عدم الوفاء أو الاخلال بشروط القرض .

رابعاً — ائلال الورثة محل المدين فى حالة الوفاة بالنسبة لما كان فى ذمة مورثهم من دين وبالنسبة لاستمرار العمل فى المصانع المرهونة .
ونظرا لحدائة القانون وبساطة صيغته وأهميته فى تصور الرهن العقارى من حيث ارتباطه بحاجات الصناعات رأينا ان نعر به هنا كما هو فيما يلى :

المادة (١) — رغبة فى تسهيل القروض من أى نوع كانت لرجال الصناعة بما فيها قروض البنوك والاشخاص المعنويين والأفراد لأجل طويل مقابل استهلاكها بأقساط سنوية تحقيقا للعرض المذكور بعد يجوز أن يعقد رهن عقارى يقع على عقار المدين ويمتد حتى يقع أيضا على الما كينات والتركيبات الاخرى على العموم القائمة داخل هذا العقار أو فوق ارضه . وحتى يكون الرهن على الما كينات والتركيبات

الآخري صحيحا يجب أن ينص في عقد القرض على أن الغرض منه هو استعماله بواسطة الصناعي المقترض في مزاولة صناعته أو توسيع نطاقها .

المادة (٢) - يشمل حق الرهن أيضا المالكينات التي تتركب فيما بعد في المصنع على شرط أن يسجل بيانها تسجيلا اضافيا طبقا للقانون .

المادة (٣) - المدين ملزم بالتأمين على العقارات والمالكينات المرهونة من خطر الحريق وفي حالة امتناع المدين عن التأمين يقوم الدائن به ويكون المبالغ التي أنفقها للتأمين وفوائدها القانونية حق الامتياز على باقي الدين . وله على أي حال استعمال الحقوق المخولة له في المادة ٣٠ من قانون الرهن .

وفيما يتعلق بالاخطار الآخري فإن التأمين من وقوعها اختياري .

المادة (٤) - محظور فك أو بيع المالكينات والتركيبات قبل دفع الدين بأكمله مالم يصادق الدائن على ذلك من قبل . وفيما عدا ذلك فإن استخدام المالكينات في إنتاج المصنع غير مقيد بأي قيد .

المادة (٥) - يجوز للغرض نفسه عقد الرهن بالشروط والاجراءات نفسها على المالكينات والتركيبات المشار اليها في المادة الاولى اذا كانت قائمة بصفة دائمة في عقار ملك للغير .

المادة (٦) - اذا كان المدين الصناعي مالكا للمالكينات والعقار القائمة فيه وجب النص في عقد العقد على أن الرهن المسجل ضمنا للدين يشمل المكان المقامة فيه المالكينات .

المادة (٧) - اذا كان المدين غير مالك للعقار القائمة فيه المالكينات المعروضة للبيع بالمزاد العلني فإن على من يرسو عليه المزاد وتؤول اليه ملكية المالكينات بعد دفع الثمن أن يوقع تصريحاً يثبت فيه أنه يحل محل المدين في الحقوق والواجبات الناشئة عن العقد المبرم بينه وبين مالك العقار .

المادة (٨) — في حالة ما اذا كان المصنع المعروض للبيع بالزاد العلني متمتعاً ببعض مزايا من جانب الدولة فإن هذه المزايا تؤول بنفس الاجراءات الى من يرسو عليه المزاد

المادة (٩) — يصح القرض الصناعى الذى يرمى هذا القانون الى حمايته واجب الاداء قبل حلول ميعاده فى الأحوال التى نص عليها القانون والعقد وكذلك فى الظروف الآتية . —

(١) اذا تعطل العمل فى المصنع بسبب وفاة المدين أو فى حالة تغيير حادث فى مركزه القضائى على شرط أن لا تقل مدة التعطيل عن ثلاثة أشهر .
وهذا النص لا ينطبق على المصانع التى توقف عادة أشغالها فى غضون مدة معينة من السنة .

(ب) فى حالة ما اذا سحب المدين الماكينات أو ابدلها بسواها أو فكها أو نقلها كلها أو بعضها خارج المصنع بغير علم أو بدون رضا الدائن بحيث يترتب على ذلك إنقاص لقيمة الضمان .

(ج) فى حالة التنازل عن المصنع بدون رضا الدائن .

المادة (١٠) — فى حالة استمرار العمل فى المصنع بواسطة ورثة المدين أو بواسطة من حلوا قانونياً مكانه فإن على هؤلاء بالتضامن وبحكم القانون أن يقوموا بسداد الدين .

وفى حالة تنازل المدين عن المصنع فى حياته فإن المتنازل والمتنازل اليه يصبحان بحكم القانون وبصرف النظر عن نتائج الأخرى مسئولين بالتضامن عن سداد الدين .

المادة (١١) — تمين طرق تطبيق هذا القانون بواسطة أمر عال . يصدر بناء على غرض وزير الحقانية ووزير الزراعة .

الباب الرابع

مشروع

بنك صناعي مصري

الفصل الثامن عشر

ضرورة انشاء بنك صناعى مصرى

ان مصرهما زادت مساحة أراضيها الصالحة للزراعة ، ومهما اتقنت من أساليبها الزراعية ، ومهما وصلت الى الانتفاع بغلة الارض أقصى انتفاع ، تبقى دائما أمة فقيرة الى غيرها ، فقيرة فى نفسها ، مادام إنتاجها الزراعى لا يصاحبه إنتاج صناعى منظم يزيد من أسباب ثروتها القومية العامة ، ويغنيها عن المصنوعات التى تستوردها من الخارج بقدر استطاعتها على صنع مثلها فى الداخل .

ومصر بالزراعة وحدها تبقى ناقصة فى تكوينها الاقتصادى . ولا يتم هذا التكوين على أساس القومية المصرية مالم تتضافر الجهود على انشاء الصناعات فى البلاد وتنظم للأخذ بيدها وحياتها حياة قادرة على الإنتاج الصناعى المنظم الذى يجعل إيراد الأمة متنوعا غير قاصر على الزراعة وحدها ولا على صنف واحد من أصناف الحاصلات .

ومصر فى تعدادها الدورى كل عشرة أعوام يتضح ان سكانها يزيدون زيادة مطردة وان نسبة الزيادة فى عددهم تفوق نسبة الزيادة فى الاراضى الصالحة للزراعة فى المدة نفسها ، حتى انه لوحظ انه لو نفذت مشروعات الري الكبرى ، واصلحت كل الاراضى البور ، وتحسنت طرق الزراعة الكثيفة ، وتنوعت الحاصلات الزراعية ما كفى ذلك كله السرعة المتصاعدة فى زيادة السكان . ولوحظ منذ زمان أن متوسط إيراد المصرى ينقص بالنسبة لغلة الاراضى الزراعية فهو فى سنة ١٩٢٧ أقل مما كان عليه مثلا من ثلاثين سنة أى فى سنة ١٨٩٧ وما ذلك إلا لان السكان يزيدون والأراضى لا تتسع لهم أو هى تتسع قليلا ولكن غلتها تنقص كثيرا . ولا يوجد مخرج لهذه

الحال بتحسين الزراعة وحدها فإن من أسباب تحسينها التوسع في استخدام الماكينات الزراعية والتوسع في استخدامها يؤدي الى تقوية تيار المهاجرين من الارياف الى المدن فيكونون هم مع الزيادة العامة في السكان جيشاً يطلب العمل في المدن . وهذا الجيش اما أن يبقى عاطلاً لا تتسع له وظائف الحكومة ولا أعمال التجارة على حالتها الضعيفة القاصرة ، ولا أعمال الصناعة على حالتها الضيقة الحاضرة ، وعندئذ يتحول هذا الجيش بالتدريج الى خطر اجتماعي يهدد بالفوضى أركان البلاد . واما أن يوجد له عمل بجوار العمل الزراعي . وهذا العمل لا يمكن أن يوجد الا بإنشاء الصناعات الجديدة وتقوية الصناعات الموجودة على قواعد منظمة تضمن لها البقاء والنجاح . فالصناعة هي الميدان الوحيد الذي تقضي سلامة البلاد باعداده لأشغال العدد المتزايد من المصريين المتعلمين أو المتباعدين عن الزراعة أو المتزايدين دورياً في كل تعداد . ومتى وجدت الصناعة بجوار الزراعة قويت التجارة من تلقاء نفسها وفتحت هي الأخرى ميادين واسعة للعمل فيها .

والمصريون يتقدمون في الرفاهية وترداد حاجات طبقاتهم المختلفة جيلاً بعد جيل . وهم ان وقفوا عند حدود مجهودهم الزراعي وعددهم يتزايد لا يكفي هذا المجهود لسد حاجاتهم . فلا بد لهم والحالة هذه من ينبوع للثروة جديد يزيد من ايراداتهم على الأقل بقدر الزيادة في حاجاتهم المتولدة عن تقدم الرفاهية العامة . وهذا ينبوع لا يحدونه في غير الصناعة . فهي عند تنظيم الانتاج فيها يتحقق من وجودها ايراد جديد يساعد على سد الحاجات الجديدة .

وحتى توجد الصناعات في مصر ، وحتى تعيش فيها وتنجح ، ينبغي أن تتوفر لها رؤوس الاموال للإنشاء والتوسع والاقراض ، وتكوين الكفايات اللازمة من مهندسين ورجال ادارة وحساب ومال وعمال ورؤساء عمال ، والنشرع الواجب لتشجيعها على الظهور والبقاء ، والاتفاقات الدولية لحماية مصنوعاتها من منافسة

المصنوعات الاجنبية ، والروح القومية التي تحل الصناعات المحل اللائق بها فتعضدها
بمجهود الامة والدولة تعصيها تاما من غير تقييد .

واذا كانت رؤوس الاموال التي تحتاج اليها الصناعات من أهم اسباب إيجادها
وحياتها فان تدير الاموال اللازمة لها أول عمل من اعمال التنظيم القومى لإحياء
الصناعات الاهلية واسنادها للبقاء والنجاح . ومهما تصورنا الطرق المختلفة لتكوين
رؤوس الاموال اللازمة للصناعات فاننا لانجد طريقاً أفضل من إيجاد أداة مالية
تستجمع فيها الاموال الفائضة التي يريد اربابها أن يوظفوها في الصناعات فتكون
بمثابة خزان عام لاستجماع هذه الاموال . ثم تخرج هذه الاموال من هذا المعهد
المركزى الى مختلف الصناعات المراد احيائها أو تقويتها على أن يبقى بعضها في
الصناعات ويعود بعضها في حينه الى هذا المعهد ثم يخرج من جديد لتوظيفه في عمل
صناعى جديد . وهذه الوظيفة في الاقتراض والاقتراض هى وظيفة البنوك . ولهذا
يصح أن يكون المعهد المركزى الضرورى للصناعات بنكا صناعيا مصرية . ولو أن
التسمية لا أهمية لها مادامت الغاية إيجاد معهد مالى مركزى لرؤوس الاموال اللازمة
لأحياء الصناعات وتشجيعها وتقدمها في البلاد .

وهذا المعهد أو البنك الصناعى المصرى لا يمكن تصوره مؤديا وظيفته السامية
لصالح البلاد العام الا اذا كان بنكا صناعيا قوميا أو اهليا بمعنى الكلمة وحقيقة الواقع .
اذ أن مصالح المصريين فيما بينهم متحدة في أن يقوموا بأحياء الصناعات في بلادهم
بتدبير رؤوس الاموال اللازمة لهذا الأحياء بفكرة خالصة لا يشوبها أى غرض
خفى من الأغراض .

لهذا فان مصر حين تضع لها برنامجا اقتصاديا قوميا ، وحين تحدد البرنامج
الصناعى داخل هذا البرنامج العام ، وحين تعمل على تنفيذ برنامجها الصناعى أو
برنامجها الاقتصادى العام، ينبغى أن لا تعتمد الا على قواها الذاتية أى على قوى ابنائها

المصريين . ولهذا فان وجود البنك الصناعى المصرى أمر واجب لتحقيق أى برنامج قومى صناعى واجب ليسد حاجة حقيقية للصناعات الاهلية وهى حاجتها الى رؤوس الأموال لايجادها وتقويتها وتيسير أعمالها . وقد قورنت قديما البنوك فى حياة البلاد الاقتصادية بالشرابين فى جسم الانسان . والبنك الصناعى المصرى شريان يجب أن تجرى فيه الاموال حتى يوزعها باقتداره الفنى على الحاجات الصناعية بقدر وحساب .

حقا ان (بنك مصر) الذى أثبت فى السنين التسع الأولى من حياته اقتداره على مواولة الأعمال المصرفية وتنظيم أعمالها وتحضير الشبان المصريين للقيام بها لا يستعصى عليه القيام بتنظيم الجهة المالية الخاصة بالأعمال الصناعية . خصوصا وانه قد اكتسب خبرة خاصة بما يخص من مشروعات صناعية متعددة ، ونفذ من شركات صناعية ناجحة تمام النجاح ، وبما نال من ثقة الحكومة التى دعتة للوساطة فى القيام بالتسليف الصناعى فى حدود مبالغ أودعتها تحت تصرفه لهذه الغاية .

وحقا ان (بنك مصر) يستطيع أن يستمر سائرا فى الخطة التى سار عليها حتى الآن فيدرس المشروعات الصناعية بروح المصلحة القومية التى تقوده فى أعماله ، ويحدد برنامج الأعمال الصناعية لعدة أعوام ، ويشرع فى تنفيذها بقدر ما يستطيع الى التنفيذ سبيلا ، فيخصص شيئا من فائض أرباحه للاشتراك فى أسهم رأس مالها ، ويدعو الجمهور الى الاكتتاب فى بقية هذه الأسهم ، والجمهور يتلقى فى كل مرة نداه بالقبول والارتياح ، ويستمر على طريقته الحاضرة فى التسليف الصناعى وهو أن يوظف فيه المبالغ التى توافق الحكومة على وضعها تحت تصرفه .

نعم ليس ما يمنع الاستمرار على هذه الحال ، بل وليس ما يمنع أن يضاعف البنك جهوده فى تشجيع الانشاءات الصناعية التى تحتاج اليها البلاد ، وفى تكوين جناح فيه يختص بالأعمال الصناعية بدلا من ادماجها كما هو الحال فى الوقت الحاضر فى أقسام البنك الأخرى .

لكن (بنك مصر) يفضل على هذه الطريقة طريقة أخرى في العمل وهى طريقة انشاء بنك صناعى مصرى برأس مال مستقل وإدارة مستقلة وروح صناعية قائمة بذاتها . بحيث يكون متما لبنك مصر دون أن يكون معارضا له ، وبحيث يساعد بنك مصر فى دور التكوين والعمل فى سنى حياته الأولى حتى يكون قادرا على السير بنفسه ويكون وليدا لبنك مصر تربطه به رابطة البنوة من جانب والابوة من جانب آخر ، وبحيث يكون البنك الصناعى عاملا فى دائرة خاصة هى دائرة الأعمال الصناعية وفق برنامج صناعى قومى ، كما يعمل بنك مصر فى دائرة أعمال البنوك العامة وفق برنامج اقتصادى قومى عام ، فتكون رابطة القومية فى البنكين هى رابطة القرابة الدموية الدائمة ، وربطة العمل المخصص لأحدهما والعام للآخر هى الرابطة الفنية التى لاغنى عن وجودها فى حياة البلاد الاقتصادية .

والحق أن (بنك مصر) ليس بنكا كسكل البنوك حتى فى البلاد الاجنبية نفسها ، فهو لا يقوم بمجرد أعمال مصرفية ليحقق من القيام بها ربحا دون أن يسعى فى جعل أعماله متجهة فى سبيل غاية عامة ترمى الى تحقيق مصلحة عامة والى وضع اساسات فى حياة البلاد يتحقق بها استقلالها الاقتصادى ، تلك غاية عامة تقتضى أن تتفرع عنها عدة منشآت خاصة منها ما هو مالى ومنها ما هو صناعى .

ومن المنشآت المالية التى هى أوجب ما يكون فى الوقت الحاضر تفكيره فى تأسيس بنك صناعى يضع لنفسه برنامجا صناعيا قوميا ويسمى الى تحقيقه بطريق المال ، ومتى توافر المال فى مشروع من المشاريع توافرت بجواره الكفايات الفنية وغير الفنية مصرية سائدة أو اجنبية فى خدمة العمل المصرى

فكان بنك مصر والحالة هذه يقوم بوظيفة عامة ، والبنك الصناعى يقوم بوظيفة خاصة داخلية ضمن البرنامج الاقتصادى القومى العام .

ولو أن (بنك مصر) كان بنكا أنانيا يحب مصلحته دون المصلحة العامة لحرص

كل الحرص على تركيز جميع مظاهر الحياة الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية ومالية داخل أعماله الذاتية. ولكنه، وهو بنك قومي يسمى الى تحقيق مصالح البلاد العامة، يكره الاحتكار وينفر منه ويشجع على تنظيم الاعمال على قواعد مناسبة لكل نوع منها مع ربطها جميعاً برباط من القرابة والمصالح القومية المشتركة تجعل جميع الاعمال التي يقوم بها أو تقوم بها المنشآت التي يعاون على تأسيسها مبنية على فكرته الثابتة القاضية بان لا تنافر بين مصالح المساهمين المصريين في هذه المنشآت وبين المصلحة العامة القاضية بوجودها

فدعوة (بنك مصر) اليوم الى تأسيس (بنك صناعى مصرى) هى دعوة الى الارتقاء فى نظام البنوك القومية المصرية، هى دعوة الى انشاء بنك قومى جديد بجواره يكون فى بادىء الامر وليده حتى يقوى فيصبح فى الحياة صديقه وزميله ، هى دعوة الى التخصص فى اعمال البنوك القومية المصرية

وهذا التخصص فى الاعمال ناموس من نواميس التقدم العصرى ، وهو محبوب فى ذاته من الوجهة الفنية المحضة ، فان (بنك مصر) بنك ودائع وهو بصفته بنك ودائع يحرص على الاصول الفنية فى توظيف ودائعه . والاعمال الصناعية اعمال تستدعى رؤوس أموال ثابتة لتأسيس الصناعات ، ورؤوس أموال متحركة لا قراض هذه الصناعات ، والقروض الصناعية ان كانت لمدة قصيرة جاز منحها من بنوك الودائع بضمان . أما ان كانت القروض لمدة متوسطة أو مدة طويلة وجب أن يقوم بها معهد مالى خاص يقبل الودائع لآجال وتتكون فيه رؤوس الاموال خاصة لهذا النوع من الاعمال .

فالبنك الصناعى المصرى، والحالة هذه، يكون بمثابة معهد مالى متخصص باعمال مالية لها طبيعتها الخاصة من حيث آجال الافراض ومن حيث تكوين رؤوس الاموال الخاصة به .

والبنك الصناعى المصرى هيئة جديدة بطبيعة كونها متخصصة تنصرف الى اتقان أعمالها أكثر مما تكون هذه الاعمال مندمجة وسط اعمال عامة أخرى مهما خصص لكل عمل منها قسم خاص . فالهيئة الخاصة التى تتكون حول البنك الصناعى هى هيئة الفنيين الصناعيين ، والماليين الصناعيين ، والمحاسبين الصناعيين والاداريين الصناعيين ، هى هذه الهيئة العامة التى تشبع بروح واحدة فى حب الصناعة والعمل على تشجيعها وتنشيطها والتوفيق بين حاجاتها الى الأموال ومصالح أرباب الأموال الذين يودعونها فى هذه الاعمال .

وقد يوجد أفراد من ذوى النظر يرون أن وظيفة الحكومات والبنوك تقضى عليها بان تبتعد عن الأعمال الصناعية وأن لا تشترك فيها . وجوابنا على هؤلاء أن اعتراضهم فى هذه الحالة يكون اعتراضا نظريا أكثر مما هو عملي بدليل أن جميع الحكومات والبنوك قد خرجت عن تقاليدھا القديمة ولفظت وراء ظهرها هذه النظريات تحت أحكام الضرورة الاقتصادية الواقعة . ومصر قد تأخرت عدة اجيال فى الأعمال الصناعية حتى سبقها البلاد الأخرى بمراحل فأصبحت فى حالة من التأخر الصناعى تحتم عليها تجاوز كل اعتبار نظرى وتوجب عليها استخدام جميع الوسائل الفعالة لسرعة انشاء الصناعات وضمان قيامها ونجاحها والسعى لتركيز الجهود المالية الخاصة بالصناعات فى معهد مالى مركزى هو البنك الصناعى المصرى الذى ندعو الى تأسيسه

وقد يقال أيضاً إن البنك الصناعى المصرى لا ضرورة له لان البنوك العقارية الموجودة كافية لا قراض أرباب الصناعات بضمان الرهن العقارى . وجوابنا على هذا الاعتراض هو :

أولاً - أن نظام البنوك العقارية لا يسمح لها بالتسليف على محال الصناعة الا بما تساويه كأرض ومبان عادية غير مخصصة للصناعة وهذا غير كاف وثانياً - أن جميع

البلاد التي اضطرت لانشاء بنوك صناعية يوجد فيها بنوك عقارية قومية . ومع ذلك لم يمن وجود الثانية شيئاً عن تأسيس الأولى .

هذا فضلا عن أن التسليف الصناعى بضمان رهن عقارى لا يحل جميع المسائل المالية التي تستدعيها أحوال الصناعة المصرية . فالصناعة في مصر في دور انشاء بخلافها في أوروبا وأمريكا واليابان . وهى في دور الانشاء تحتاج إلى تكوين رؤوس أموال لانشائها وإيجادها . ثم تحتاج بعد انشائها إلى أموال لإدارة حركاتها من دفع أجور وشراء مواد خام وخصم كمبيالات حتى تباع المصنوعات . وهذا المال الدائر لا يتحتم أن يكون بضمان رهن عقارى فقد يكون بضمان بضاعة مصنوعة أو مواد خام ، أو بضمان رهن حيازى عينى منقول ، أو بأى ضمان آخر . ثم تحتاج إلى قروض لأجل طويل لتوسيع نطاقها . وهنا يكون الضمان العقارى الذى يشمل جميع موجودات المصنع أفضل ما يكون . فالرهن العقارى نوع من أنواع الضمان فى التسليف الصناعى ولكنه ليس الاسلوب الشامل الكافى لقضاء حاجات الصناعة المصرية إلى الاموال فى دور انشائها الكبير فى الوقت الحاضر ولا فى توسيع نطاق الصناعات القائمة واقراضها ما تحتاج إليه من أموال دائرة .

بقى هناك سبب أخير من الاسباب الداعية إلى وجود بنك صناعى مصرى واعتبار تأسيسه ضرورة قومية محتومة . وهو أن المنتجات الصناعية ككل المنتجات تتأثر بعامل المنافسة فى الداخل وفى الخارج . وإذا كان من الميسور بفضل التنظيم الأهلى تخفيف وطأة المنافسة الداخلية وجعلها فى حدودها المشروعة فانه من المتعذر — خصوصا لأمة متوثبة لانشاء الصناعات وإحيائها كالامة المصرية — أن تقاوم المنافسة الخارجية مالم تتخذ كل الوسائل المشروعة لجعل المنتجات الصناعية متمتعة على الأقل بعين التسهيلات التي تتمتع بها أمثال هذه المنتجات الصناعية فى الخارج . ولهذا وجب أن تبحث مسائل المنافسة الصناعية الخارجية بدقة عظيمة تتناول كل

منتج من المنتجات الصناعية المصرية وتقارنه بالمنتج الصناعي الذي يشابهه في البلاد الأجنبية، وتتخذ وسائل تشجيعه وحمايته المثل بالمثل . وليست توجد أداة في نظرنا أقدر على تقدير ظروف المنافسة الخارجية وما تحتاجه المنتجات الصناعية الأهلية من ضروب التشجيع أفضل من بنك صناعى مصرى تتكون فيه الكفايات للاحاطة بدقائق جميع المسائل الصناعية المصرية مقارنة بمثيلاتها في الخارج . ومنذ الآن نستطيع أن نؤكد أن تتمتع الصناعات الأجنبية في بلادها بضروب الحماية الجمركية بفرض الرسوم العالية على الواردات الأجنبية وبالاتيازات العديدة الأخرى تحتم عدم التردد في اتخاذ الدولة المصرية لكل التدابير الحامية للصناعات القائمة في البلاد المصرية .

الا أنه بمجوار هذه التدابير العامة الفعالة في المنافسة الخارجية تتمتع الصناعات الأجنبية في بلادها بالتسليف الصناعى أو التسليف للصادرات على نطاق واسع شاهدناه من الأمثال التى ضربناها في الباب السابق . فاذا أردنا أن تكون المنتجات الصناعية المصرية قادرة على منافسة أمثالها الواردة من الخارج وجب على الأقل أن ينظم التسليف الصناعى في مصر على نطاق واسع مثل ما هو منظم في بعض البلاد الأخرى، ولا نذكر الكبيرة منها بل يكفي أن نذكر من باب المثل رومانيا . ووجود بنك صناعى مصرى هو الاداة المالية المعقولة لتنظيم هذا التسليف وتوسيع نطاقه على قواعد أفضل من القواعد الحاضرة

ويضاف الى هذه الأسباب أن مصر بعد تعديل نظام الجمارك في سنة ١٩٣٠ ستكون ميدانا لتشويق أرباب الأعمال والصناعات الأجانب الى ولوج أبوابها لاستثمار رؤوس أموال أجنبية في تأسيس شركات صناعية وغير صناعية . وقد بدت بوادر هذا الاهتمام ترسم بما أخذ بعض الجماعات منهم يعدونه لتأسيس أكثر من شركة أو بنك مهمته الرئيسية مزاوله أعمال الصناعات في البلاد المصرية . مثل جماعة البنك الايطالى المصرى الذين أسسوا أخيرا « شركة مصر المالية » وجماعة

البنك البلجيكي والدولى الذين يتألفون فى معظمهم من أرباب الصناعات فى بلجيكا .
ونحن وان كنا نرحب بكل رأس مال أجنبى يعمل فى سبيل تنشيط الصناعات
فى البلاد الا اننا من جهةتنا كمصريين نرى من واجبتنا أن لا تتأخر عنهم فى هذا
الميدان كما تأخرنا فى الميادين الأخرى طويلا وأن نشرع عاجلا فى تأسيس بنك
مصرى صناعى

وجملة القول هى أن البنك الصناعى المصرى الذى يدعو (بنك مصر) الى
تأسيسه ضرورة قومية لأهمية احياء الصناعات فى ذاتها ولترقية أعمال البنوك بإيجاد
بنك يخصص للأعمال الصناعية ولتنظيم التسليف الصناعى تنظيما يساعد على بقاء
الصناعات ناجحة فى البلاد وعلى جعل المنتجات الصناعية المصرية قادرة على منافسة
أمثالها من المنتجات الصناعية الواردة من البلاد الاجنبية .

الفصل التاسع عشر

اغراض البنك الصناعى المصرى

بسطنا فى الفصل السابق الاسباب التى تحتم إنشاء بنك صناعى مصرى وأشرنا الى وجوب تأسيسه على أن يكون كبنك مصر بنكا قوميا يعمل لاغراض تجمع بين مصلحة المساهمين فيه والصالح العام للبلاد .

وتترتب على أن البنك الصناعى المصرى المقترح تأسيسه بنك قومى نتيجة معقولة وهى أن أغراض هذا البنك ينبغى أن لا تكون ضيقة كل الضيق تقوم به شركة من الشركات المالية العادية التى تحرص على ان تحصل على فائدة رأس مالها وكفى ، أو تطمح فى أقصى ربح يكون هو كل غايتها ، ولا أن تكون واسعة كل الوسع بحيث تكون دائرة اعمالها مهمة ابهاما تمتط فيه الاعمال امتطاطا لا ضابط له ولا تجانس فيه ، بل وسطا بين هذا وذاك محددة تحديدا كافيا باعتبارها أداة مالية معدة لحياء الصناعات الأهلية وتشجيعها فى البلاد المصرية بالوسائط المالية وما يترتب عليها من ارشادات ناشئة عن حقها فى المراقبة المالية ، ووسيطا بين أرباب الأموال المصريين والدولة المصرية للأدلاء بالاقتراعات التى يدل عليها الاختبار العملى بخصوص القوانين والتدابير الادارية التى يحسن تقريرها لحياء الصناعات وتشجيعها أتم تشجيع .

ولتحديد هذا المعنى المجمل العام نوضح أهم أغراض البنك الصناعى المصرى بما يلى :

أولا — دراسة المشروعات الصناعية

لا يمكن احياء صناعة من الصناعات قبل أن يكون انشاؤها مسبوقا بدراسة وافية يقوم بها الخبراء فى هذه الصناعة من جميع الوجوه : حتى اذا تبين أن أسباب

النجاح متوافرة اتخذت التدابير المالية والفنية لايجاد هذه الصناعة في البلاد .
ودراسة المشروعات الصناعية مبعثرة في الوقت الحاضر . ولا يمكن اتقاء
بعضتها مادام أرباب الأموال الأجانب يوفدون الى مصر بين حين وآخر أفرادا من
الاخصائيين والفنيين لفحص مشروع صناعى معين والنظر فى احتمال نجاحه فى مصر .
وهؤلاء الأجانب يفحصون المشروعات من وجهة رأسمالية محضة .

غير أنه قد يكون من الميسور تركيز الأبحاث الخاصة بالمشروعات والمسائل
الصناعية التى تقوم بها هيئات محلية فى البلاد حكومية أو غير حكومية وتسهيل
مرورها على الأقل بهيئة فنية مركزية دائمة تكون من وظائفها الأساسية القيام بهذه
الأبحاث والاستعانة فيها عند الاقتضاء بخبراء موقتين يستحضرون من الخارج .
وهذه الهيئة الفنية للدراسة ينبغى أن يتحقق فيها بجوار الكفاية اللازمة شرطان
أساسيان : (أولهما) أن تكون متصلة بالحياة العملية الصناعية فى الداخل وفى الخارج
اتصالا دائما يجعلها أهلا لتعرف أساليب الصناعة وطرق عملها والوقوف على
حقيقتها وعلى ما يناسب البلاد المصرية منها وقوفها تماما يجعل لرأيها قيمة واعتبارا .
(ثانيهما) أن تكون متشعبة بروح الاقتصاد القومى ، وخصوصا الاقتصاد الصناعى
القومى ، للإرشاد عن الصناعات الواجب احيائها فى البلاد وتحديد الوقت المناسب
فى التطور الصناعى القومى لحياتها والصناعات القائمة الواجب توسيع نطاقها .
وبالجملة للتوصل الى تحديد برنامج صناعى قومى لمدة معينة من الزمان كمدة عشرة
أعوام كما سبق أن وضعنا ضرورته فى الباب الأول .

وتحقق الشرط الثانى موفور فى الهيئات الحكومية . ولكن الشرط الأول
غير متحقق فيها . وهو بالعكس متوفر غالبا فى الأجانب الذين يوفدون من الخارج
لدراسة المشروعات الصناعية . والشرط الثانى غير متوفر فيهم لأن وجهة نظرهم كما
قدمنا رأسمالية لا قومية .

ويلوح لنا أن الهيئة الفنية الصالحة لدراسة المشروعات الصناعية على قاعدة قومية لم توجد بعد في البلاد المصرية وأنها خليفة بالوجود . ويلوح لنا أنه إذا تأسس بنك صناعى مصرى فإن أول غرض من أغراضه يكون السعى لتكوين هذه الهيئة الفنية التى يستعين بها فى دراسة المشروعات الصناعية ، وتحديد برنامج صناعى قومى للإنشاءات الصناعية ، وفى الاتصال بالصناعات فى مصر اتصالاً دائماً خصوصاً عن طريق المراقبة التى تسوغها القروض الصناعية للاطمئنان على عدم نقصان الضمان .

ووجود هذه الهيئة يقتضى اتفاق مال سنوى بعضه مثمر إذا انتهى بإنشاء صناعة يهدى إليها البحث . وبعضه غير مثمر إذا انتهى البحث الى نتيجة سلبية أو الى نتيجة ايجابية غير قابلة للتنفيذ فى الحال .

والبحث وان لم يكن مثمراً من الوجهة العملية العاجلة الا أنه مفيد من جهة استيعاب المسائل الصناعية وتحديد برنامج قومى صناعى مصرى . ولعله يكون من المناسب أن نتساءل اذا كانت الأبحاث الصناعية تجرى بمثل هذه الروح القومية ألا يكون من المرغوب فيه أن تعضد الحكومة البنك الصناعى المصرى تعضيداً مالياً سنوياً يخفف عنه عبء النفقات التى يخصصها لهذه الأبحاث ويشجعه على القيام بها بالسرعة والقوة اللازميتين لتقدم الحياة الصناعية فى البلاد ؟

ثانياً — تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية

والغرض الثانى من أغراض البنك الصناعى المصرى السعى لتكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية المصرية المراد لإنشاؤها .

وقد رأينا فى الباب الاول احتياج مصر الى الشركات الصناعية العديدة ، ووضعنا أن رأس المال المصرى هو الذى ينقصها ، لأن الأموال غير موجودة فهى بحمد الله كثيرة ولكن لأن أرباب الأموال منصرفون الى استغلالها فى

الاطيان والعمارات اكثر من انصرافهم الى استغلالها في الثروة المنقولة ومنها أسهم الشركات الصناعية . ولو أن ميولهم قد اتجهت قليلا الى الأخذ بنصيب من سندات الديون العمومية وخصوصا الى الاشتراك في أسهم (بنك مصر) والشركات الصناعية التي عاون على تأسيسها وهي ميول ينبغي أن تشجع . ونعتقد أن اهتمام بنك مخصص للأعمال الصناعية كالبنك الصناعي المصري الذي تقترح تأسيسه يعاون كثيرا على تحويل شيء من أموال المصريين المدخرة أو المقتصدة لاستخدامها في تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية الواجب إنشاؤها لصالح البلاد .

وبفضل الدراسة التي تقوم بها هيئة البنك الفنية ، وبفضل الثقة التي تتمتع بها إدارة البنك ، وبفضل اتفاق الامة والحكومة هذا الاتفاق المنشود ، فإن من المأمول أن تزداد ميول المصريين الى الاشتراك في أسهم الشركات المساهمة المصرية لأغراض صناعية .

أي أن الاساس في تكوين رؤوس الاموال اللازمة لهذه الشركات هو اكتتاب الجمهور المصري فيها بناء على دعوة للاكتتاب العام صادرة من البنك الصناعي المصري الذي يكون قد قام بدراسة المشروع الصناعي وتحقق من نفعه ونجاحه وقدر رأس المال اللازم له .

وبجوار اشتراك الجمهور في اسهم الشركات الصناعية يجوز للبنك الصناعي المصري أن يشترك هو أيضا في حصة من رأس مال هذه الشركات

ومن رأينا أن مجموع حصص هذا البنك في رأس مال الشركات الصناعية التي يدعو الى تأسيسها ينبغي أن لا يتجاوز حدود رأس ماله . أي أن له أن يتحرك في حدود رأس ماله كما يرى بالاشتراك في رأس مال عدة شركات صناعية بحسب الظروف القاضية بتوجيه الصناعات في طريق النجاح على أساس برنامج صناعي قومي . وهذا بخلاف ما هو مفروض من احتمال دخول الحكومة مساهمة في بعض صناعات

أهلية كبرى تحتاج الى رؤوس أموال عظمت قد لا تحملها وقت الاصدار قدرة البلاد وعند وجود هذا البنك الصناعى المصرى فان (بنك مصر) يكف عن دراسة المشروعات الصناعية ويقتصر على دراسة المشروعات المالية والاقتصادية الأخرى ، ويكف عن الدعوة الى تأسيس المشروعات الصناعية ، ويكف عن الاتصال مباشرة بكل شركة من الشركات الصناعية اكتفاء باشتراكه فى ادارة البنك الصناعى المصرى الذى يقوم هو وقبضه بالاتصال المباشر بالشركات الصناعية الجديدة التى يكون قد دعا إلى تأسيسها .

وبالجملة فان رؤوس الاموال اللازمة لتأسيس الشركات المساهمة المصرية لأغراض صناعية طبقاً لبرنامج صناعى قومى تتكون من عنصرين :
(أولهما) ما يكتب به الجمهور المصرى فى رؤوس أموال هذه الشركات بناء على دعوة من البنك الصناعى المصرى .

(ثانيهما) ما يكتب به البنك الصناعى نفسه بشرط أن لا تزيد حصته فى أسهم رأس مال الشركات الصناعية المصرية عن مقدار رأس ماله الذاتى : ولكى يُضمن اشراف البنك الصناعى على الشركات الصناعية التى يدعو الى تأسيسها ينبغى أن يكون له اشتراك فعلى فى مجالس ادارتها أو ضمان آخر كامتياز أسهمه فى التصويت أو أى طريقة أخرى جرى العمل بها فى البلاد الأخرى

ثالثاً - نمكون رؤوس أموال القسيف الصناعى

ان الصناعات بعد تأسيسها تصبح صناعات قائمة . والصناعات القائمة تحتاج الى ثلاثة أنواع من القروض بحسب المدة المقدرة لسدادها .

فالصناعات تحتاج الى القروض القصيرة الأجل لشراء مواد خام ، أو دفع أجور عمال ومستخدمين ، ونفقات ادارة ، أى النفقات اليومية السائرة الى أن تباع المنتجات وتدفع أثمانها . وتضمن هذه القروض عادة بمصنوعات المقترض أو مواده

الخام أو بضمان عيني حيازي آخر أو بمجرد ضمان شخصي . والقروض لمدة قصيرة يصح أن تقوم بها بنوك الودائع ، وأن يقوم بها (بنك مصر) الذي يفضل مع هذا أن يختص البنك الصناعي المصري بجميع القروض الصناعية .

والصناعات تحتاج الى قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتوسيع نطاقها أو تحسين معداتها وزيادة قدرتها على الانتاج . وهذه القروض تضمن عادة برهن عقارى على جميع موجودات الشركة . وينبغى أن تدخل المالكينات فى المصنع ضمن مشتريات الرهن بتعديل تشريعى يحاكي التعديل الحديث فى التشريع اليونانى . كما يكون الضمان برهن حيازي عيني آخر .

ومن أغراض البنك الصناعي المصرى الأساسية تدبير رؤوس الاموال اللازمة للتسليف الصناعى . والطريقة التى اتبعت حتى الآن وهى دفع الحكومة مبلغا من المال يخصص للقروض الصناعية يصح العدول عنها بعد ايجاد البنك الصناعى الى الطريقة الأخرى الصالحة لتكوين رؤوس أموال للقروض الصناعية والناجحة فى البلاد الأوروبية . وهى طريقة تكليف معهد من المعاهد المالية باصدار سندات صناعية لحاملها بفائدة ثابتة قابلة للاستهلاك فى مدة معينة تطرح على الجمهور للاكتتاب فيها بضمان رأس مالها وفوائدها من الدولة . ويكون الاكتتاب فيها لمدة معينة فان غطى المعروض كان بها وتكونت رؤوس الاموال مباشرة من أرباب الأموال ومن اقتصاد المقتصدين الذين يرون فائدة من استثمار ناتج اقتصادهم فى أعمال صناعية ثابتة الفائدة . وان لم تغط الاكتتابات اشترت الدولة لحسابها الباقي من السندات الصناعية حتى يحين الوقت الذى تكون فيه قدرة البلاد على التوفير كفيلة بشراء ما يكون بين أيدي الحكومة من هذه السندات الصناعية .

والبنك الصناعى المصرى هو المعهد الوحيد الذى يجب أن يخول هذا الامتياز نظرا لصفته القومية . وبفضل هذا الامتياز تتكون بين يديه رؤوس الاموال اللازمة

للتسليف الصناعى . فيجربى تصريف الاعتمادات الصناعية من هذا المصدر بنظام وحساب يضمنان سلامة المبالغ المقرضة وسدادها فى أوقاتها .

أما مقدار ما يستطيع أن يصدره البنك من سندات صناعية فمن رأينا أن يكون فى حدود القروض الصناعية الممنوحة بشرط أن لا يزيد عن خمسة أمثال رأس المال المدفوع والاحتياطيات .

وهذا الأسلوب الذى نقتحه يطابق تقريبا الأسلوب الوارد فى القانون الفرنسى الصادر فى ١٩ مارس ١٩١٤ حيث فى المادة (١٧) منه تخويل بنك التسليف الصناعى الحق فى اصدار سندات يكون استهلاكها بطريق الاقتراع السنوى فى مدة لا تتجاوز خمسين سنة . ولا يمكن أن يزيد رأس المال المتكون من السندات عن قيمة مجموع السلف التى عقدتها الشركة ولا عن خمسة أمثال أسهم رأس المال . وتضمن الحكومة السندات الصادرة من هذا البنك

وفى البلاد الأخرى التى تكلمنا عنها فى الباب السابق شواهد تتفق فى المبدأ مع الاقتراح الذى قدمناه وان اختلفت أو اتفقت معه فى بعض التفاصيل .
ففى اليابان يجوز للبنوك الصناعية اصدار سندات يكمية لا تتجاوز خمسة أمثال رأس المال المدفوع ، ولا مجموع الاقساط السنوية التى يتعهد بها المدينون الصناعيون . وفى سنة ١٩٠٠ صرحت الحكومة اليابانية للبنك الصناعى اليابانى باصدار سندات صناعية بشرط أن لا تزيد قيمتها عن قيمة المبالغ المقرضة والحوالات المخصوصة والاوراق المالية فى محفظة البنك . وضمنت فائدة السندات التى يصدرها هذا البنك بمقدار ٥٪ مع ضمان رأس مالها .

وفى بلجيكا خولت الشركة الاهلية للتسليف الصناعى الحق فى اصدار السندات الصناعية لغاية عشرة أمثال رأس مالها واحتياطياتها بفائدة ثابتة على أن لا تزيد مدة

استهلا كما عن ثلاثين عاما . ولها الحق في اصدار اذونات مسحوبة على صندوقها وقابلة للدفع في مدى خمسة أعوام وتضمن الدولة أرباح هذه السندات وفي رومانيا صرحت الحكومة الرومانية للشركة الاهلية للتسليف الصناعي باصدار خطابات اعتماد صناعي، وأذونات على الخزنة، وسندات صناعية، بكمية مساوية لمقدار القروض الصناعية التي تكون قد منحها دون تقييدها بنسبة عامة بين مجموع مانصدر وبين مجموع اسهم رأس المال . وصرحت بقبول خطابات الاعتماد الصناعي الصادرة منها في الخزنة العمومية للدولة بصفة ضمان في المزايدات والمناقصات، وقبولها بصفة ضمان في البنك الاهلي وجواز استخدام نقود القصر وعديعى الاهلية في شراء هذه السندات . وأجازت فوق هذا للشركة الحق في اصدار سندات صناعية أخرى لا بضمان القروض بل بضمان رأس المال على شرط أن لا يزيد مقدار الصادر منها عن ثلثي رأس المال . وتضمن الدولة جميع ماتصدره الشركة من خطابات اعتماد صناعي، أو اذونات على الخزنة، أو سندات صناعية في رأس مالها وفوائدها .

والسندات الصناعية التي يصدرها البنك الصناعي المصري إما أن يصدرها باسمه مباشرة وعندئذ يكون مقدارها كما تقدم مساويا لمقدار القروض بحيث لا يتجاوز مجموع الصادر منها خمسة أمثال رأس مال هذا البنك كما تقدم . وإما أن يصدرها باسم شركة مساهمة مصرية صناعية . وفي حالة ما يكون هناك شيء فائض من السندات الصناعية لا تسمح بشرائه حالة الاموال الجاهزة في البلاد والمعدة للاستثمارات الصناعية فالدولة تتولى إحراز الباقي مقابل دفع ثمنه حتى يحين الوقت المناسب للتصريف .

وبجوار مصدر السندات الصناعية يجب أن يكون لدى البنك الصناعي المصري مصدران آخران لتكوين رؤوس الاموال اللازمة للتسليف الصناعي .

(أحدهما) المبالغ الناتجة عن اعادة خصم الاوراق المالية التي يخصمها لعملائه في القروض القصيرة . ومما يؤسف له أن لا يكون في مصر بنك مركزي لقبول

خصم الاوراق التجارية التى تخصمها البنوك لعملائها . ويجوز أن ترى الحكومة من المصلحة فى الوقت المناسب مفاخرة بنك اصدار العملة المصرية فى قبول أوراق البنك الصناعى المصرى التجارية لاعادة خصمها تمهيدا لتعميم طريقة اعادة خصم الاوراق التجارية فى مصر بعين الطريقة التى يجرى العمل بها فى البلاد الاوروبية بواسطة البنوك التى منحت حق اصدار ورق العملة .

(ثانيهما) المبالغ التى يصح قبولها كودائع فى البنك الصناعى المصرى . ومن رأينا أن لا تقبل الودائع فيه الا لأجل لا يقل عن ثلاثة أعوام اذا كان المودع غير صناعى . أما ان كان صناعيا فيصح أن يودع أمواله تحت الطلب أو لأجل حتى تتركز فيه جميع معاملات رجال الصناعة والشركات الصناعية المتصلة به .

أى ان من أغراض البنك الصناعى المصرى أن يصدر السندات الصناعية ويحرك الأوراق التجارية المخصوصة بواسطته ليعيد خصمها بواسطة بنك مركزى آخر ، ويقبل الودائع وخصوصا الودائع لأجل ، وأن يوظف رؤوس الاموال المتكونة لديه من هذه المصادر الثلاثة فى الاقراض الصناعى بحيث ينظم طرق التسليف ومواعيد استهلاك القروض بكيفية تتفق وتعوداته فى مواعيد استهلاك السندات الصناعية ومواعيد استحقاق الودائع لأجل . أما الودائع تحت الطلب فيجب أن يكون فى خزائنه واحتياطياته من المال الجاهز أو ما فى حكمه ما يسد به طلب الوديعة فى كل وقت تطلب فيه تبعا للتقاليد التجارية فى بنوك الودائع .

رابعاً - شراء وبيع الأسهم والسندات الصناعية

يجب أن يكون من أغراض البنك الصناعى تشجيع المصريين لقبولوا على احراز الاسهم والسندات الصناعية ، وأن يحرك الأموال المودعة فى هذه الاسهم والسندات بما يستطيع الى ذلك سبيلا .

وحتى يشجعهم على احرازها ينبغي أن يكون في مقدوره شراء وبيع أسهم الشركات الصناعية التي يؤسسها والتسليف عليها بعد اتمام الاكتتاب فيها . وشراء وبيع السندات الصناعية التي يصدرها والتسليف عليها بعد انقضاء الموعد المحدد لانتهاء الاكتتاب فيها . وهو مع هذا لا يجوز له أن يشتري أسهم رأس ماله الذاتي ولا أن يقرض بضمائها .

وحتى تقوم الحكومة المصرية هي الاخرى بنصيبها في تشجيع المصريين على احراز الأسهم والسندات الصناعية يصح أن تقرر مثلاً قبول أسهم البنك الصناعي والشركات الصناعية التي يؤسسها والسندات الصناعية التي يصدرها ضمناً في المناقصات والمزايدات العمومية وفي أحوال الضمان الحكومية الأخرى . وأن تحت المجالس الحسبية على توظيف أموال القصر وعديمي الأهلية فيها . وأن تتفق في الوقت المناسب مع البنك الأهلي على قبوله التسليف عليها أسوة بما هو جار في بنوك اصدار ورق العملة في البلاد الأوروبية في مثل هذه الاحوال .

ولزيادة تحريك الأموال في الصناعات القائمة في البلاد المصرية بصرف النظر عن جنسيات القائمين بها ، ولزيادة لانعاشها بالمال وجعله يجري في مجاريه الصناعية بالمرونة الواجبة ينبغي أن لا يقف مقدور البنك الصناعي المصري عند شراء أسهم الشركات الصناعية التي يؤسسها دون سواها بل أن يتعدى هذا المقدور الى شراء أسهم الشركات الصناعية القائمة ولولم يكن حملة أسهمها جميعاً من المصريين . والغرض من تخويله هذا الاقتدار إيجاد التجانس بين الشركات الصناعية التي يساهم فيها حتى تكون مصرية محضة في جميع أسهمها أو متمصرة بتحويل غالبية الاسهم لشركة صناعية معينة من يد الاجانب الى يد المصريين . ويصح من الجانب الآخر أن يقرر البنك الصناعي تحويل شيء من أسهم الشركات الصناعية التي يؤسسها الى أسهم لحاملها قابلة لان يحوزها الاجانب والمصريون على السواء . ويشترط في هذه الحالة دائماً أن

تكون غالبية الأسهم، اسمية كانت أو لحاملها، في يد البنك الصناعى ويد المصريين حتى يكون العنصر المصرى هو السائد فى ادارتها وحتى تبقى الصبغة المصرية دائمة فى هذه الاعمال وحتى يستمر العمل فيها قائما وفق برنامج صناعى قومى .

على أن تمصير الصناعات الأجنبية القائمة فى البلاد أو فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية بالاشتراك فى أعمال صناعية يؤسسها المصريون وحدهم مسائل تقديرية ينبغى افتراض وقوعها لتحريك رؤوس الأموال، مصرية كانت أو أجنبية، فى الأعمال الصناعية فان هذا التحريك يكون فى بعض الظروف من صالح البلاد .

الفصل العشرون

نظام البنك الصناعي المصري

١ - رأس المال

بالنظر الى أن البنك المقترح انشاؤه سيكون بنكا قوميا فان رأس ماله يجب أن يكون بالمثل قوميا . أى أن تكون اسهمه إسمية لا يملكها الا المصريون .
وحصر أسهم البنك الصناعي المصري في المصريين ليس بدعة فان الشركات أو البنوك الصناعية التى تماثلها فى الخارج والتى تقوم بمثل الاغراض القومية التى يراد أن يقوم بها تقضى بأن تكون اسهمها بالمثل اسمية لا يملكها الا مساهمون من جنسية الدولة التى تنتمى اليها كل شركة أو بنك من هذه الشركات أو البنوك .

وقد دلت تجربة (بنك مصر) عند تخصيص اسهم رأس ماله للمصريين وحدهم على أن هذا التخصص كان ولا يزال ضرورة لازمة لصيانة وحدة البنك وضمان تسييره فى اتجاه قومى يجمع بين صالح المساهمين وصالح البلاد العام . وعين التجربة الناجحة فى (بنك مصر) تدعو الى اتخاذها بدون أى تردد قاعدة من القواعد الجوهرية عند تأسيس بنك صناعى مصرى ذى صفة قومية .

والمصريون حملة الاسهم فى (بنك مصر) ، والمصريون الذين يشتركون فى اسهم البنك الصناعي المصرى الجديد ، يدركون حاجات بلادهم باحساس واحد وتقارب فى الفهم والتقدير بكيفية تهود عليهم بالنجاح .

وعلى أساس هذه القاعدة الجوهرية فان (بنك مصر) مستعد للاشتراك فى رأس مال البنك الصناعي المصرى بالطريقة والمقدار اللذين يحددهما فى الوقت المناسب أى وقت اخراج الفكرة من حيز المشروع الى حيز التنفيذ . ومستعد أن

يطرح اسهم رأس المال للاكتتاب العام يشترك فيه المصريون وخدمهم لتمكين هذا البنك من القيام بتنفيذ أغراضه .

ولا شك أن ميول الحكومات المصرية لتعزيد الاعمال القومية العامة، وما نراه من تعزيدها بنك مصر بالذات، يحملنا على الاعتقاد بأن الحكومة المصرية الحاضرة لن تقصر جهداً عن المعاونة في انقاذ فكرة البنك الصناعى المصرى الجديد وعن تعزيده متى تم تأسيسه تمام التعزيد . الا أن هناك محلاً للتساؤل اذا كان من الممكن أن تكون هذه المعاونة في شكل اشتراك فعلى في اسهم البنك الصناعى المراد انشاؤه .

وهذا هو مثال رومانيا التى تشابه مصر في أوضاعها الزراعية وحاجاتها الصناعية . فقد اشتركت الحكومة الرومانية ، كما اشترك البنك الأهلى الرومانى ، في نصف رأس مال « الشركة الأهلية للتسليف الصناعى » وطرح النصف الثانى منه للاكتتاب العام اشترك فيه الرومانيون وخدمهم . واشترط في قانون التأسيس — كما تقدم بيانه في الفصل الخاص برومانيا — أن لا تتنازل الدولة ولا يتنازل البنك الاهلى عن شىء من الأسهم التى يمتلكها كل منهما الا في حالة الطلب عليها . ولا يجوز على أى حال أن يقل الموجود من أسهم الشركة عن مقدار معين من رأس المال بالنسبة للدولة . ومقدار معين آخر بالنسبة للبنك الأهلى . أى ان هناك حداً أدنى وحداً أقصى لاشتراك الدولة الرومانية والبنك الاهلى في أسهم الشركة الاهلية للتسليف الصناعى . وان مقدار اشتراكهما في هذه الأسهم يتحرك بين الحدين الخاصين بكل منهما بحسب قدرة الرومانيين على الاشتراك في أسهمها .

وهناك أسلوب آخر لاشتراك الدولة مالياً في أمثال هذه المعاهد المالية المخصصة لاهياء وتشجيع الصناعات الأهلية . وهو أسلوب الدولة اليابانية . فقد ضمنت الحكومة اليابانية ربحاً قدره ٥٪ / لجملة أسهم البنك اليابانى الصناعى المؤسس بقانون

مارس ١٩٠٠ ثم أسلوب الحكومة الفرنسية عند تأسيسها بعد الحرب « البنك الاهلى الفرنسى للتجارة الخارجية » وهى انها فرضت على نفسها اعانة مالية تبلغ ٢٥ مليون فرنك بدون فائدة لتكوين احتياطي خاص لهذا البنك .

ولعل أفضل اسلوب صريح يناسب الاحوال المصرية هو الأسلوب الذى اتبعته صراحة الحكومة الرومانية بالاتفاق مع البنك الاهلى الرومانى .

وفى حالة موافقة الحكومة المصرية على الاشتراك فى رأس مال البنك الصناعى المصرى فان تحديد مقداره ونسبة اشتراك كل من الحكومة وبنك مصر فيه وتحديد الباقي للاكتتاب العام يشترك فيه المصريون وحدهم مسائل تتفق عليها الحكومة وبنك مصر فى الوقت المناسب .

٢ - مجلس الادارة

نظراً لان اسهم البنك الصناعى المصرى ستكون اسمية لا يملكها الا المصريون فان من الطبيعى أن يكون اعضاء مجلس الادارة الذين تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين من بينهم مصريين .

ومجلس الادارة يتكون كما هو معلوم باختيار الجمعية العمومية للمساهمين طبقاً للقواعد العامة للشركات المساهمة المصرية . ولكنه اذا كانت الحكومة المصرية مشتركة فى أسهم رأس مال البنك الصناعى المصرى فانه نظراً لطبيعة هذا الاشتراك الخاص قد ينص فى القانون الاساسى لهذا البنك على بعض قيود تقيد حرية الجمعية العمومية للمساهمين فى الاختيار تقييداً يضمن معه مثلاً أن يكون كل من الحكومة وبنك مصر وهيئة المساهمين الآخرين ممثلاً فى مجلس الادارة بنسبة معينة يتفق عليها فى الوقت المناسب .

ففى رومانيا نص القانون الخاص بتأسيس الشركة الاهلية للتسليف الصناعى

(مادة ١٢) على أنها « خاضعة لمراقبة الحكومة نظراً لما للشركة من صفة اهلية » .
وتطبيقاً لهذا المبدأ جعل مجلس ادارتها مؤلفاً من عشرة اعضاء ثلاثة تعينهم الحكومة ،
وثلاثة يعينهم البنك الاهلى الرومانى ، واربعة يختارهم المساهمون فى الجمعية العمومية .
واختار مجلس الادارة مديرين عامين خارج هيئته لادارة اعمال الشركة اليومية .
وللحكومة اليابانية الاشراف على ادارة البنك الصناعى اليابانى بواسطة مندوبين
من قبلها لا بواسطة اعضاء فى مجلس الادارة .

وفى بلجيكا جعل للحكومة الحق فى مراقبة الشركة الاهلية للتسليف الصناعى
لا بواسطة مجلس الادارة بل « بتدخل وزير المالية فى بعض مسائل هامة ، وبتدخل
الحكومة عند ضرورة ادخال تعديل فى قانون الشركة الأساسى ، وبالملاحظات
التي قد يدلى بها وسط البرلمان عن حسابات الشركة الختامية وتقارير مجلس ادارتها
التفصيلية التي تبلغ للبرلمان فى كل عام » . وعلى هذا صار مجلس ادارتها مؤلفاً من
سبعة اعضاء معينين للمرة الأولى بمرسوم ملكي . ولكن خمسة على الأقل من
هؤلاء الاعضاء يجب أن يختاروا فيما بعد من بين اعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى
البلجيكي أو من كشف المرشحين الذى تقدمه ادارة هذا البنك .

وفى فرنسا نظمت المادة (١٦) من قانون ١٩ مارس سنة ١٩١٤ مجلس ادارة
بنك التسليف الصناعى بجعل الجمعية العمومية تختار اعضاءه وباحتفاظ الحكومة
بحق « تعيين الرئيس ونائب الرئيس والمدير بقرار من رئيس الجمهورية بناء على
عرض وزير المالية » وتعيين ثلاثة مراقبين بالطريقة عينها « يكونون مكلفين بالسهر
على ملاحظة القانون ويكون لهم الحق فى حضور جلسات مجلس الادارة برأى
استشارى ، والحق فى مراقبة انشاء السندات واصدارها وفحص قوائم الجرد والحسابات
السنوية ودفاتر المحاسبة وحالة الصندوق ومحفظة البنك وجميع الاوراق »
ويذنب أن تمتعه سياسة البنك الصناعى المصرى الى تكوين احتياطات سنوية

عادية وغير عادية حتى تبلغ مقدار رأس المال المدفوع . وذلك لزيادة تمكين البنك في
اعماله وقيامه على قواعد راسخة .

بقي تحفظ أخير وهو أن المقترحات التي بسطناها في هذا التقرير هي مجرد
مقترحات مبدئية قابلة للبحث فيها مع الحكومة المصرية إذا كانت هذه الحكومة
موافقة مبدئياً على الاشتراك مع (بنك مصر) في تأسيس بنك صناعى مصرى .
نرجو أن يتم انشاؤه لصالح الصناعات وصالح الثروة القومية وصالح البلاد . والله
ولى التوفيق

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

فهرس

الباب الاول انشاء الصناعات في مصر

صفحة

٥	الفصل الاول — اهتمام مصر بالاعمال الصناعية
٨	الفصل الثاني — حاجات مصر الى الاعمال الصناعية
٩	١ — الصناعات الزراعية
١١	٢ — صناعات المعادن والميكانيكا
١٣	٣ — صناعات الكهرباء
١٦	٤ — الصناعات التعدينية
١٩	٥ — الصناعات الكيماوية
٢٢	٦ — الصناعات النسجية
٢٥	٧ — صناعات الملابس الجاهزة
٢٧	٨ — صناعات الخشب
٣٠	٩ — صناعات الصيد
٣٣	١٠ — صناعات البناء
٣٧	١١ — صناعات الجلود
٤٣	١٢ — صناعات الزجاج
٤٦	١٣ — صناعة الفنادق
٤٨	١٤ — الصناعات الغذائية
٥١	١٥ — صناعات الفضلات الحيوانية
٥٢	١٦ — صناعات النقل
٥٩	الفصل الثالث — الشركات الصناعية الواجب انشاؤها

صفحة

- الفصل الرابع - ضرورة وضع برنامج صناعي قومي لمدة عشرة أعوام . . . ٦٤
- الفصل الخامس - اقتدار المصريين على تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة ٦٩
- الفصل السادس - ضرورة اشتراك الحكومة في تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة ٧٣
- الفصل السابع - تكوين الكفايات المصرية للأعمال الصناعية ٧٧

الباب الثاني

- ٨٤ **تنظيم التسليف الصناعي في مصر**
- الفصل الثامن - التسليف الصناعي في حالته الحاضرة ٨٥
- الفصل التاسع - تنظيم التسليف الصناعي ٨٨
- ١ - تعريف العمل الصناعي ٨٨
- ٢ - الصناعات الميكانيكية والصناعات اليدوية ٨٩
- ٣ - الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ٩١
- ٤ - الضمانات في الصناعات الكبيرة ٩١
- ٥ - الضمانات في الصناعات الصغيرة ٩٣
- ٦ - المدة في التسليف الصناعي ٩٥
- ٧ - اصدار السندات الصناعية ٩٥

الباب الثالث

تجارب بعض الدول

- ٩٧ في انشاء الصناعات الالهية وتنظيم التسليف الصناعي
- ٩٨ كلمة تمهيدية
- ١٠٠ الفصل العاشر - انشاء الصناعات والتسليف الصناعي في المانيا
- ١ - البنوك الالمانية والصناعات الاهلية ١٠٠
- ٢ - مشروع الماني للتسليف الصناعي ١٠٢
- ٣ - الصناديق التعاونية والتسليف الصناعي ١١٤

صفحة

١١٥	الفصل الحادى عشر - تشجيع الصناعات فى إنجلترا
١١٥	١ - البنوك الانجليزية وانشاء الصناعات الأهلية
١١٩	٢ - التسليف للمصادرات الانجليزية
١٢٤	٣ - حماية الصناعات الأهلية
١٢٩	٤ - تشجيع الدولة المالى للصناعات الأهلية
١٣١	الفصل الثانى عشر - التسليف الصناعى والبنوك الصناعية فى فرنسا
١٣١	١ - صعوبات التسليف الصناعى فى فرنسا
١٣٤	٢ - اشتراك البنوك الفرنسية فى الأعمال الصناعية
١٣٧	٣ - تدخل الحكومة الفرنسية فى التسليف الصناعى
١٤٥	الفصل الثالث عشر - البنوك الصناعية فى اليابان
١٤٩	الفصل الرابع عشر - التسليف وانشاء الصناعات فى بلجيكا
١٥٠	١ - الشركة الأهلية للتسليف الصناعى
١٥٠	دور التكوين
١٥٥	دور العمل
١٥٩	٢ - الشركة العامة لبلجيكا
١٦٤	٣ - التسليف للمصادرات البلجيكية ومسئولية الدولة فى تحمل بعض أخطاره
١٦٧	الفصل الخامس عشر - انشاء الصناعات والتسليف الصناعى فى رومانيا
١٦٨	١ - البنوك الرومانية وانشاء الصناعات
١٧٢	٢ - الشركة الأهلية للتسليف الصناعى
١٧٢	أ - نظام الشركة
١٧٧	ب - حياة الشركة العملية
١٨٥	٣ - تقدم الصناعات الكبرى
١٨٨	الفصل السادس عشر - تشجيع الصناعات فى تركيا
١٩٦	الفصل السابع عشر - قانون الرهن الصناعى فى اليونان

الباب الرابع

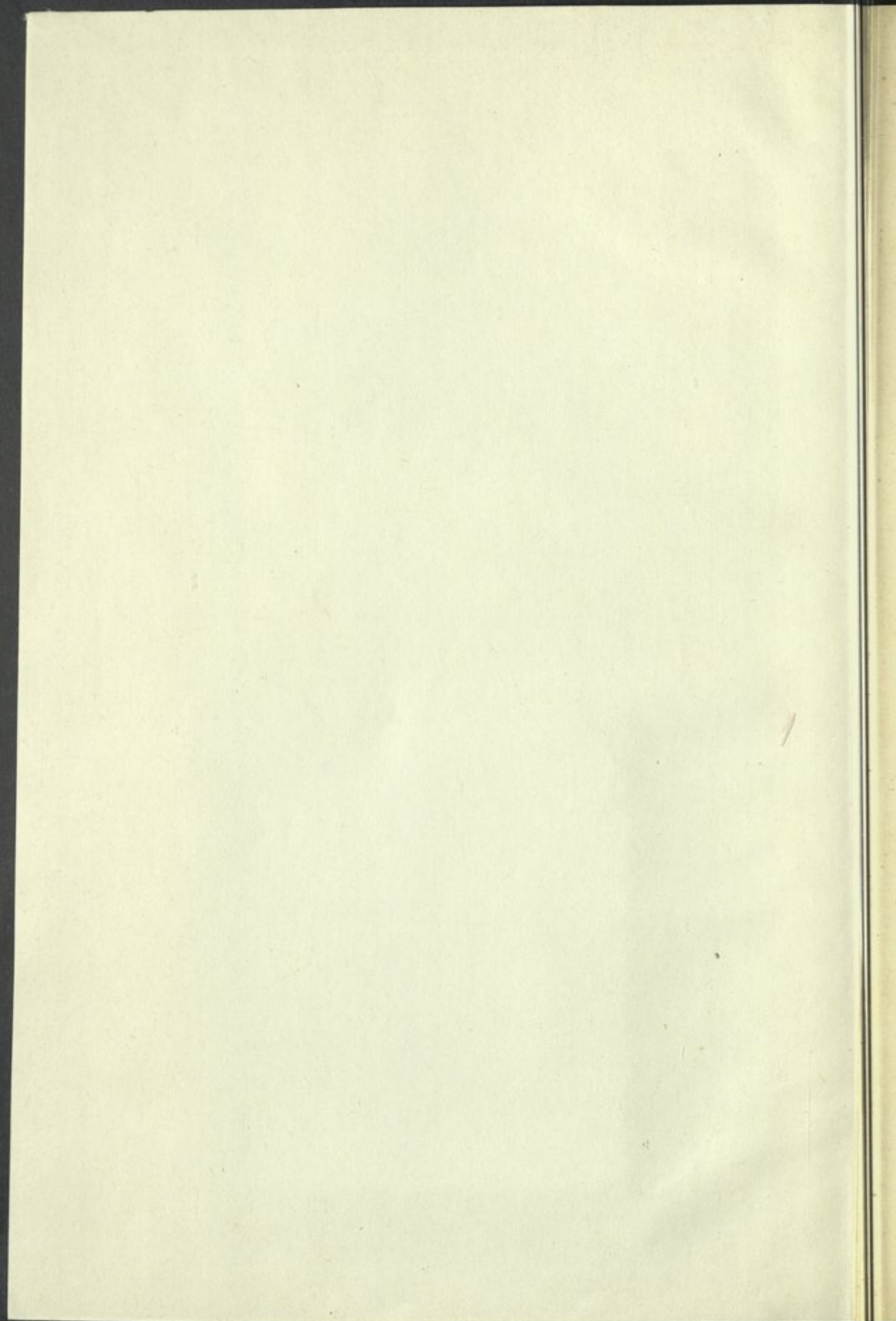
١٩٩

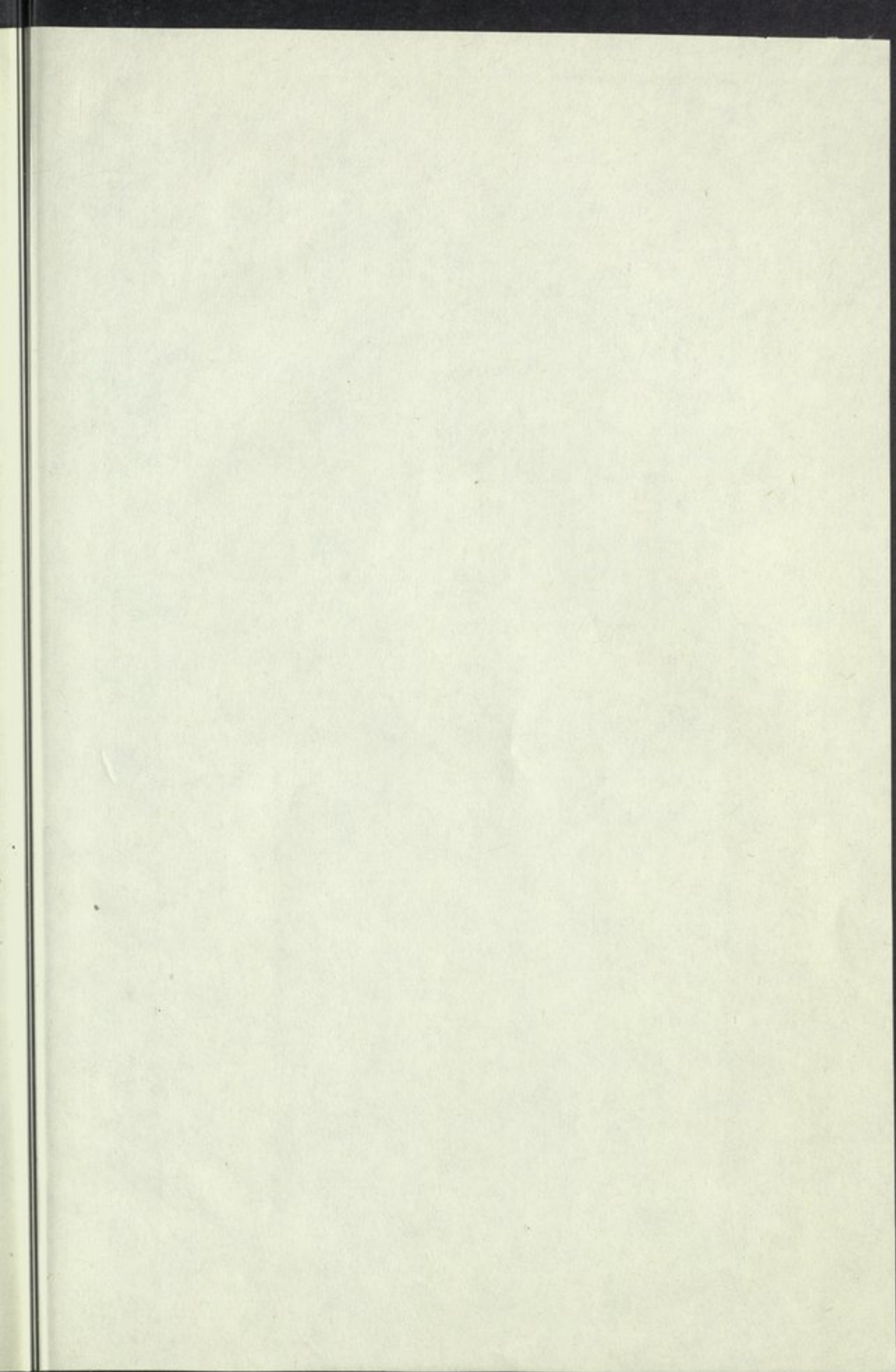
مشروع بنك صناعى مصرى

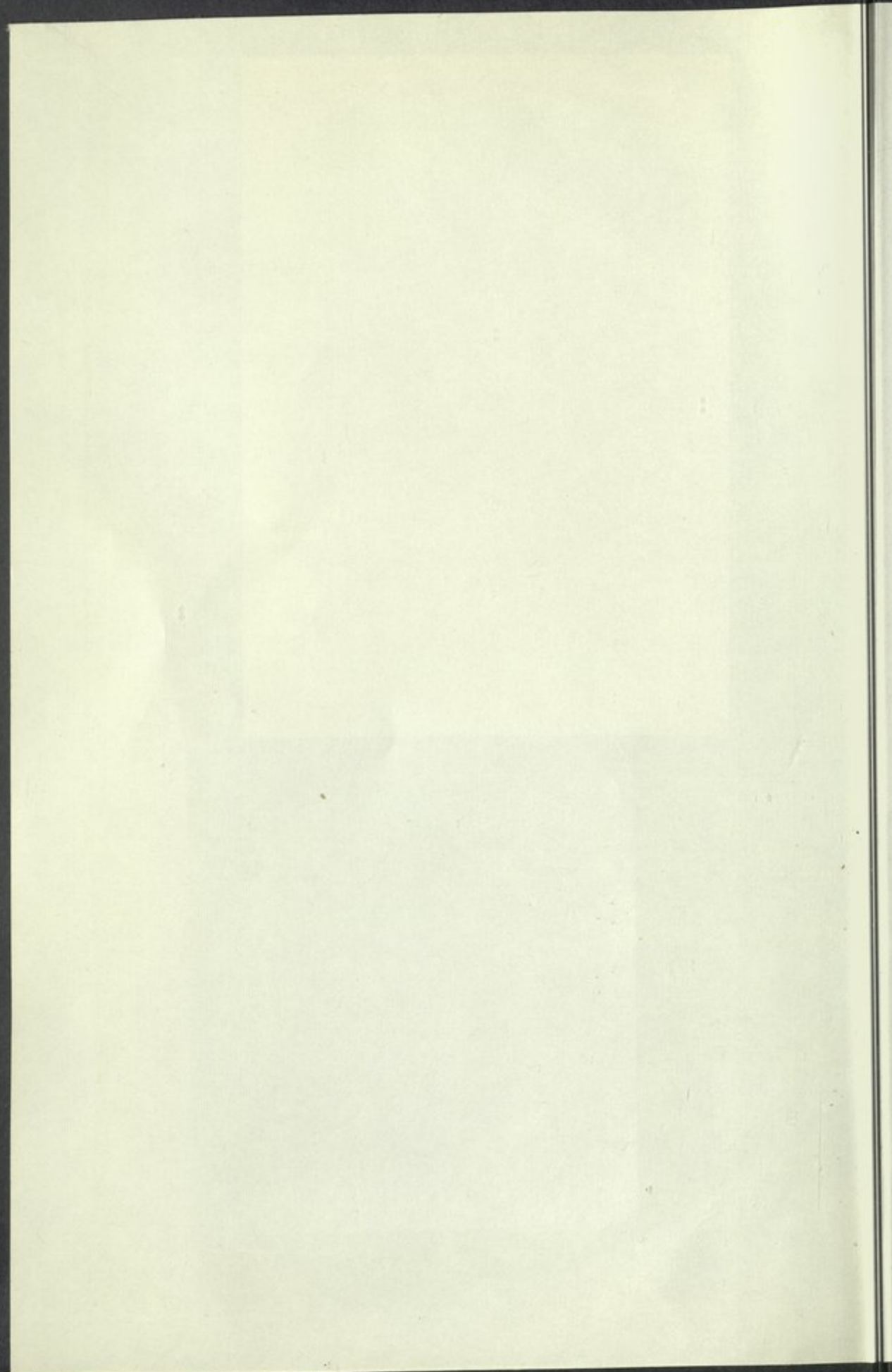
٢٠٠	الفصل الثامن عشر - ضرورة انشاء بنك صناعى مصرى
٢١٠	الفصل التاسع عشر - أغراض البنك الصناعى المصرى
٢١٠	١ - دراسة المشروعات الصناعية
٢١٢	٢ - تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية
٢١٤	٣ - تكوين رؤوس أموال التسليف الصناعى
٢١٨	٤ - شراء وبيع الأسهم والسندات الصناعية
٢٢١	الفصل العشرون - نظام البنك الصناعى المصرى
٢٢١	١ - رأس المال
٢٢٣	٢ - مجلس الادارة

كتاب في معرفة رتبة ذلك في ذلك

- ١٠٠٠ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠١ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٢ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٣ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٤ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٥ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٦ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٧ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٨ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠٠٩ في معرفة رتبة ذلك في ذلك
 ١٠١٠ في معرفة رتبة ذلك في ذلك







DATE DUE

185

1 DEC 1983

بنك مصر، القاهرة
انشاء الصناعات الاهلية وتنظيم التسلسل

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01010410

